

تقرير اليونسكو للعلوم

حتى عام 2030

منشورات
اليونسكو



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

صدر في عام ٢٠١٥ عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو ٢٠١٥

هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه - التقاسم بالمثل 3.0 IGO (CC-BY-ND 3.0 IGO)

الرابط <http://creativecommons.org/licenses/by-nd/3.0/igo/>

ويقبل المستخدمون، عند استخدام محتوى هذا المنشور، الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو. <http://en.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar>

العنوان الأصلي: UNESCO Science Report: towards 2030 - Executive Summary

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن رأي اليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

وتعود الأفكار الواردة ذكرها في هذا المطبوع إلى المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

التصميم الطباعي: Baseline Arts Ltd, Oxford, United Kingdom

تصميم الغلاف: Corinne Hayworth

صورة الغلاف: Bygermina/Shutterstock.com

منشورات
اليونسكو

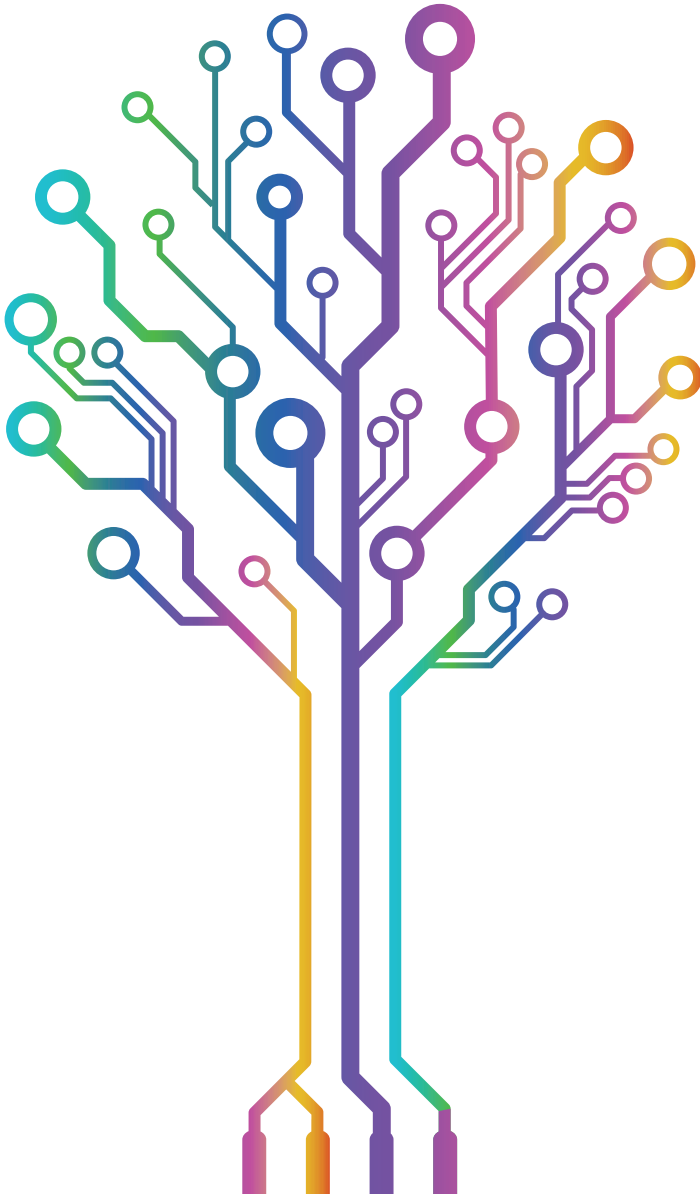


منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

تقرير اليونسكو للعلوم

حتى عام 2030

ملخص تنفيذي



العالم يبحث عن استراتيجية نمو فعالة

Luc Soete, Susan Schneegans, Deniz Eröcal, Baskaran Angathevar & Rajah Rasiah

المقدمة

وفي نفس الوقت، فإن الدول التي عانت من الصراع المسلح تقوم حالياً بتحديث البنية التحتية (السكك الحديدية، والموانئ، إلخ) وتعزيز التنمية الصناعية، والاستدامة البيئية والتعليم، وذلك لتسهيل المصالحة الوطنية وإنعاش الاقتصاد، كما هو الحال في كوت ديفوار وسري لانكا (الفصلان 18 و 21).

من الممكن أن يكون الاتفاق النووي المبرم عام 2015 نقطة تحول للعلوم في إيران ولكن، كما يشير الفصل 15، فإن العقوبات الدولية قد حثت النظام على تسريع عملية الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وذلك للتعويض عن فقدان عائدات النفط والعزلة الدولية عن طريق تطوير المنتجات والعمليات المحلية. وهكذا، فإن تدفق العائدات بسبب رفع العقوبات يجب أن يعطى الحكومة فرصة لتعزيز الاستثمار في مجال البحث والتطوير، والذي كانت نسبته 0.31% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2010.

وفي الوقت نفسه، تعزز رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) تحويل هذه المنطقة الشاسعة إلى سوق مشتركة وقاعدة للإنتاج مع إنشاء المجموعة الاقتصادية للآسيان بحلول نهاية 2015. ومن المتوقع أن يساعد الرفع المخطط للقيود المفروضة على تنقل الأفراد والخدمات بين حدود دول المجموعة على التعاون في مجالي العلوم والتكنولوجيا، وبالتالي تعزيز محور المعرفة الناشئ في دول آسيا والمحيط الهادئ. كما ينبغي أن يكون تنقل الموظفين المهرة هبة للمنطقة بالإضافة إلى تعزيز دور شبكة جامعة آسيان التي تضم بالفعل 27 عضواً. وكجزء من عملية التفاوض لمجموعة آسيان الاقتصادية، فلكل دولة عضو أن تفصح عن مجالها المفضل للبحوث. فعلى سبيل المثال، تأمل حكومة لاوس في إعطاء الأولوية للزراعة والطاقة المتجددة (الفصل 27).

في دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تلعب المجموعات الاقتصادية الإقليمية دوراً متزايداً في التكامل العلمي في المنطقة، حيث تمهد القارة الأساس لمجموعتها الاقتصادية بحلول عام 2028. ولإتمام الخطط العشرية 1 في القارة فقد تبنت كلا من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC) استراتيجيات إقليمية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار خلال السنوات الأخيرة. وقد قامت مجموعة شرق أفريقيا (EAC) بتكليف المجلس المشترك بين الجامعات لمنطقة شرق أفريقيا بمهمة تطوير منطقة التعليم العالي المشتركة. ويجب أن يحفز التطوير المستمر لشبكات مراكز التميز في جميع أنحاء القارة المزيد من التنقل العلمي وتبادل المعلومات، طالما كان من الممكن إزالة العقبات التي تحول دون حرية التنقل بين العلماء. ومن الجدير بالذكر أن القرار الذي

منذ عقدين من الزمان تقوم سلسلة تقرير اليونسكو عن العلوم برسم خرائط العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) في جميع أنحاء العالم بشكل منظم. ونظراً لأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار لا تتطور في فراغ، فإن هذه الطبعة الأخيرة تلخص التطور منذ عام 2010 على خلفية الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية والبيئية والتي ساعدت على تشكيل السياسة والحوكمة المعاصرة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وقد ساهم أكثر من 50 خبيراً في هذا التقرير، حيث قام كل منهم بتغطية الإقليم أو البلد الذي ينتمون إليه. ومن الجدير بالذكر أن التقرير الخامس يتميز بكونه قادراً على التركيز على الاتجاهات طويلة الأمد، بدلاً من التعمق في التقلبات السنوية قصيرة الأمد والتي نادراً ما تضيف قيمة ملموسة للسياسات العلمية أو لمؤشرات العلم والتكنولوجيا.

أهم المؤثرات على سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار وعلى الحوكمة

الأحداث الجيوسياسية أعادت تشكيل العلوم في العديد من الاقاليم

شهدت الأعوام الخمس الماضية تغييرات جيوسياسية هائلة كان لها تداعيات ملموسة على العلم والتكنولوجيا. وعلى سبيل المثال لا الحصر: الربيع العربي عام 2011؛ الاتفاق النووي مع إيران عام 2015؛ إنشاء رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) الجماعة الاقتصادية عام 2015.

لأول مرة، ليس لكثير من هذه التطورات علاقة بالعلم والتكنولوجيا؛ ولكن تداعياتها غير المباشرة غالباً ما كانت مؤثرة. ففي مصر، وعلى سبيل المثال، حدث تغير جذري في سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار منذ بداية أحداث الربيع العربي، والحوكمة الجديدة تنظر إلى السعي لتحقيق اقتصاد المعرفة على أنه أفضل السبل للحصول على قاطرة نمو فعال. وقد نص دستور 2014 على قيام الدولة بتخصيص 1% من إجمالي الناتج المحلي على البحث والتطوير (R&D) على أن «تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي وتشجع مؤسساتها العلمية كوسيلة نحو تحقيق السيادة الوطنية وبناء اقتصاد المعرفة الذي يدعم الباحثين والمخترعين» (الفصل 17).

جلب الربيع العربي في تونس المزيد من الحرية الأكاديمية كما سهل العلاقات الدولية. من ناحية أخرى، تواجه ليبيا حركة تمرد قتالية، مما يقلل الأمل في الإحياء السريع للعلوم والتكنولوجيا. وسوريا في خضم حرب أهلية. وقد قدمت الحدود السياسية السهل اختراقها والناتجة عن الاضطرابات السياسية في الربيع العربي الفرصة لجماعات إرهابية انتهازية للإزدهار. حيث لا تشكل هذه الميليشيات شديدة العنف تهديداً للاستقرار السياسي فقط، ولكنها أيضاً تقوّض التطلعات الوطنية نحو اقتصاد المعرفة، لأنها بطبيعتها معادية للمعرفة بشكل عام، وضد تعليم الفتيات والنساء على وجه الخصوص. وتتمدد مخالب هذا الظلامية الآن جنوباً حتى نيجيريا وكينيا (الفصلان 18 و 19).

1 وهي خطة العمل الأفريقية الموحدة للعلوم والتكنولوجيا (2014-2025) وخليفتها استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA-2024)

اتخذته كينيا ورواندا وأوغندا عام 2014 باعتماد تأشيرة سياحية واحدة بينهم هو خطوة في الاتجاه الصحيح.

سيكون من المثير للاهتمام أن نرى إلى أي مدى سيقوم الاتحاد الجديد لدول أمريكا الجنوبية (UNASUR) بتعزيز التكامل العلمي الإقليمي في السنوات القادمة. وعلى غرار نموذج الاتحاد الأوروبي، خطط اتحاد دول أمريكا الجنوبية لإنشاء برلمان وعملة موحدين لأعضائه الـ 12 بالإضافة إلى تعزيز حرية الحركة بين المواطنين في شبه القارة من خلال توحيد الدرجات الجامعية وغيرها من الإجراءات (الفصل 7).

الأزمات البيئية ترفع سقف التطلعات من العلوم

أثرت الأزمات البيئية، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، على سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار والحوكمة في السنوات الخمس الماضية. لقد تخطت الموجات الصدمية الناتجة عن كارثة فوكوشيما النووية في آذار/مارس 2011 إلى ما هو أبعد من شواطئ اليابان. ودفعت الكارثة ألمانيا إلى الالتزام بالتخلص التدريجي من الطاقة النووية بحلول عام 2020 وعززت النقاش في الدول الأخرى حول مخاطر الطاقة النووية. في اليابان نفسها، كان للكارثة الثلاثية 2 تأثيراً هائلاً على المجتمع الياباني. فعلى نطاق واسع كان يتم النظر للحكومة على أنها غير قادرة على حشد المعارف العلمية للتعامل مع الكارثة. وللمرة الأولى في اليابان، أدرك الناس أهمية الحفاظ على الحوار بين العلماء وصانعي السياسات. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن مأساة 2011 هزت ثقة الجمهور ليس فقط في مجال التكنولوجيا النووية ولكن في العلم والتكنولوجيا على نطاق أوسع (الفصل 24).

وعلى الرغم من كونها لا تشغل عناوين الصحف، فإن القلق المتزايد من الجفاف المتكرر والفيضانات وغيرها من الظواهر الطبيعية دفعت الحكومات إلى تبني استراتيجيات للتأقلم خلال الخمس سنوات الماضية. قامت كمبوديا، على سبيل المثال، بتبني استراتيجية تغير المناخ (2014 - 2023) بمساعدة شركاء التنمية الأوروبية لحماية قطاعها الزراعي. في عام 2013، ضرب الفلبين واحداً من أقوى الأعاصير المدارية التي ربما ضربت الأرض على الإطلاق. استثمرت البلاد بشكل مكثف في أدوات للتخفيف من مخاطر الكوارث، مثل نماذج ثلاثية الأبعاد لمحاكاة الكوارث، بالإضافة إلى بناء القدرات المحلية لتطبيق وتقليد وإنتاج العديد من هذه التقنيات (الفصل 27). وقد عانى أكبر اقتصاد في الولايات المتحدة، ولاية كاليفورنيا، من الجفاف لسنوات، وفي شهر نيسان/أبريل 2015 أعلن حاكم الولاية عن هدف خفض انبعاثات الكربون بنسبة 40% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 1990 (الفصل 5).

في السنوات الأخيرة، شهد كل من أنغولا ومالاوي وناميبيا هبوط معدل سقوط الأمطار عن المعدل الطبيعي مما أثر على الأمن الغذائي. وفي عام 2013، وافق وزراء من مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي على إنشاء البرنامج الإقليمي لتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك ومنذ عام 2010، تقوم

السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، ومجموعة غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي بتنفيذ مبادرة مشتركة لمدة خمس سنوات معروفة باسم "البرنامج الثلاثي حول التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره" (الفصل 20).

في أفريقيا، لا تزال الزراعة تعاني من سوء إدارة الأراضي وانخفاض الاستثمارات. فعلى الرغم من التزام القارة في إعلان مابوتو (2003) بتخصيص ما لا يقل عن 10% من إجمالي الناتج المحلي للزراعة، لم يصل إلى هذا الهدف سوى عدد قليل من الدول (أنظر الجدول 19.2). ونتيجة لذلك تعاني عمليات البحث والتطوير الخاصة بالزراعة. وقد كانت هناك بعض التحركات لتعزيز البحث والتطوير. على سبيل المثال، قامت بوتسوانا عام 2008 بإنشاء مركزاً للابتكار لتعزيز تسويق وتنويع الزراعة. وتخطط زيمبابوي لإنشاء جامعتين جديدتين للعلوم والتكنولوجيا الزراعية (الفصل 20).

أصبحت الطاقة هاجساً أساسياً

خلال السنوات الأخيرة، قام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين واليابان وجمهورية كوريا وغيرها بتشديد جميع التشريعات الوطنية للحد من انبعاثات الكربون الخاصة بها، كما قاموا بتطوير مصادر بديلة للطاقة مع تحسين كفاءة استخدامها. لقد أصبحت الطاقة أحد الشواغل الرئيسية للحكومات في كل مكان، بما في ذلك الاقتصادات المعتمدة على البترول مثل الجزائر والمملكة العربية السعودية اللتان تستثمران الآن في مجال الطاقة الشمسية لتنويع مصادر الطاقة لديهما.

وقد كان هذا الاتجاه واضحاً حتى قبل أن تبدأ أسعار النفط الخام برنت دوامة الهبوط في منتصف 2014. على سبيل المثال، تم اعتماد برنامج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الجزائر في شهر آذار/مارس 2011، وتمت الموافقة على أكثر من 60 مشروع لطاقة الرياح والطاقة الشمسية منذ ذلك الوقت. كما تنص الخطة الاستراتيجية للغابون 2025 (2012) على أن وضع البلاد على مسار التنمية المستدامة "هو في صميم سياسة السلطة التنفيذية الجديدة". وتبين الخطة ضرورة لتنويع اقتصاد يهيمن عليه النفط (84% من الصادرات عام 2012)، كما تتوقع خطة وطنية للمناخ بالإضافة إلى إصلاح هدف رفع حصة الطاقة الكهرومائية في مصفوفة الكهرباء في الغابون من 40% في 2010 إلى 80% بحلول عام 2020 (الفصل 19).

وهناك عدد من الدول تطور مدن ذكية مستقبلية فائقة الاتصالات (مثل الصين) أو مدناً "خضراء" تستخدم أحدث التقنيات لتحسين الكفاءة في استخدام المياه والطاقة والبناء والنقل... إلخ. ومن أمثلة هذه الدول الغابون والمغرب والإمارات العربية المتحدة (الفصل 17).

إذا كانت الاستدامة هي الشغل الشاغل لمعظم الحكومات، فإن بعضها يسبح ضد التيار. فعلى سبيل المثال، قامت الحكومة الأسترالية بتجميد ضريبة الكربون في البلاد وأعلنت عن خطط لإلغاء المؤسسات التي

2. ولّد زلزال تحت سطح الأرض تسونامي مما أدى إلى تدمير محطة فوكوشيما النووية، وقطع التيار الكهربائي لنظام التبريد، مما تسبب في زيادة حرارة القضبان النووية بصورة شديدة مسببة التفجيرات المتعددة التي أطلقت الجسيمات المشعة في الهواء والماء.

العالم يبحث عن استراتيجية نمو فعالة

تسعى جمهورية كوريا إلى استراتيجيتها الخاصة للنمو. وعلى الرغم من خروجها من الأزمة المالية العالمية سالمة بشكل ملحوظ، فقد تجاوزت في «نموذج اللحاق بالركب»، حيث تضغط المنافسة العالمية مع الصين واليابان على البلاد، الصادرات تنخفض والطلب العالمي يتطور نحو النمو الأخضر. ومثل اليابان، تواجه كوريا ذلك مع الشيخوخة السكانية وانخفاض معدلات المواليد مما يتحدى توقعاتها للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل. إن إدارة بارك جيون هاي تنتهج هدف سلفها من «خفض مستوى الكربون والسعي إلى النمو الأخضر» وأيضاً تعزز «الاقتصاد الإبداعي»، وذلك في محاولة لتنشيط قطاع الصناعة من خلال ظهور صناعات جديدة خلقة. حتى الآن، اعتمدت كوريا على التكتلات الكبرى مثل هيونداي (المركبات) وسامسونج (الالكترونيات) لدفع النمو وعائدات التصدير. في الوقت الحالي، تسعى كوريا لتصبح أكثر ابتكاراً وابداعاً، وهي العملية التي سوف يترتب عليها تغيير بنية الاقتصاد نفسها - وأسس تعليم العلوم.

استطاعت الصين - من بين مجموعة دول بريكس (BRICS) (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، من تفادي تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008 إلا أن اقتصادها كان يظهر بعضاً من علامات الإجهاد في منتصف 2015. حتى وقتنا الحالي اعتمدت الصين على الإنفاق العام لدفع عجلة النمو، ولكن مع تذبذب ثقة المستثمرين خلال شهر آب / أغسطس 2015، كان هناك شكوكاً حول رغبة الصين في التحول من النمو المعتمد على التصدير إلى نمو مدفوع أكثر بالاستهلاك. وهناك أيضاً بعض القلق بين القيادة السياسية أن الاستثمارات الضخمة المنفقة في مجال البحث والتطوير على مدى العقد الماضي لم يقابلها إنتاج علمي مناسب. وتسعى الصين أيضاً للبحث عن استراتيجية نمو فعالة.

ومن خلال المحافظة على الطلب القوي على السلع لتغذية نموها السريع، صارت الصين الاقتصادات المعتمدة على تصدير الموارد منذ عام 2008 ضد تراجع الطلب من أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من ذلك وفي نهاية المطاف، فإن الانتعاش الدوري للبضائع وصل لنهايتها كاشفاً عن نقاط الضعف الهيكلية في البرازيل والاتحاد الروسي على وجه الخصوص. دخلت البرازيل مرحلة الركود للمرة الأولى منذ ست سنوات عام 2015. وعلى الرغم من أن البلاد قد وسّعت فرص الحصول على التعليم العالي في السنوات الأخيرة ورفعت من الإنفاق الاجتماعي، فلا تزال إنتاجية العمل منخفضة. مما يشير إلى أن البرازيل قد فشلت حتى الآن في تشجيع الابتكار من أجل التنمية الاقتصادية، نفس المشكلة التي يعاني منها الاتحاد الروسي.

ويبحث الاتحاد الروسي عن استراتيجيته للنمو. في شهر أيار / مايو 2014، نادى الرئيس بوتين بالتوسع في برامج إحلال الواردات الروسية للحد من اعتماد البلاد على الواردات التكنولوجية. وقد تم إطلاق عدداً من خطط العمل في قطاعات صناعية متنوعة لانتاج أحدث التقنيات المتطورة. ومع

انشأتها الحكومة السابقة³ لتحفيز التطور التكنولوجي في قطاع الطاقة المتجددة (الفصل 27).

السعي لاستراتيجية نمو فعالة

وبشكل عام، كانت السنوات 2009-2014 فترة انتقالية صعبة بدأت بالأزمة المالية العالمية عام 2008. وقد تميزت هذه المرحلة الانتقالية بأزمة الديون الحادة في الدول الأكثر ثراء، وعدم اليقين بشأن قوة الانتعاش التي تلت ذلك بالإضافة إلى البحث عن استراتيجية نمو فعالة. ويواجه العديد من الدول مرتفعة الدخل تحديات مماثلة؛ مثل مجتمع أخذ في الشيخوخة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، الخ) وانخفاض النمو المزمّن (الجدول 1.1)؛ وكل ما سبق مع منافسة دولية صعبة. حتى تلك الدول التي تبلى بلاء حسناً، مثل إسرائيل وكوريا الجنوبية تواجه تحديات كيفية الحفاظ على قدرتها في عالم سريع التطور.

في الولايات المتحدة الأمريكية، أعطت إدارة أوباما الأولوية للاستثمار في بحوث تغير المناخ والطاقة ولكن اعترض الكونجرس المتشكك في هذه الأولويات والحريص على خفض العجز في الميزانية الاتحادية على الكثير من استراتيجية الادارة للنمو. بقيت معظم ميزانيات البحوث الاتحادية مسطحة أو منخفضة بعد تعديل نسب تضخم الدولار على مدى السنوات الخمس الماضية (الفصل 5).

في عام 2010، اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجيته الخاصة للنمو، أوروبا 2020، وذلك لمساعدة المنطقة على الخروج من الأزمة من خلال تبني نمواً ذكياً شاملاً ومستداماً. لاحظت الاستراتيجية أن «الأزمة قد مدت سنوات من التقدم الاقتصادي والاجتماعي وكشفت نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد الأوروبي». وتشمل هذه النقاط الإنفاق المنخفض على البحث والتطوير، حواجز السوق والاستخدام غير الكافي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تلقى برنامج أفق 2020، وهو برنامج الاتحاد الأوروبي السابع الحالي للبحث والابتكار، أكبر ميزانية في تاريخه من أجل دفع هذه الأجندة بين عامي 2014 و2020. واستراتيجية 2020 التي اعتمدتها دول جنوب شرق أوروبا تعكس سميتها في الاتحاد الأوروبي ولكن هدفها الأساسي هو إعداد الدول للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلاً.

تعد اليابان واحدة من أكبر المنفقين في العالم على البحث والتطوير (الشكل 1.1) ولكن اهتزت ثقتها بنفسها في السنوات الأخيرة، ليس فقط بسبب الكارثة الثلاثية عام 2011 ولكن أيضاً بسبب الفشل في التخلص من الانكماش الذي خنق الاقتصاد خلال العشرين عاماً الماضية. وتعود استراتيجية النمو الحالية لليابان، Abenomics، إلى عام 2013، ولم توف حتى الآن بوعدها بالنمو بشكل أسرع. إن لتوازن النمو المنخفض تأثيرات واضحة على ثقة المستثمرين تتمثل في إحجام الشركات اليابانية عن زيادة الإنفاق على البحث والتطوير أو زيادة رواتب الموظفين، بالإضافة إلى رفضهم اتخاذ المخاطرة لإطلاق دورة جديدة للنمو.

4 نما الاقتصاد الصيني بنسبة 7.4% عام 2014، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 6.8% عام 2015 ولكن هناك شكوكاً متنامية حول قدرته على تحقيق هذا الهدف.

3 وهي الوكالة الأسترالية للطاقة المتجددة ومؤسسة تمويل الطاقة النظيفة.

ذلك، قد تتعطل خطط الحكومة لتحفيز الابتكار في مجال الأعمال بسبب الركود الحالي الذي حدث في أعقاب التراجع في أسعار النفط الخام برنت، وفرض العقوبات الدولية وتدهور مناخ الأعمال.

وفي نفس الوقت في الهند، احتفظ النمو بمستوى جيد نحو 5% في السنوات القليلة الماضية ولكن هناك مخاوف أن النمو الاقتصادي لا يخلق وظائف كافية. واليوم، يسيطر قطاع الخدمات (57% من إجمالي الناتج المحلي) على الاقتصاد الهندي. قامت حكومة مودي المنتخبة عام 2014 بالترويج لنموذج اقتصادي جديد قائم على التصنيع الموجه للتصدير لتعزيز خلق فرص العمل. وبالفعل أصبحت الهند مركزاً للابتكار منخفض التكلفة، وذلك بفضل وجود سوق محلية كبيرة للمنتجات والخدمات الموجهة لصالح الفقراء مثل الأجهزة الطبية منخفضة التكلفة والسيارات الرخيصة.

مع نهاية مرحلة طفرة السلع، أصبحت أمريكا اللاتينية في حالة بحث عن استراتيجية جديدة للنمو. على مدى العقد الماضي، خفّضت المنطقة مستوياتها العالية الاستثنائية من عدم المساواة الاقتصادية. ولكن كما انخفض الطلب العالمي على المواد الخام، بدأت معدلات النمو الخاصة بأمريكا اللاتينية في الركود أو حتى الانكماش في بعض الحالات. لا تقتصر دول أمريكا اللاتينية إلى مبادرات سياسية أو إلى مؤسسات هيكلية متطورة لتعزيز العلوم والبحوث (الفصل 7). أخذت هذه الدول خطوات جبارة من حيث الحصول على التعليم العالي، وتبادل الزيارات العلمية والإنتاج. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن القليل قام باستغلال الطفرة السلعية لدعم تنافسية تحركها التكنولوجية. وبالنظر إلى المستقبل، فإن المنطقة قد تكون في وضع جيد لتطوير نوع التفوق العلمي الذي يمكن أن يدعم النمو الأخضر، وذلك من خلال الجمع بين المزايا الطبيعية في التنوع البيولوجي ونقاط قوتها فيما يتعلق بمنظومات المعارف الأصلية (التقليدية).

تعكس وثائق التخطيط طويل الأجل حتى عام 2020 أو 2030 لعدد من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط سعيها لتبني استراتيجية نمو قادرة على رفعها إلى شريحة الدخل العالي. وتميل هذه الوثائق «الرؤية» لأن يكون لها محوراً ثلاثياً. الأول: إدارة حكم أفضل من أجل تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير قطاع خاص حيوي. الثاني: نمو أكثر شمولاً للحد من مستويات الفقر وعدم المساواة. والثالث: الاستدامة البيئية لحماية الموارد الطبيعية التي يعتمد معظم اقتصادات هذه الدول عليها للحصول على النقد الأجنبي.

الاتجاهات العالمية في الإنفاق على البحث والتطوير

كيف أثرت الأزمة على الاستثمارات في البحث والتطوير؟

تمت كتابة تقرير اليونسكو للعلوم لعام 2010 مباشرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية. غطى التقرير فترة من النمو الاقتصادي العالمي لا مثيل لها تاريخياً بين عامي 2002 و 2007. وكان أيضاً استشرافياً ينظر إلى المستقبل. وكان أحد الأسئلة التي تناولها: إلى أي مدى قد تكون الأزمة العالمية مؤثرة بشكل سيء على توليد المعرفة العالمية. إن استنتاج أن

الاستثمار العالمي في البحث والتطوير لم يكن ليتأثر بالأزمة العالمية بالقوة المزعومة يبدو - بعد فوات الأوان - شديد الوضوح.

في عام 2013 وصل مقدار الإنفاق المحلي الإجمالي العالمي على البحث والتطوير إلى 1478 مليار (معادلة للقوة الشرائية للدولار الأمريكي) مقارنة بمبلغ 1132 مليار (معادلة للقوة الشرائية للدولار الأمريكي) في عام 2007. وقد كان هذا أقل من 47% وهي الزيادة التي سجلت خلال الفترة السابقة (2007-2002)، ولكنها زيادة كبيرة مع ذلك. وعلاوة على ذلك، حدث هذا الارتفاع خلال وقت الأزمة. وقد أدى الارتفاع الأسرع للإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير عن إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى الارتفاع من 1.57% (2007) إلى 1.70% (2013) من إجمالي الناتج المحلي (الجدولان 1.1 و 1.2).

وكما جاء بتقرير اليونسكو للعلوم لعام 2010، آسيا بوجه عام والصين على وجه الخصوص كانتا أول من تعافى من الأزمة ورفعتا استثمارات البحث والتطوير العالمية إلى مستويات أعلى نسبياً. وفي الاقتصادات الناشئة الأخرى مثل البرازيل والهند، استغرق الارتفاع في قوة البحث والتطوير وقتاً أطول للحركة.

وبالمثل، لم يكن التوقع أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ستكونان قادرتان على الحفاظ على كثافة البحث والتطوير في نفس مستويات ما قبل الأزمة صحيحاً فحسب، بل كان تنبؤاً متحفظاً جداً. شهدت الدول (الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية) ارتفاع مستويات الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير على مدى السنوات الخمس الماضية إلى مستويات أعلى بكثير من تلك عام 2007، على عكس كندا.

ميزانيات البحوث العامة، صورة متقاربة، ومع هذا متضاربة

شهد السنوات الخمس الماضية اتجاهاً متقارباً: انفصال في البحث والتطوير من قبل القطاع العام في العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع (مثل استراليا، وكندا، والولايات المتحدة، وغيرها) والاستثمار المتزايد في مجال البحث والتطوير من جانب البلدان ذات الأقل دخلاً. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، نجد أن إثيوبيا لجأت إلى بعضاً من أسرع معدلات النمو في القارة لرفع إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير لديها من 0.24% (عام 2009) إلى 0.61% (عام 2013) وذلك من إجمالي الناتج القومي. ورفعت ملاوي هي الأخرى معدلاتها إلى 1.06%، كما رفعتها أوغندا من 0.33% (عام 2008) إلى 0.48% (عام 2010). فهناك إدراك متنامي داخل أفريقيا وخارجها بأن تطوير بنية تحتية حديثة (مستشفيات، وطرق، وسكك حديدية، وغيرها) وتحقيق تنوع اقتصادي والنهوض بالصناعة يستلزم استثماراً أضخم في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكوين كتلة حرجة من العمالة الماهرة.

5 تضاعفت قوة البحث والتطوير في الصين أكثر من مرة بين عامي 2007 و 2013 حتى وصلت إلى 2.08. وهذا هو أعلى من المتوسط في الاتحاد الأوروبي ويعني أن الصين تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف الذي تشترك فيه مع الاتحاد الأوروبي وهو الوصول إلى نسبة 3% إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير/إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2020.

العالم يبحث عن استراتيجية نمو فعالة

الجدول 1.1: يتجه العالم نحو عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي

الحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (%)				ناتج التنمية العالمية للسكان 2005				حصة سكان العالم (%)		السكان (بالملايين)		
2013	2011	2009	2007	2013	2011	2009	2007	2013	2007	2013	2007	
100.0	100.0	100.0	100.0	86 674.3	81 166.9	74 176.0	72 198.1	100.0	100.0	7 162.1	6 673.1	العالم
51.0	52.8	54.8	57.7	44 234.6	42 868.1	40 622.2	41 684.3	18.3	18.9	1 309.2	1 264.1	الاقتصادات ذات الدخل المرتفع
32.1	30.9	29.5	27.6	27 792.6	25 098.5	21 904.3	19 929.7	34.1	34.8	2 442.1	2 322.0	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط المرتفع
15.2	14.7	14.2	13.2	13 206.4	11 926.1	10 524.5	9 564.7	35.7	35.1	2 560.4	2 340.7	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط أقل
1.7	1.6	1.5	1.4	1 440.7	1 274.2	1 125.0	1 019.4	11.9	11.2	850.3	746.3	الاقتصادات ذات الدخل المنخفض
27.1	27.6	28.5	29.6	23 501.5	22 416.8	21 110.0	21 381.6	13.6	13.7	971.9	913.0	القارة الأمريكية
18.2	18.6	19.5	20.6	15 770.5	15 088.7	14 464.1	14 901.4	5.0	5.0	355.3	336.8	أمريكا الشمالية
8.3	8.4	8.3	8.3	7 224.7	6 838.5	6 170.4	6 011.0	8.0	8.0	574.1	535.4	أمريكا اللاتينية
0.6	0.6	0.6	0.6	506.4	489.6	475.5	469.2	0.6	0.6	42.5	40.8	منطقة البحر الكاريبي
22.1	23.4	24.4	26.0	19 177.9	19 024.5	18 075.1	18 747.3	11.4	12.1	818.6	806.5	أوروبا
16.9	18.1	19.1	20.4	14 659.5	14 703.8	14 156.7	14 700.7	7.1	7.5	509.5	500.8	الاتحاد الأوروبي
0.2	0.2	0.2	0.2	158.8	155.9	151.0	145.7	0.3	0.3	19.2	19.6	جنوب شرق أوروبا
0.7	0.7	0.7	0.8	593.2	574.3	555.0	558.8	0.2	0.2	13.5	12.6	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
4.3	4.4	4.3	4.6	3 766.4	3 590.5	3 212.3	3 342.0	3.9	4.1	276.4	273.6	بقية أوروبا
5.1	5.1	5.2	4.9	4 458.4	4 109.8	3 861.4	3 555.7	15.5	14.3	1 110.6	957.3	أفريقيا
3.1	3.0	3.0	2.8	2 678.5	2 441.8	2 194.3	2 020.0	12.5	11.5	897.3	764.7	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
2.1	2.1	2.2	2.1	1 779.9	1 668.0	1 667.1	1 535.8	3.0	2.9	213.3	192.6	الدول العربية في أفريقيا
44.5	42.7	40.8	38.3	38 558.5	34 695.7	30 248.0	27 672.8	59.0	59.4	4 222.6	3 961.5	آسيا
0.7	0.6	0.6	0.6	595.4	521.2	446.5	408.9	0.9	0.9	67.2	61.8	آسيا الوسطى
3.8	3.7	3.6	3.4	3 308.3	3 005.2	2 664.0	2 450.0	2.0	1.8	145.2	122.0	الدول العربية في آسيا
1.7	1.8	1.8	1.8	1 464.1	1 467.0	1 347.0	1 274.2	1.4	1.4	101.9	94.9	غرب آسيا
8.4	8.0	7.5	6.9	7 251.4	6 476.8	5 599.2	5 016.1	23.3	23.1	1 671.6	1 543.1	آسيا الجنوبية
29.9	28.6	27.2	25.7	25 939.3	23 225.4	20 191.3	18 523.6	31.2	32.1	2 236.8	2 139.7	جنوب شرق آسيا
1.1	1.1	1.2	1.2	978.0	920.2	881.5	840.7	0.5	0.5	38.3	34.8	أوقيانوسيا
تجمعات أخرى												
2.1	2.0	2.0	1.8	1 783.6	1 617.9	1 474.1	1 327.2	12.5	11.7	898.2	783.4	أقل البلدان نموا
5.9	5.8	5.8	5.5	5 088.2	4 673.2	4 331.1	3 985.7	5.0	4.7	358.5	314.6	الدول العربية كافة
46.4	48.2	50.3	53.4	40 245.7	39 155.4	37 306.1	38 521.2	17.7	18.2	1 265.2	1 216.3	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
79.5	79.7	79.7	80.2	68 896.8	64 714.6	59 135.1	57 908.7	64.4	65.8	4 615.5	4 389.5	المجموعة G20
بلدان مختارة												
0.9	1.0	0.9	0.9	802.2	772.1	651.7	631.8	0.6	0.6	41.4	39.3	الأرجنتين
3.0	3.1	3.1	3.0	2 596.5	2 507.5	2 269.8	2 165.3	2.8	2.8	200.4	190.0	البرازيل
1.5	1.6	1.6	1.7	1 317.2	1 269.4	1 197.7	1 216.8	0.5	0.5	35.2	33.0	كندا
16.1	14.8	13.4	11.5	13 927.7	12 015.9	9 953.6	8 313.0	19.3	20.0	1 385.6	1 334.3	الصين
0.9	0.9	0.9	0.9	784.2	751.3	702.1	626.0	1.1	1.1	82.1	74.2	مصر
2.4	2.5	2.6	2.8	2 048.3	2 035.6	1 955.7	2 011.1	0.9	0.9	64.3	62.2	فرنسا
3.4	3.6	3.6	3.9	2 933.0	2 918.9	2 707.0	2 838.9	1.2	1.3	82.7	83.6	ألمانيا
6.7	6.4	6.0	5.4	5 846.1	5 204.3	4 426.2	3 927.4	17.5	17.4	1 252.1	1 159.1	الهند
1.2	1.3	1.3	1.3	1 040.5	1 072.4	983.3	940.5	1.1	1.1	77.4	71.8	إيران
0.3	0.3	0.3	0.3	236.9	222.7	202.2	191.7	0.1	0.1	7.7	6.9	إسرائيل
4.7	4.9	5.1	5.6	4 070.5	3 936.8	3 779.0	4 042.1	1.8	1.9	127.1	127.2	اليابان
0.7	0.7	0.6	0.6	597.7	540.2	478.0	463.0	0.4	0.4	29.7	26.8	ماليزيا
1.8	1.9	1.9	2.0	1 593.6	1 516.3	1 386.5	1 434.8	1.7	1.7	122.3	113.5	المكسيك
1.8	1.8	1.8	1.8	1 557.6	1 478.8	1 339.2	1 293.2	0.7	0.7	49.3	47.6	جمهورية كوريا
2.5	2.6	2.6	2.8	2 206.5	2 105.4	1 932.3	1 991.7	2.0	2.2	142.8	143.7	الفيدرالية الروسية
0.7	0.7	0.7	0.7	589.4	564.2	530.5	522.1	0.7	0.7	52.8	49.6	جنوب أفريقيا
1.2	1.2	1.1	1.2	1 057.3	994.3	837.4	874.1	1.0	1.0	74.9	69.5	تركيا
2.6	2.7	2.8	3.1	2 229.4	2 177.1	2 101.7	2 203.7	0.9	0.9	63.1	61.0	المملكة المتحدة
16.7	17.0	17.9	18.9	14 450.3	13 816.1	13 263.0	13 681.1	4.5	4.6	320.1	303.8	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، نيسان / أبريل 2015: تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء؛ إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان (2013) التوقعات العالمية للسكان: تنقيح 2012

الجدول 1.2: مساهمة الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، 2007، 2009، 2011 و 2013

	حصة (GERD) العالمية (%)				(GERD) (في نسبة التنمية العالمية للسكان PPP المليارات الدولارات)				
	2013	2011	2009	2007	2013	2011	2009	2007	
	100.0	100.0	100.0	100.0	1 477.7	1 340.2	1 225.5	1 132.3	العالم
	69.3	72.6	75.6	79.7	1 024.0	972.8	926.7	902.4	الاقتصادات ذات الدخل المرتفع
	25.8	22.7	19.9	16.1	381.8	303.9	243.9	181.8	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط العالي
	4.6	4.5	4.3	4.1	68.0	60.2	52.5	46.2	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط
	0.3	0.2	0.2	0.2	3.9	3.2	2.5	1.9	الاقتصادات ذات الدخل المنخفض
	32.4	33.7	35.8	37.1	478.8	451.6	438.3	419.8	أمريكا
	28.9	30.2	32.4	33.8	427.0	404.8	396.5	382.7	أمريكا الشمالية
	3.4	3.4	3.3	3.1	50.1	45.6	39.8	35.5	أمريكا اللاتينية
	0.1	0.1	0.2	0.1	1.7	1.3	2.0	1.6	منطقة البحر الكاريبي
	22.7	24.4	25.4	26.2	335.7	327.5	311.6	297.1	أوروبا
	19.1	20.7	21.4	22.2	282.0	278.0	262.8	251.3	الاتحاد الأوروبي
	0.1	0.1	0.1	0.0	0.8	0.7	0.8	0.5	جنوب شرق أوروبا
	1.0	1.0	1.1	1.1	14.5	13.7	13.1	12.6	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
	2.6	2.6	2.8	2.9	38.5	35.0	34.8	32.7	أوروبا الأخرى
	1.3	1.3	1.3	1.1	19.9	17.1	15.5	12.9	أفريقيا
	0.8	0.7	0.7	0.7	11.1	10.0	9.2	8.4	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
	0.6	0.5	0.5	0.4	8.8	7.1	6.4	4.5	الدول العربية في أفريقيا
	42.2	39.2	36.0	34.0	622.9	524.8	440.7	384.9	آسيا
	0.1	0.1	0.1	0.1	1.4	1.0	1.1	0.8	آسيا الوسطى
	0.5	0.4	0.4	0.4	6.7	5.6	5.0	4.3	الدول العربية في آسيا
	1.2	1.3	1.3	1.4	18.1	17.5	16.1	15.5	غرب آسيا
	3.4	3.4	3.2	3.1	50.9	45.7	39.6	35.4	آسيا الجنوبية
	36.9	34.0	30.9	29.0	545.8	455.1	378.8	328.8	جنوب شرق آسيا
	1.4	1.4	1.6	1.6	20.3	19.1	19.4	17.6	أوقيانوسيا
تجمعات أخرى									
	0.3	0.3	0.3	0.2	4.4	3.7	3.1	2.7	أقل البلدان نموا
	1.0	0.9	0.9	0.8	15.4	12.7	11.4	8.8	جميع الدول العربية
	66.0	69.1	72.0	76.0	975.6	926.1	882.2	860.8	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
	91.9	91.9	92.0	92.1	1 358.5	1 231.1	1 127.0	1 042.6	المجموعة G20
بلدان مختارة									
	0.3 ¹	0.3	0.3	0.2	4.6 ¹	4.0	3.1	2.5	الأرجنتين
	2.2 ¹	2.3	2.1	2.1	31.3 ¹	30.2	26.1	23.9	البرازيل
	1.5	1.7	1.9	2.1	21.5	22.7	23.0	23.3	كندا
	19.6	16.5	13.8 ^b	10.2	290.1	220.6	169.4 ^b	116.0	الصين
	0.4	0.3	0.2 ^b	0.1	5.3	4.0	3.0 ^b	1.6	مصر
	3.1	3.3 ^b	3.5	3.6	45.7	44.6 ^b	43.2	40.6	فرنسا
	5.7	6.1	6.0	6.1	83.7	81.7	73.8	69.5	ألمانيا
	–	3.2	3.0	2.7	–	42.8	36.2	31.1	الهند
	–	0.3 ¹	0.3 ^b	0.6 ⁺¹	–	3.2 ¹	3.1 ^b	7.1 ⁺¹	إيران
	0.7	0.7	0.7	0.8	10.0	9.1	8.4	8.6	إسرائيل
	9.6	9.9	10.4 ^b	12.4	141.4	133.2	126.9 ^b	139.9	اليابان
	0.5 ¹	0.4	0.4 ^b	0.3 ⁺¹	6.4 ¹	5.7	4.8 ^b	2.7 ¹	ماليزيا
	0.5	0.5	0.5	0.5	7.9	6.4	6.0	5.3	المكسيك
	4.4	4.1	3.6	3.4	64.7	55.4	44.1	38.8	جمهورية كوريا
	1.7	1.7	2.0	2.0	24.8	23.0	24.2	22.2	الاتحاد الروسي
	0.3 ¹	0.3	0.4	0.4	4.2	4.1	4.4	4.6	جنوب أفريقيا
	0.7	0.6	0.6	0.6	10.0	8.5	7.1	6.3	تركيا
	2.5	2.7	3.0	3.3	36.2 ¹	36.8	36.7	37.2	المملكة المتحدة
	28.1 ¹	28.5	30.5	31.7	396.7 ¹	382.1	373.5	359.4	الولايات المتحدة الأمريكية

ملاحظة: نسبة الأرقام في الإنفاق على البحث والتطوير (GERD) هي في الدولارات الأمريكية في نسبة التنمية العالمية للسكان (PPP) (بالأسعار الثابتة / 2005). وعلى وجه الخصوص تقدر العديد من البيانات الأساسية عن معهد اليونسكو للإحصاء بالنسبة للبلدان النامية. وفضلاً عن ذلك، في عدد كبير من البلدان النامية، لا تغطي البيانات جميع قطاعات الاقتصاد.

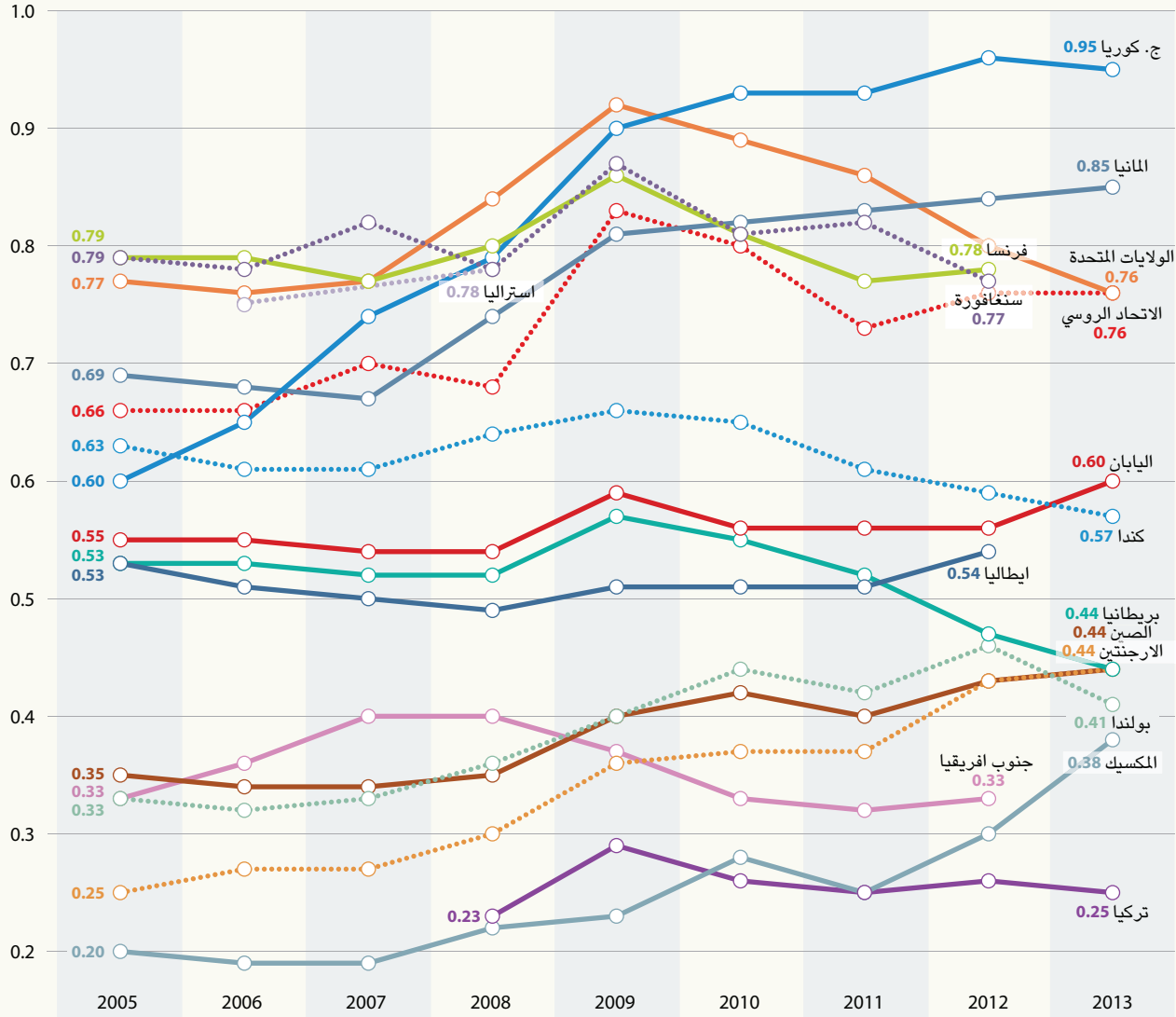
الأرقام + / - = البيانات لعدد السنوات قبل أو بعد السنة المرجعية
ب : اختراق سلسلة مع العام السابق التي ترد البيانات

العالم يبحث عن استراتيجية نمو فعالة

(GERD) للبحث (في نسبة التنمية العالمية للسكان PPP بالآلاف)				(GERD) (في نسبة التنمية العالمية للسكان PPP بالدولارات)				(GERD) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)				
2013	2011	2009	2007	2013	2011	2009	2007	2013	2011	2009	2007	
190.4	182.3	177.6	176.9	206.3	191.5	179.3	169.7	1.70	1.65	1.65	1.57	
205.1	201.7	199.1	203.0	782.1	750.4	723.2	713.8	2.31	2.27	2.28	2.16	
176.1	155.7	142.7	126.1	156.4	126.6	103.3	78.3	1.37	1.21	1.11	0.91	
137.7	126.0	115.9	105.0	26.6	24.2	21.8	19.7	0.51	0.50	0.50	0.48	
37.6	32.9	28.7	26.2	4.5	3.9	3.1	2.6	0.27	0.25	0.22	0.19	
278.1	266.3	264.6	276.8	492.7	474.2	469.9	459.8	2.04	2.01	2.08	1.96	
297.9	285.9	283.0	297.9	1 201.8	1 158.3	1 154.9	1 136.2	2.71	2.68	2.74	2.57	
178.9	168.2	162.1	159.5	87.2	81.2	72.7	66.3	0.69	0.67	0.65	0.59	
203.1	138.4	202.0	172.9	40.8	30.5	47.6	38.5	0.34	0.26	0.41	0.33	
139.4	142.6	141.3	139.8	410.1	401.6	384.0	368.3	1.75	1.72	1.72	1.58	
163.4	171.2	169.1	172.4	553.5	548.2	521.3	501.9	1.92	1.89	1.86	1.71	
54.9	52.0	65.9	40.0	42.4	38.2	43.5	23.0	0.51	0.47	0.56	0.31	
215.2	218.4	231.0	242.0	1 072.0	1 038.8	1 014.4	995.1	2.44	2.39	2.36	2.25	
64.1	58.8	59.8	54.1	139.2	127.0	126.6	119.5	1.02	0.98	1.08	0.98	
106.1	98.6	101.8	86.2	17.9	16.2	15.5	13.5	0.45	0.42	0.40	0.36	
135.6	129.4	132.2	143.5	12.4	11.7	11.4	11.0	0.41	0.41	0.42	0.42	
83.3	73.8	76.5	49.3	41.2	34.5	32.0	23.4	0.49	0.43	0.38	0.29	
187.7	171.3	159.0	154.1	147.5	126.9	108.8	97.2	1.62	1.51	1.46	1.39	
41.5	39.2	42.7	38.2	20.7	15.7	16.9	13.4	0.23	0.20	0.24	0.20	
151.3	136.4	141.3	137.2	45.9	40.2	38.5	35.5	0.20	0.18	0.19	0.18	
132.6	141.0	135.4	133.4	178.1	176.1	166.2	163.3	1.24	1.19	1.20	1.22	
210.0	195.9	177.3	171.8	30.5	28.0	25.0	23.0	0.70	0.70	0.71	0.71	
190.8	172.4	160.0	154.9	244.0	206.5	174.4	153.7	2.10	1.96	1.88	1.78	
164.3	158.7	166.1	159.3	528.7	512.0	537.5	505.7	2.07	2.07	2.20	2.09	
74.1	66.4	61.4	59.0	4.8	4.3	3.8	3.4	0.24	0.23	0.21	0.20	
103.3	92.4	95.9	71.9	43.1	36.8	34.6	28.1	0.30	0.27	0.26	0.22	
217.7	215.7	213.7	220.8	771.2	740.8	715.1	707.7	2.42	2.37	2.36	2.23	
201.5	192.5	186.5	186.0	294.3	271.1	252.3	237.5	1.97	1.90	1.91	1.80	
88.2 ⁻¹	79.4	72.0	65.6	⁻¹ 110.7	98.1	78.6	64.5	0.58 ⁻¹	0.52	0.48	0.40	
–	210.5 ⁻¹	202.4	205.8	⁻¹ 157.5	153.3	135.0	126.0	1.15 ⁻¹	1.20	1.15	1.11	
141.9 ⁻¹	139.2	153.3	154.2	612.0	658.5	682.3	707.5	1.63	1.79	1.92	1.92	
195.4	167.4	147.0 ^b	–	209.3	161.2	125.4 ^b	87.0	2.08	1.84	1.70 ^b	1.40	
111.6	96.1	86.5 ^b	32.4	64.8	50.3	39.6 ^b	21.5	0.68	0.53	0.43 ^b	0.26	
172.3	178.9 ^b	184.3	183.1	710.8	701.4	687.0	653.0	2.23	2.19 ^b	2.21	2.02	
232.3	241.1	232.7	239.1	1 011.7	985.0	887.7	832.0	2.85	2.80	2.73	2.45	
–	201.8 ⁻¹	–	171.4 ⁻²	–	35.0	30.5	26.8	–	0.82	0.82	0.79	
–	58.4 ⁻¹	58.9 ^b	130.5 ⁺¹	–	43.0	41.8 ^b	97.5 ⁺¹	–	0.31 ⁻¹	0.31 ^b	0.75 ⁺¹	
152.9 ⁻¹	165.6	–	–	1 290.5	1 211.4	1 154.1	1 238.9	4.21	4.10	4.15	4.48	
214.1	202.8	193.5 ^b	204.5	1 112.2	1 046.1	996.2 ^b	1 099.5	3.47	3.38	3.36 ^b	3.46	
123.5 ⁻¹	121.7	163.1 ^b	274.6 ⁻¹	219.9 ⁻¹	199.9	173.7 ^b	101.1 ¹	1.13 ⁻¹	1.06	1.01 ^b	0.61 ⁻¹	
–	139.7	138.9	139.3	65.0	54.0	51.3	46.6	0.50	0.42	0.43	0.37	
200.9	191.6	180.7	174.8	1 312.7	1 136.0	915.7	815.6	4.15	3.74	3.29	3.00	
56.3	51.3	54.7	47.4	173.5	160.1	168.4	154.7	1.12	1.09	1.25	1.12	
197.3 ⁻¹	205.9	224.0	238.6	80.5 ⁻¹	79.7	87.1	92.9	0.73 ⁻¹	0.73	0.84	0.88	
112.3	118.5	123.1	127.1	133.5	117.0	99.8	90.9	0.95	0.86	0.85	0.72	
139.7	146.6	143.2	147.2	573.8	590.3	594.4	610.1	1.63	1.69	1.75	1.69	
313.6 ⁻¹	304.9	298.5	317.0	1 249.3 ⁻¹	1 213.3	1 206.7	1 183.0	2.81 ⁻¹	2.77	2.82	2.63	

المصدر: تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء، تموز / يوليو 2015؛ والاتفاق البرازيلي على البحث والتطوير / الناتج المحلي الإجمالي في عما 2012: وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار البرازيلية.

شكل 1.1 : النسبة المئوية لاجمالي الانفاق على البحث والتطوير GERD من قبل الحكومة وذلك كحصة من اجمالي الناتج المحلي GDP خلال الفترة من 2005 - 2013



المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المؤشرات الرئيسية للعلوم والتكنولوجيا، أيلول/سبتمبر 2015

صياغة سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والابتكار. حتى أولئك الذين ظلوا بالخارج يساهمون، فتحولاتهم الآن تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا (الفصل 19).

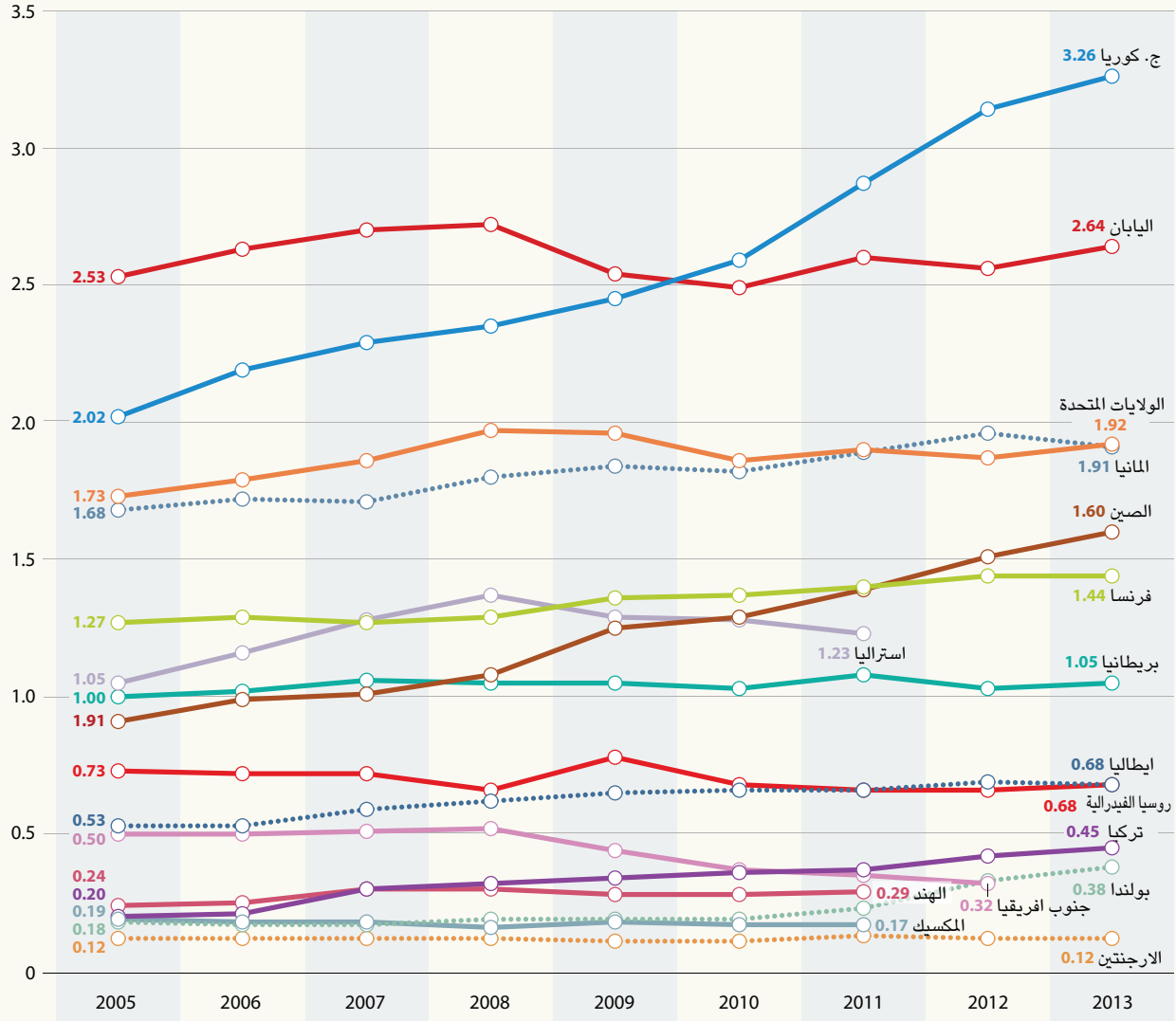
ويبدو الاهتمام المتزايد بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار واضحاً بشكل واضح في وثائق التخطيط المتعلقة بالرؤية الخاصة بالأعوام 2020 أو 2030، والتي تبنتها البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة. ففي كينيا، على سبيل المثال، نجد أن القانون الخاص بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والذي صدر في عام 2013، قد ساهم في تحقيق رؤية كينيا لعام 2030، والتي تتنبأ بأنه بحلول عام 2030 ستتحول الدولة إلى اقتصاد ما فوق المتوسط تدعمه قوة عاملة ماهرة. ولعل هذا القانون يعد العامل المؤثر المغير للوضع الراهن بكينيا، والتي لم تنشئ

ومن ثم فإن الانفاق على البحث والتطوير أخذ في الارتفاع في العديد من بلدان شرق أفريقيا مع وجود مراكز الابتكار (في الكامبيرون، وكينيا، ورواندا، وأوغندا، وغيرهم)، مدفوعاً في ذلك باستثمار متزايد من قبل كلا من القطاعين العام والخاص (الفصل 19). وتتعدد الأسباب وراء إهتمام إفريقيا المتنامي بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، إلا أنه من المؤكد أن الأزمة المالية العالمية التي حدثت في الفترة من 2008-2009 قد لعبت دوراً. فقد رفعت أسعار السلع وجعلت الاهتمام ينصب حول سياسات تجديد وإثراء الخامات بأفريقيا.

كما أحدثت الأزمة العالمية أيضاً تراجعاً في مجال هجرة العقول، فمع انخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة كانت التصورات والرؤى لدى أوروبا وأمريكا الشمالية تثني عن الهجرة وتشجع البعض على العودة لبلادهم، واليوم يلعب هؤلاء العائدون دوراً محورياً في

العالم يبحث عن استراتيجية نمو فعالة

شكل 1.2 : النسبة المئوية لإجمالي الإنفاق على البحث والتطوير GERD المقدم من قبل شركات الأعمال كحصة من إجمالي الناتج المحلي GDP خلال الفترة من 2005 - 2013



المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المؤشرات الرئيسية للعلوم والتكنولوجيا، أيلول / سبتمبر 2015

شملها المسح الذي تم في عام 2013 سجلت تراجعاً في مجال أنشطة الابتكار منذ عام 2008، إلا أن هذا الاتجاه على الأرجح سوف يؤثر في الاتفاق إذا ما استمر تباطؤ الاقتصاد البرازيلي. وقد شهدت جنوب أفريقيا تراجعاً حاداً لدى القطاع الخاص المعني بالبحث والتطوير منذ الأزمة المالية العالمية، وذلك رغم ارتفاع الاتفاق العام عليهما، وهذا ما يفسر جزئياً سبب تراجع معدلات إجمالي الاتفاق المحلي على البحث والتطوير/إجمالي الناتج المحلي من ارتفاع بنسبة 0.89% في عام 2008 إلى 0.73% في عام 2012.

وقد تضررت البلدان ذات الدخل المرتفع بشكل خاص من جراء الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم عامي 2008 و 2009. فبينما عاد الاقتصاد الأمريكي للاستقرار، تكبدت اليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي العناء للوصول إلى التعافي، وفي أوروبا شكل تباطؤ النمو الاقتصادي

الصندوق الوطني للبحوث فحسب، وإنما الأهم أنها وضعت أحكاماً تكفل حصول هذا الصندوق على 2% من إجمالي الناتج المحلي لكينيا مع كل سنة مالية، ومن شأن هذا الالتزام المالي الجوهري أن يساعد كينيا على رفع معدلاتها من إجمالي الاتفاق المحلي على البحث والتطوير / إجمالي الناتج المحلي إلى ما يتعدى 79%، وهو ما كان عليه في عام 2010.

وتمثل دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) صورة مغايرة، ففي الصين نجد أن التمويل العام وتمويل قطاع الأعمال للبحث والتطوير قد إزدادا سوياً، أما في الهند فإن أعمال البحث والتطوير التي نفذها قطاع الأعمال قد تقدمت أسرع من إلتزام الحكومة بالبحث والتطوير. وفي البرازيل ظل الإلتزام العام تجاه البحث والتطوير مستقراً منذ عام 2008، قد يقل أو يزيد بشكل طفيف، وذلك حسب ما يقوم قطاع الأعمال بتدعيم جهوده وهو ما يتم حثيثاً، فرغم أن كافة الشركات التي

كانون الثاني / يناير عام 2013 عن خطة العمل الخاصة بها في مجال رأس المال المخاطر، وهي استراتيجية تهدف إلى نشر 400 مليون دولار كندي في شكل رأس مال جديد على مدار من 7 إلى 10 سنوات قادمة، وذلك لزيادة الاستثمارات التي يقودها القطاع الخاص في شكل صناديق لرأس المال المخاطر. غير أن البعض قد انتقد الحكمة من وراء استغلال أموال دافعي الضرائب في تغذية صناديق رأس المال المخاطر، في حين أن هذا الدور يقع بطبيعة الحال على عاتق القطاع الخاص.

وقد خصصت روسيا الاتحادية، وذلك بشكل تقليدي، حصة كبيرة من إجمالي إنفاقها المحلي على البحث والتطوير للبحوث الأساسية (مثلها في ذلك مثل جنوب أفريقيا التي بلغت النسبة المخصصة لذلك لديه 24% عام 2010)، ومنذ أن تبنت الحكومة استراتيجية نمو يقودها الابتكار في عام 2012، تم تخصيص حصة أكبر من مخصصاتها للبحث والتطوير من أجل تلبية احتياجات الصناعة. وحيث أن التمويل محدود، فقد جاء هذا التعديل على حساب البحوث الأساسية، والتي هبطت من 26% إلى 17% من الإجمالي وذلك ما بين أعوام 2008-2013.

أما الاتحاد الأوروبي فكان له حسابات مغايرة، فرغم أزمة الديون المتكررة حافظت المفوضية الأوروبية على تعهداتها تجاه البحوث الأساسية. إذ تم منح المجلس الأوروبي للبحوث (تم انشاءه في عام 2007)، وهو أول هيئة خاصة بدول أوروبا لتمويل البحوث التي تتم داخل حدودها في مجال العلوم الأساسية، مبلغ وقدره 13.1 مليار يورو للفترة من عام 2014 وحتى 2020، وهو ما يعادل 17% من إجمالي الميزانية المخصصة لآفاق عام 2020.

ورفعت جمهورية كوريا من تعهداتها تجاه البحوث الأساسية من 13% إلى 18% من إجمالي إنفاقها المحلي على البحث والتطوير ما بين عام 2001 وعام 2011، وأتبع ماليزيا نفس المسار (من 11% عام 2006 إلى 17% في عام 2011)، أي أن هاتين الدولتين قد خصصتا حصة مماثلة لتلك التي خصصتها الولايات المتحدة الأمريكية: 16.5% في عام 2012. وتستثمر الحكومة في كوريا في مجال البحوث الأساسية بكثافة، وذلك لتصحيح الانطباع القائل بأن الدولة قد تحولت من دولة زراعية فقيرة إلى عملاق صناعي من خلال التقليد وحده، دون تطوير قدرة هائلة في مجال العلوم الأساسية. كما تخطط الحكومة أيضاً للعمل على تقوية الروابط فيما بين العلوم الأساسية وعالم الأعمال: ففي عام 2011 تم افتتاح المعهد الوطني للعلوم الأساسية في موقع الحزام المستقبلي لعلوم إدارة الأعمال الدولية في دايجون.

تقلص الفجوة في الإنفاق على البحث والتطوير

جغرافياً، لا يزال توزيع الاستثمار في مجال المعرفة غير متساوي (الجدول 1.2). فلا تزال الولايات المتحدة تهيمن باستثمارات تبلغ 28% من إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال البحث والتطوير، وانتقلت الصين لتحل المركز الثاني بنسبة (20%)، متقدمة بذلك على كل من الاتحاد الأوروبي (بنسبة 19%) واليابان (بنسبة 10%)، أما بقية بلدان العالم والتي تمثل 67% من إجمالي سكان العالم تساهم فقط (بنسبة 23%) من إجمالي الاستثمار العالمي في مجال البحث والتطوير.

والضغوط الناشئة من الاندماج المالي داخل بلدان منطقة اليورو ضغطاً على الاستثمار العام في مجال المعرفة (الفصل 9)، وذلك رغم الارتفاع في آفاق ميزانية عام 2020. ومن بين بلدان الاتحاد الأوروبي كانت ألمانيا وحدها في وضع يسمح لها بزيادة التزامها نحو الانفاق العام على البحث والتطوير خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أن فرنسا والمملكة المتحدة قد رأت ذلك تراجعاً. أما في كندا فقد أدت الضغوط المتعلقة بالميزانية، والتي بالتالي تم فرضها على ميزانية البحوث الوطنية إلى حدوث تراجع كبير في كثافة البحث والتطوير الممول من قبل الحكومة (شكل 1.1). ومع هذا الاستثناء الملحوظ لكندا، نجد أن هذا الاتجاه غير محسوس في إجمالي الإنفاق المتعلق بالبحث والتطوير، إذ أن القطاع الخاص قد حافظ على مستوى الإنفاق الخاص به طوال الأزمة (الشكلان 1.1 و 1.2 والجدول 1.2).

بحثاً عن التوازن الأمثل بين العلوم الأساسية والتطبيقية

تقر الغالبية العظمى من البلدان اليوم بأهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق النمو المستدام لمدى أطول. ومن ثم تسعى البلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل الأقل من المتوسط إلى الاستفادة منهم لرفع مستويات الدخل لديها، أما البلدان الأكثر ثراء فتأمل أن يساعدها على الاحتفاظ بمكانتها في سوق عالمية تتسم بالتنافسية المتزايدة. إلا أن الخطر يكمن في أنه أثناء التسابق من أجل تحسين القدرات التنافسية الوطنية قد تفقد الدول رؤية الحكمة القديمة التي تقول أنه بدون العلوم الأساسية لن تكون هناك علوم للتطبيق. فالبحوث الأساسية تولد المعرفة الجديدة التي من شأنها النهوض بالتطبيقات أو بالنواحي الاقتصادية أو غيرها، وكما قال الكاتب في الفصل الخاص بكندا (الفصل 4) «العلم يمنح القوة للاقتصاد ولكن ليس للاقتصاد وحده». والسؤال الآن هو ما هو التوازن الأمثل بين البحوث الأساسية والتطبيقية؟

لقد أصبحت القيادة الصينية غير راضية عن العائد من استثماراتها الواسعة في البحث والتطوير. إلا أنها في الوقت ذاته آثرت تخصيص من 4-6% فقط من الإنفاق في مجال البحوث للبحوث الأساسية على مدى العقد الماضي. وفي الهند تستغل الجامعات 4% فقط من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير. ورغم أن الهند أنشأت عدداً كبيراً من الجامعات في السنوات الأخيرة، إلا أن الصناعة تعاني من توظيف خريجي كليات العلوم والهندسة. إن البحوث الأساسية لا تولد معرفة جديدة فقط، ولكنها تساهم أيضاً في تشكيل نوعية وكفاءة التعليم الجامعي.

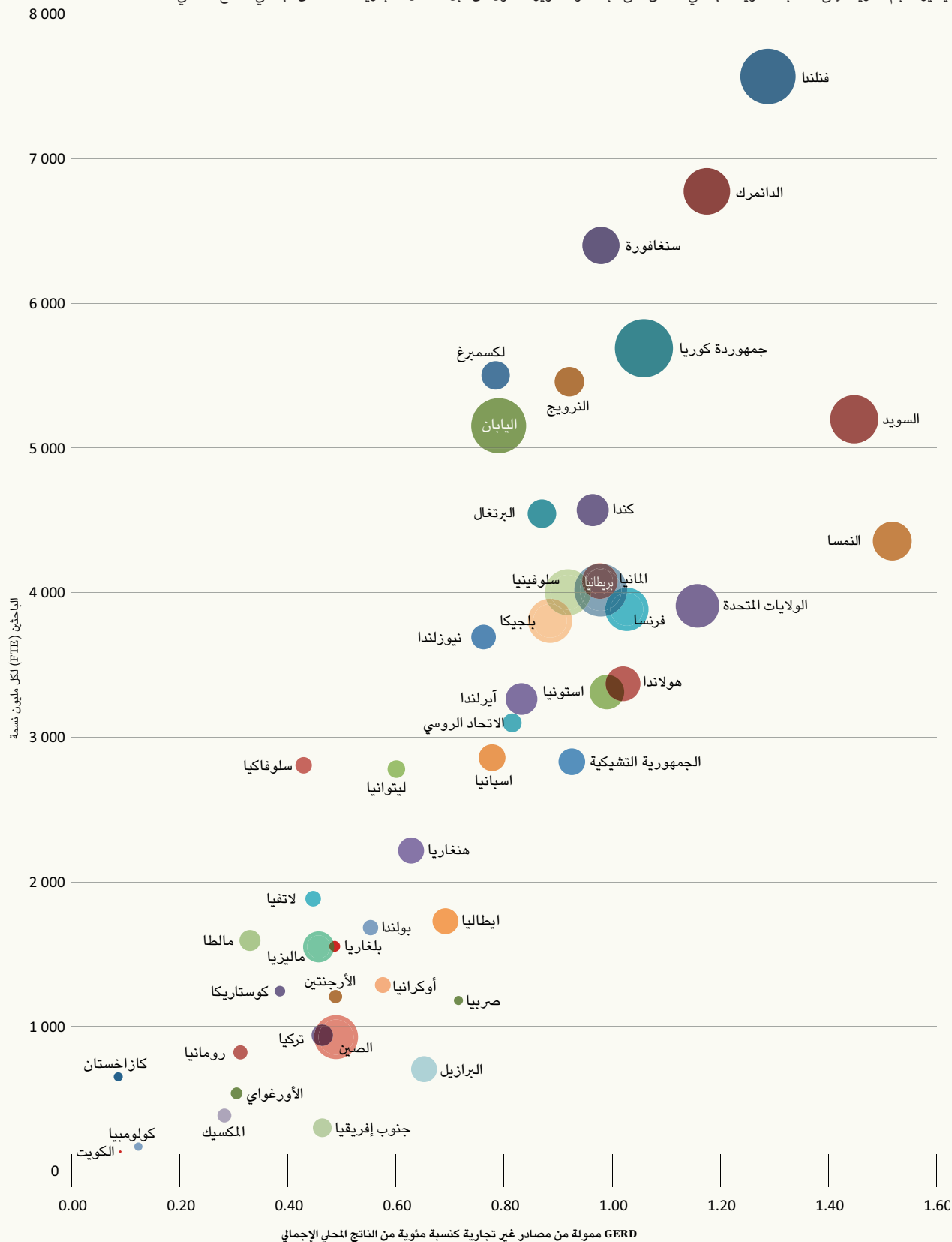
وفي الولايات المتحدة الأمريكية تخصصت الحكومة الفيدرالية في دعم البحوث الأساسية، تاركة الصناعة تأخذ زمام المبادرة في البحوث التطبيقية وتحقيق التنمية التكنولوجية. وهناك احتمال أن التوجه الحالي للتقشف مع وجود تغير في الأولويات قد يؤثر على قدرة الولايات المتحدة على توليد معارف جديدة على المدى البعيد.

تزامناً مع ذلك نجد أن الجارة الشمالية للولايات المتحدة تخفض من التمويل الفيدرالي للعلم المهني ولكنها تستثمر في مجال رأس المال المخاطر، وذلك بغية تطوير الابتكار في مجال الأعمال وجذب شركاء جدد في التجارة. وقد أعلنت الحكومة الكندية في شهر

العالم يبحث عن استراتيجية نمو فعالة

شكل 1.3 : التأثير المدعم بشكل متبادل للاستثمار الحكومي القوي في البحث والتطوير والباحثين خلال الفترة من 2010 - 2011

يشير حجم الكريات إلى النسبة المئوية لاجمالي الانفاق على البحث والتطوير الممول من قبل الاعمال التجارية كحصة من اجمالي الناتج المحلي



المصدر : معهد اليونسكو للإحصاءات، آب/أغسطس 2015

الجدول 1.3: حصة العالم من الباحثين، 2007، 2009، 2011 و 2013

	الجدول 1.4: حصة العالم من المنشورات العلمية، 2008 و 2014 (%)				الباحثون (بالآلاف)				
	2013	2011	2009	2007	2013	2011	2009	2007	
	100.0	100.0	100.0	100.0	7 758.9	7 350.4	6 901.9	6 400.9	العالم
	64.4	65.6	67.4	69.5	4 993.6	4 823.1	4 653.9	4 445.9	الاقتصادات ذات الدخل المرتفع
	28.0	26.6	24.8	22.5	2 168.8	1 952.3	1 709.4	1 441.8	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط العالي
	6.4	6.5	6.6	6.9	493.8	478.0	453.2	439.6	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط
	1.3	1.3	1.2	1.2	102.6	96.9	85.4	73.6	الاقتصادات ذات الدخل المنخفض
	22.2	23.1	24.0	23.7	1 721.9	1 696.1	1 656.7	1 516.6	القارة الأمريكية
	18.5	19.3	20.3	20.1	1 433.3	1 416.1	1 401.2	1 284.9	أمريكا الشمالية
	3.6	3.7	3.6	3.5	280.0	270.8	245.7	222.6	أمريكا اللاتينية
	0.1	0.1	0.1	0.1	8.5	9.2	9.7	9.1	منطقة البحر الكاريبي
	31.0	31.2	31.9	33.2	2 408.1	2 296.8	2 205.0	2 125.6	أوروبا
	22.2	22.1	22.5	22.8	1 726.3	1 623.9	1 554.0	1 458.1	الاتحاد الأوروبي
	0.2	0.2	0.2	0.2	14.9	14.2	12.8	11.3	جنوب شرق أوروبا
	0.9	0.9	0.8	0.8	67.2	62.9	56.8	51.9	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
	7.7	8.1	8.4	9.4	599.9	595.8	581.4	604.3	أوروبا الأخرى
	2.4	2.4	2.2	2.3	187.5	173.4	152.7	150.1	أفريقيا
	1.1	1.0	1.0	0.9	82.0	77.1	69.4	58.8	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
	1.4	1.3	1.2	1.4	105.5	96.3	83.3	91.3	الدول العربية في أفريقيا
	42.8	41.7	40.1	39.0	3 318.0	3 063.9	2 770.8	2 498.1	آسيا
	0.4	0.4	0.4	0.3	33.6	26.1	25.1	21.7	آسيا الوسطى
	0.6	0.6	0.5	0.5	44.0	40.7	35.6	31.6	الدول العربية في آسيا
	1.8	1.7	1.7	1.8	136.9	124.3	119.2	116.2	غرب آسيا
	3.1	3.2	3.2	3.2	242.4	233.0	223.6	206.2	آسيا الجنوبية
	36.9	35.9	34.3	33.2	2 861.1	2 639.8	2 367.4	2 122.4	جنوب شرق آسيا
	1.6	1.6	1.7	1.7	123.3	120.1	116.7	110.5	أوقيانوسيا
تجمعات أخرى									
	0.8	0.8	0.7	0.7	58.8	55.8	51.0	45.2	أقل البلدان نموا
	1.9	1.9	1.7	1.9	149.5	137.0	118.9	122.9	الدول العربية كافة
	57.8	58.4	59.8	60.9	4 481.6	4 292.5	4 128.9	3 899.2	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
	86.9	87.0	87.6	87.6	6 742.1	6 395.0	6 044.0	5 605.1	المجموعة G20
بلدان مختارة									
	0.7 ⁻¹	0.7	0.6	0.6	51.6 ⁻¹	50.3	43.7	38.7	الأرجنتين
	–	2.0 ⁻¹	1.9	1.8	–	138.7 ⁻¹	129.1	116.3	البرازيل
	2.1 ⁻¹	2.2	2.2	2.4	156.6 ⁻¹	163.1	150.2	151.3	كندا
	19.1	17.9	16.7 ^b	– [*]	1 484.0	1 318.1	1 152.3 ^b	– [*]	الصين
	0.6	0.6	0.5	0.8	47.7	41.6	35.2	49.4	مصر
	3.4	3.4 ^b	3.4	3.5	265.2	249.2 ^b	234.4	221.9	فرنسا
	4.6	4.6	4.6	4.5	360.3	338.7	317.3	290.9	ألمانيا
	–	2.7 ⁻¹	–	2.6 ⁻²	–	192.8 ⁻¹	–	154.8 ⁻²	الهند
	–	0.8 ⁻¹	0.8 ^b	0.8 ⁺¹	–	54.8 ⁻¹	52.3 ^b	54.3 ⁺¹	إيران
	0.8 ⁻¹	0.8	–	–	63.7 ⁻¹	55.2	–	–	إسرائيل
	8.5	8.9	9.5 ^b	10.7	660.5	656.7	655.5 ^b	684.3	اليابان
	0.7 ⁻¹	0.6	0.4 ^b	0.2 ⁻¹	52.1 ⁻¹	47.2	29.6 ^b	9.7 ⁻¹	ماليزيا
	–	0.6	0.6	0.6	–	46.1	43.0	37.9	المكسيك
	4.1	3.9	3.5	3.5	321.8	288.9	244.1	221.9	جمهورية كوريا
	5.7	6.1	6.4	7.3	440.6	447.6	442.3	469.1	الاتحاد الروسي
	0.3 ⁻¹	0.3	0.3	0.3	21.4 ⁻¹	20.1	19.8	19.3	جنوب أفريقيا
	1.1	1.0	0.8	0.8	89.1	72.1	57.8	49.7	تركيا
	3.3	3.4	3.7	3.9	259.3	251.4	256.1	252.7	المملكة المتحدة
	16.7 ⁻¹	17.0	18.1	17.7	1 265.1 ⁻¹	1 252.9	1 251.0	1 133.6	الولايات المتحدة الأمريكية

الأرقام + / - = البيانات لعدد السنوات قبل أو بعد السنة المرجعية

ب : اختراق سلسلة مع العام السابق التي ترد البيانات

العالم يبحث عن استراتيجيات نمو فعالة

يشمل إجمالي الانفاق على البحث والتطوير كل من الاستثمارات العامة والخاصة. وتميل حصة إجمالي الانفاق على البحث والتطوير التي تقدمها المشاريع التجارية إلى الارتفاع في الاقتصادات التي تتسم بتركيز أكبر على التنافسية القائمة على التكنولوجيا في مجال التصنيع، وينعكس ذلك في معدلاتها المرتفعة الخاصة بالمشاريع التجارية التي تخدم البحث والتطوير / إجمالي الناتج المحلي (الفصل الثاني). ومن أكبر الاقتصادات التي تتوافر بشأنها بيانات دقيقة نجد أن المشاريع التجارية التي تخدم البحث والتطوير / إجمالي الناتج المحلي قد ارتفع بشكل ملحوظ في عدد قليل فقط من الدول مثل كوريا والصين، وبشكل أقل في ألمانيا والولايات المتحدة وتركيا وبولندا (الشكل 1.2). وعلى أفضل تقدير فقد ظلت مستقرة في كل من اليابان والمملكة المتحدة، وتراجعت في كندا وجنوب أفريقيا.

ومع حقيقة أن واحد من كل خمسة أفراد هو صيني فإن التقدم السريع للغاية في المشاريع التجارية التي تخدم البحث والتطوير بالصين كان له تأثير الضربة القاصمة نظراً للمعدلات الهائلة: فبين عامي 2001 و2011 كانت الحصة العالمية للصين والهند مجتمعة من المشاريع التجارية التي تخدم البحث والتطوير قد تضاعفت أربع مرات من 5% إلى 20%، وجاء ذلك على حساب أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية إلى حد كبير (أنظر الشكل 1.2).

ويوضح الشكل 1.3 استمرار تركيز مصادر البحث والتطوير في عدد قليل من البلدان المتقدمة للغاية أو الاقتصادات الديناميكية. ويقع العديد من هذه الاقتصادات المتقدمة في وسط الشكل (كندا والمملكة المتحدة) عاكسة بذلك كثافتها المتمثلة من الباحثين والرواد (مثل ألمانيا أو الولايات المتحدة)، ولكن مع مستويات أقل من الكثافة في مجال البحث والتطوير، أما في البرازيل والصين والهند وتركيا فإن كثافات البحث والتطوير أو رأس المال البشري قد تكون لاتزال منخفضة، إلا أن مساهماتها فيما يتعلق بالرصيد العالمي من المعرفة أخذت في الارتفاع بسرعة كبيرة، ويرجع الفضل في ذلك إلى الحجم الهائل من الاستثمارات المالية في البحث والتطوير.

الاتجاهات العالمية المتعلقة برأس المال البشري

زيادة واسعة الانتشار للباحثين وتغير طفيف في الميزانية العالمية

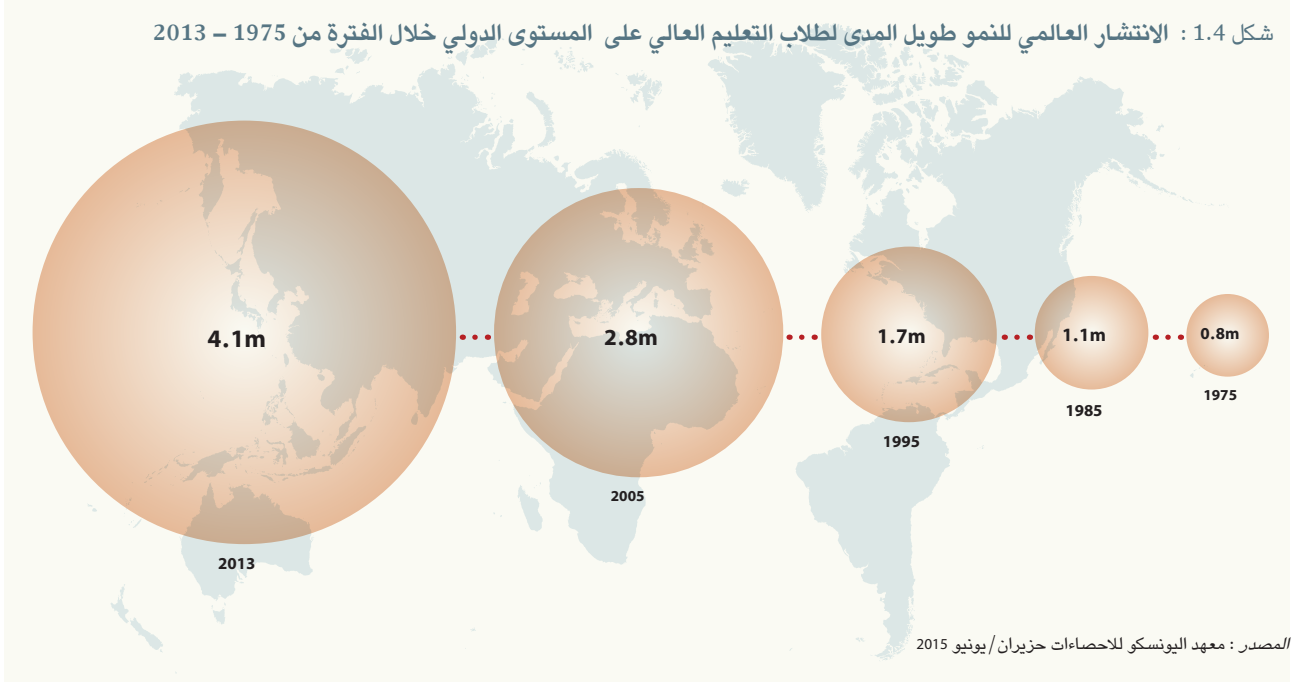
هناك حوالي 7.8 مليون باحث على مستوى العالم للعمل في مجال البحوث (جدول 1.3)، ومنذ بداية الالفية تخطى عدد الباحثين ضعف هذا الرقم، وتنعكس هذه الزيادة الملحوظة في التدفق الهائل في الاصدارات العلمية.

ولايزال الاتحاد الأوروبي رائداً على مستوى العالم من حيث عدد الباحثين وذلك بنسبة تبلغ 22.2%، ومنذ عام 2011 تفوقت الصين (19.1%) على الولايات المتحدة (16.7%)، كما توقع تقرير اليونسكو للعلوم لعام 2010، وذلك رغم التعديل المتجه للهبوط في الأرقام الخاصة بالصين منذ الاعلان عن هذا التقرير. كما تقلصت الحصة العالمية لليابان من 10.7% (عام 2007) إلى 8.5% (عام 2013)، وكذلك حصة روسيا الاتحادية من 7.3% إلى 5.7%.

الباحثين لكل مليون نسمة				
2013	2011	2009	2007	
1 083.3	1 050.4	1 009.8	959.2	
3 814.1	3 720.4	3 632.3	3 517.0	
888.1	813.0	723.9	620.9	
192.9	192.2	187.8	187.8	
120.7	119.1	109.6	98.7	
1 771.6	1 780.8	1 776.1	1 661.2	
4 034.1	4 052.0	4 081.5	3 814.6	
487.7	482.7	448.3	415.8	
200.8	220.2	235.4	223.0	
2 941.9	2 816.4	2 717.4	2 635.4	
3 388.3	3 202.0	3 081.9	2 911.8	
772.0	734.8	659.9	575.4	
4 980.8	4 757.0	4 390.4	4 112.4	
2 170.4	2 160.2	2 115.3	2 208.8	
168.8	164.1	151.8	156.8	
91.4	90.6	86.0	77.0	
494.5	467.2	418.1	474.0	
785.8	740.8	684.4	630.6	
500.0	399.7	395.0	351.6	
303.1	294.4	272.5	259.2	
1 343.2	1 249.1	1 226.9	1 224.1	
145.0	143.1	141.0	133.7	
1 279.1	1 197.6	1 090.1	991.9	
3 218.9	3 226.8	3 235.7	3 173.8	
65.5	65.0	62.2	57.7	
417.0	397.8	360.5	390.7	
3 542.3	3 433.7	3 346.7	3 205.9	
1 460.7	1 408.0	1 353.2	1 276.9	
1 255.8 ⁻¹	1 236.0	1 092.3	983.5	
–	710.3 ⁻¹	667.2	612.0	
4 493.7 ⁻¹	4 729.0	4 450.6	4 587.7	
1 071.1	963.2	852.8 ^b	–*	
580.7	523.6	457.9	665.0	
4 124.6	3 920.1 ^b	3 726.7	3 566.1	
4 355.4	4 085.9	3 814.6	3 480.0	
–	159.9 ⁻¹	–	137.4 ⁻²	
–	736.1 ⁻¹	710.6 ^b	746.9 ⁻¹	
8 337.1 ⁻¹	7 316.6	–	–	
5 194.8	5 157.5	5 147.4 ^b	5 377.7	
1 780.2 ⁻¹	1 642.7	1 065.4 ^b	368.2 ⁻¹	
–	386.4	369.1	334.1	
6 533.2	5 928.3	5 067.5	4 665.0	
3 084.6	3 120.4	3 077.9	3 265.4	
408.2 ⁻¹	387.2	388.9	389.5	
1 188.7	987.0	810.7	714.7	
4 107.7	4 026.4	4 151.1	4 143.8	
3 984.4 ⁻¹	3 978.7	4 042.1	3 731.4	

ملاحظة: الباحثون بمعدل دوام كامل
المصدر: تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء، تموز / يوليو 2015

شكل 1.4 : الانتشار العالمي للنمو طويل المدى لطلاب التعليم العالي على المستوى الدولي خلال الفترة من 1975 - 2013



(الدورادو). حتى تلك البلدان التي تعاني من هجرة العقول تجتذب الآن الباحثين. فعلى سبيل المثال خسر السودان ما يتعدى 3000 من صغار الباحثين وكبار العلماء في الهجرة ما بين عامي 2002 و 2014، وفقاً لما ذكره المركز القومي للبحوث. حيث انسحب الباحثون إلى البلدان المجاورة مثل إريتريا وأثيوبيا حيث قدمت لهم دخلاً أعلى قد تتعدى ضعف الذي تقدمه الجامعات بالسودان لأعضاء هيئة التدريس. وفي المقابل أصبحت السودان نفسها ملجأ للطلبة من العالم العربي، لاسيما منذ اضطرابات الربيع العربي، وتجذب السودان أيضاً عدداً متزايداً من الطلاب من أفريقيا (الفصل 19).

خلال السنوات القادمة ربما ستشتد المنافسة بين مهارة العمال في العالم (الفصل 2)، يرجع هذا الاتجاه جزئياً إلى مستويات الاستثمار في العلم والتكنولوجيا حول العالم والاتجاهات الديموجرافية مثل انخفاض معدلات المواليد والتقدم في السن في بعض الدول (اليابان، الاتحاد الأوروبي، إلخ) وبالفعل قامت الدول بصياغة سياسات أوسع لجذب والاحتفاظ بالمهاجرين ذوي المهارة العالية والطلاب الأجانب من أجل تأسيس بيئة مبتكرة أو الحفاظ عليها، كما هو الحال في ماليزيا (الفصل 26).

يتزايد عدد الطلاب الأجانب بشكل سريع (الشكل 1.4)، ويسلط الفصل 2 الضوء على الحركة المتزايدة في مستوى طلاب الدكتوراة والتي بدورها تقود حركة العلماء. ولعل هذا يكون واحداً من أهم الاتجاهات في الآونة الأخيرة. وقد أجرى مؤخراً معهد الإحصاء التابع لليونسكو دراسة كشفت أن الطلاب من الدول العربية ووسط آسيا وجنوب الصحراء الكبرى الأفريقية وغرب أوروبا يعتبرون أكثر الطلاب الذين يدرسون في الخارج بالمقارنة بأقرانهم من المناطق الأخرى. منطقة آسيا الوسطى قد تفوقت على أفريقيا بالنصيب الأكبر من طلبة الدكتوراة الذين يدرسون بالخارج (أنظر الشكل 2.10).

وهكذا تشكل الدول الخمس الكبرى نسبة تبلغ 72% من إجمالي عدد الباحثين على مستوى العالم، وذلك رغم وجود تعديل في حصصها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البلدان ذات الدخل المرتفع قد تركت بعض المساحة لصالح البلدان ذات الدخل الأعلى من المتوسط، ومنها الصين: والتي تشير الأرقام إلى أنه برغم أنها استأثرت بنسبة 22.5% من الباحثين عام 2007، فقد كانت النسبة لديها 28% في عام 2013 (الجدول 1.3).

وكما يوضح الشكل 1.3، فإنه حين تكون الدول على استعداد لزيادة الاستثمار فيما يخص العاملين في مجال البحوث ذات التمويل العام، فإن نزعة المشاريع التجارية والاعمال نحو الاستثمار في البحث والتطوير تزداد (يتضح ذلك من حجم الفقاعات). وبطبيعة الحال نجد أن للبحوث ذات التمويل العام ولتلك التي يتم تمويلها بشكل خاص أهداف مختلفة، إلا أن إسهامتهما معاً في تحقيق النمو القومي والرفاهية يعتمد على مدى نجاحهما في أن يكمل أحدهما الآخر. ويحدث هذا للبلدان من مختلف مستويات الدخل، غير أنه من الواضح أن العلاقة تصبح أقوى وعلى مستوى معين فيما يتعلق بكثافة الباحثين والبحوث ذات التمويل العام. ويمكننا أن نجد عدد قليل من البلدان ذات الكثافة العالية نسبياً في البحث والتطوير الممولة من قبل المشاريع التجارية في المربع السفلي من الجانب الأيسر في الشكل الموضح، ولا نجد أي منها في المربع العلوي من الجانب الأيمن إذ أن الموجود هنا هو البلدان ذات الكثافة المنخفضة من البحث والتطوير الممولة أيضاً من المشاريع التجارية.

ولإزالة الباحثين من البلدان ذات الدخل المنخفض يلاحقون فرص العمل في الخارج، إلا أن الوجهة التي يختارونها آخذة في الاتساع. وقد يرجع هذا جزئياً إلى أزمة عام 2008 التي شوهت صورة أوروبا وأمريكا الشمالية إلى حد ما وذلك بإعتبارها كانت أرض المال والذهب

اتجاهات جيل المعرفة

لا يزال الاتحاد الأوروبي يقود العالم نحو النشر

لا يزال الاتحاد الأوروبي يقود العالم نحو النشر بنسبة (34%)، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (25%) (الجدول 1.4). وبالرغم من هذه الأرقام المثيرة للإعجاب إلا أن المساهمة في النشر على مستوى العالم لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تراجعت في السنوات الخمس الماضية. بينما نجد أن الصين واصلت صعودها الهائل حيث تضاعف النشر الصيني خلال الخمس سنوات الماضية إلى 20% تقريباً من الاجمالي العالمي. خلال العشر سنوات الماضية استحوذت الصين على 5% من النشر العالمي. ويعكس هذا النمو السريع بلوغ النضج لقوة البحث الصيني، من حيث استثمار عدد الباحثين أو الأبحاث المنشورة.

ومن حيث التخصصات النسبية في الدول ذات التخصصات العلمية يوضح (الشكل 5-1) الاختلافات الكبيرة في التخصصات بين الدول. ويبدو أن الدول المهيمنة تقليدياً من الناحية العلمية قوية نسبياً في علم الفلك وضعيفة نسبياً في العلوم الزراعية، وهذا هو الحال خاصة في المملكة المتحدة فهي قوية في العلوم الاجتماعية. لا تزال قوة فرنسا العلمية تكمن في الرياضيات. أما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تركزان أكثر على علوم الحياة والطب واليابان تضع تركيزها على الكيمياء.

بين دول الـ BRICS (الدول صاحبة أسرع نمو إقتصادي في العالم: وهي البرازيل وروسيا والصين وجنوب أفريقيا) توجد اختلافات بارزة ومدهشة. تظهر روسيا تخصصاً قوياً في الفيزياء والفلك والجيولوجيا والرياضيات والكيمياء. بالمقارنة نجد أن المردود العلمي الصيني يظهر نموذجاً متوازناً إلى حد ما، باستثناء علم النفس وعلم الاجتماع وعلوم الحياة حيث يعد إنتاجها العلمي أقل من المتوسط. تكمن القوة النسبية للبرازيل في الزراعة وعلوم الحياة. أما ماليزيا، ومن دون استغراب، فإنها متخصصة في الهندسة وعلوم الكمبيوتر.

وعلى مدى السنوات الخمسة السابقة ظهرت عدة اتجاهات جديدة من حيث أولويات البحث الوطنية. بعض البيانات بشأن النشر العلمي تعكس هذه الأولويات ولكن في كثير من الأحيان نجد أن التصنيف بين التخصصات ليس مفصلاً بشكل كاف، فعلى سبيل المثال أصبحت الطاقة هي الشغل الشاغل ولكن تنتشر البحوث عبر تخصصات شتى.

الابتكار يظهر في البلدان من كافة مستويات الدخل

كما يبرز الفصل الثاني أن السلوك الابتكاري يحدث في البلدان من كافة مستويات الدخل، والاختلافات الجوهرية في معدلات وأنواع الابتكار والتي تم ملاحظتها بين البلدان المتقدمة والتي أيضاً تتمتع بمستويات متقاربة في الدخل، فإن تلك الاختلافات لها أهمية في صناعة السياسات.

ووفقاً لمسح الابتكار التي أجراه معهد الاحصاء التابع لليونسكو (الفصل 2). نجد أن الاتجاهات السلوكية الابتكارية للشركات تميل إلى التكتل في النقاط البحثية الساخنة، كما هو الحال في المناطق الساحلية في الصين أو في ساو باولو في البرازيل. تشير الدراسة إلى أنه، بمرور الوقت، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المرتبطة بالبحث والتطوير تنتشر الابتكارات بتوازن أكثر في جميع أنحاء العالم.

هناك خطط وطنية وإقليمية تشجع طلاب الدكتوراة على الدراسة بالخارج. على سبيل المثال نجد أن الحكومة الفيتنامية تدعم تدريب طلبة الدكتوراة من مواطنيها في الخارج وذلك من أجل إضافة 20000 ألف (عشرون ألف) من حاملي شهادة الدكتوراة لعضوية هيئة التدريس في الجامعات الفيتنامية بحلول عام 2020، ونجد أن المملكة العربية السعودية تتخذ نهجاً مماثلاً. وفي نفس الوقت، تخطط ماليزيا كي تصبح سادس أكبر مقصد عالمي لطلاب الجامعة الأجانب بحلول 2020، وبين عامي 2007 و2012 تضاعف عدد الطلاب الأجانب في ماليزيا إلى أكثر من 56000 تقريباً (الفصل 26). وفي عام 2009 استضافت جنوب أفريقيا حوالي 61000 طالب أجنبي، ثلثين منهم جاء من (SADC) دول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (الفصل 20). فكويا هي المقصد المحبب لطلاب أمريكا اللاتينية (الفصل 7).

النصف الآخر من رأس المال البشري ما يزال أقلية

بينما تكافح الدول مع الحاجة إلى تشكيل تجمع من العلماء والباحثين يتناسب مع طموحاتهم من أجل التطوير، نجد أن اتجاهاتهم نحو قضايا المساواة بين الجنسين تتغير. بعض الدول العربية لديها عدد النساء التي يدرسن العلوم الطبيعية والصحة والزراعة في الجامعة أكبر من الرجال (الفصل 17). تخطط المملكة العربية السعودية لإنشاء 500 مدرسة تدريب مهني لتقليل اعتمادها على العمالة الأجنبية والتي سيخصص نصفها للفتيات في سن المراهقة (الفصل 17). وهناك نحو 37% من الباحثين في العالم العربي من النساء ويعد أكثر من العمالة في الاتحاد الأوروبي التي تبلغ (33%).

وفي العموم تشكل النساء أقلية في عالم البحث، كما أنهن يملن للحصول على تمويل محدود أكثر من الرجال ونسبة تمثيلهن في الجامعات المرموقة أقل وبين كبار أعضاء هيئة التدريس، تلك النسبة تضعهن في وضع غير متميز في مجال النشر المؤثر (الفصل 3) أما المناطق الأعلى اسهاماً من الباحثات النساء هي: جنوب شرق أوروبا (49%)، منطقة الكاريبي وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية (44%)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 30 %، جنوب آسيا 17%. وجنوب شرق آسيا يمثل صورة متناقضة حيث تمثل النساء نسبة 52% من الباحثات في الفلبين وتايلاند على سبيل المثال، أما اليابان فالنسبة تبلغ 14% فقط وجمهورية كوريا 18% (الفصل 3).

وعلى الصعيد العالمي، حققت النساء (ما بين 45 - 55 %) في مرحلة البكالوريوس والماجستير حيث يمثلن نسبة 53% من الخريجين، وعلى مستوى الدكتوراة فالنسبة تتراجع إلى 43%. تتسع الفجوة على مستوى الباحثين حيث الآن 28.4% فقط من الباحثين، قبل أن تصبح هوة واسعة من الدرجة الأولى لصنع القرار (الفصل 3).

وضعت عدداً من الدول سياسات لتعزيز وتشجيع المساواة بين الجنسين، هناك ثلاثة أمثلة هي ألمانيا التي قدمت حصة تبلغ نسبتها 30% للنساء للعمل في مجالس وإدارات الشركات من خلال الاتفاقية الائتلافية لعام 2013، واليابان التي وضعت الآن معايير الإختيار لمعظم المنح الجامعية أخذة في الاعتبار تعزيز نسبة مشاركة النساء في عضوية هيئات التدريس والباحثين، وجمهورية الكونغو التي أنشئت وزارة للنهوض بالمرأة ولمشاركة المرأة ودخولها في التنمية الوطنية في عام 2012.

الجدول 1.4: حصة العالم من المنشورات العلمية، 2008 و 2014

المنشورات/المطبوعات مع مؤلفين دوليين (%)		المنشورات لكل مليون نسمة		الحصة العالمية من المنشورات (%)		بدل (%) 2014-2008	مجموع المطبوعات		
2014	2008	2014	2008	2014	2008		2014	2008	
24.9	20.9	176	153	100.0	100.0	23.4	1 270 425	1 029 471	العالم
33.8	26.0	707	653	71.5	79.0	11.8	908 960	812 863	الاقتصادات ذات الدخل المرتفع
28.4	28.0	168	91	32.6	20.7	94.4	413 779	212 814	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط العليا
37.6	29.2	33	25	6.8	5.7	46.4	86 139	58 843	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط
85.8	80.1	9	6	0.6	0.4	67.5	7 660	4 574	الاقتصادات ذات الدخل المنخفض
38.2	29.7	428	403	32.9	35.9	13.0	417 372	369 414	القارة الأمريكية
39.6	30.5	1 013	959	28.6	31.7	11.3	362 806	325 942	أمريكا الشمالية
41.1	34.5	112	93	5.1	4.9	30.0	65 239	50 182	أمريكا اللاتينية
82.4	64.6	36	36	0.1	0.1	6.7	1 375	1 289	منطقة البحر الكاريبي
42.1	34.8	609	542	39.3	42.6	13.8	498 817	438 450	أوروبا
45.5	37.7	847	754	34.0	36.8	14.0	432 195	379 154	الاتحاد الأوروبي
43.3	37.7	287	170	0.4	0.3	66.1	5 505	3 314	جنوب شرق أوروبا
70.1	62.5	2 611	2 110	2.8	2.6	31.9	35 559	26 958	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
30.3	27.2	207	188	4.5	5.0	11.1	57 208	51 485	أوروبا الأخرى
64.6	52.3	29	21	2.6	2.0	60.1	33 282	20 786	أفريقيا
68.7	57.4	20	15	1.4	1.2	51.0	18 014	11 933	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
60.5	46.0	72	46	1.2	0.9	74.0	15 579	8 956	الدول العربية في أفريقيا
26.1	23.7	118	73	39.5	28.4	71.7	501 798	292 230	آسيا
71.3	64.0	18	12	0.1	0.1	67.9	1 249	744	آسيا الوسطى
76.8	50.3	118	46	1.4	0.6	198.9	17 461	5 842	الدول العربية في آسيا
33.3	33.0	368	239	3.0	2.2	65.1	37 946	22 981	غرب آسيا
27.8	21.2	37	27	4.9	4.0	50.0	62 468	41 646	آسيا الجنوبية
25.2	23.7	178	105	31.2	21.8	76.1	395 897	224 875	جنوب شرق آسيا
55.7	46.8	1 389	1 036	4.2	3.5	47.1	52 782	35 882	أوقيانوسيا
تجمعات أخرى									
86.8	79.7	8	5	0.6	0.4	77.7	7 447	4 191	أقل البلدان نموا
65.9	45.8	82	44	2.4	1.4	109.6	29 944	14 288	الدول العربية كافة
33.3	25.8	707	654	70.8	77.8	12.3	899 810	801 151	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
26.2	22.4	256	215	93.6	92.3	25.2	1 189 605	949 949	المجموعة العشرين G20
بلدان مختارة									
49.3	44.9	189	161	0.6	0.6	23.1	7 885	6 406	الأرجنتين
33.5	25.6	184	147	2.9	2.7	31.8	37 228	28 244	البرازيل
54.5	46.6	1 538	1 403	4.3	4.5	16.7	54 631	46 829	كندا
23.6	23.4	184	76	20.2	9.9	150.9	256 834	102 368	الصين
60.1	38.0	101	55	0.7	0.4	103.2	8 428	4 147	مصر
59.1	49.3	1 007	948	5.1	5.8	9.7	65 086	59 304	فرنسا
56.1	48.6	1 109	952	7.2	7.7	15.4	91 631	79 402	ألمانيا
23.3	18.5	42	32	4.2	3.6	44.3	53 733	37 228	الهند
23.5	20.5	326	155	2.0	1.1	127.6	25 588	11 244	إيران
53.1	44.6	1 431	1 488	0.9	1.0	5.9	11 196	10 576	إسرائيل
29.8	24.5	576	599	5.8	7.4	-4.1	73 128	76 244	اليابان
51.6	42.3	331	104	0.8	0.3	250.6	9 998	2 852	ماليزيا
45.9	44.7	90	74	0.9	0.8	30.2	11 147	8 559	المكسيك
28.8	26.6	1 015	698	4.0	3.2	50.3	50 258	33 431	جمهورية كوريا
35.7	32.5	204	191	2.3	2.7	6.1	29 099	27 418	الفيدرالية الروسية
60.5	51.9	175	112	0.7	0.5	65.9	9 309	5 611	جنوب أفريقيا
21.6	16.3	311	263	1.9	1.8	27.6	23 596	18 493	تركيا
62.0	50.4	1 385	1 257	6.9	7.5	14.0	87 948	77 116	المملكة المتحدة
39.6	30.5	998	945	25.3	28.1	11.1	321 846	289 769	الولايات المتحدة الأمريكية

ملاحظة: مجموع الأرقام لمختلف المناطق يتجاوز العدد الكلي لأوراق مع العديد لمؤلفين من مختلف المناطق تسهم بشكل كامل لكل من هذه المناطق.
المصدر: بيانات من شبكة «طومسون رويترز للعلوم» فهرس الاقتباس العلمي الموسع التي كتبها متريكس العلوم وجمعت لليونسكو، أيار / مايو 2015.

%109.6

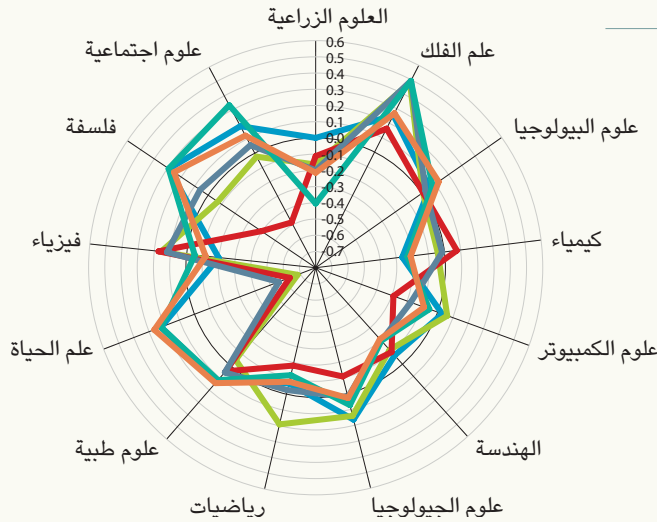
%60.1

%13.7

نمو في الاصدارات من قبل كتاب من البلدان العربية خلال الفترة من 2008 - 2014

نمو في الاصدارات من قبل كتاب من أفريقيا خلال الفترة من 2008 - 2014

نمو في الاصدارات من قبل كتاب من اوربوا خلال الفترة من 2008 - 2014 وهى المنطقة صاحبة أكبر حصة في الاصدارات : 39.3%



التخصص العلمي في الاقتصاديات المتقدمة

فرنسا على قمة دول مجموعة ال-7 بتخصصها في الرياضيات

دول مجموعة ال-7 تتباعد في تخصصها في علم النفس والعلوم الاجتماعية

كندا
اليابان
بريطانيا
فرنسا
الولايات المتحدة
المانيا

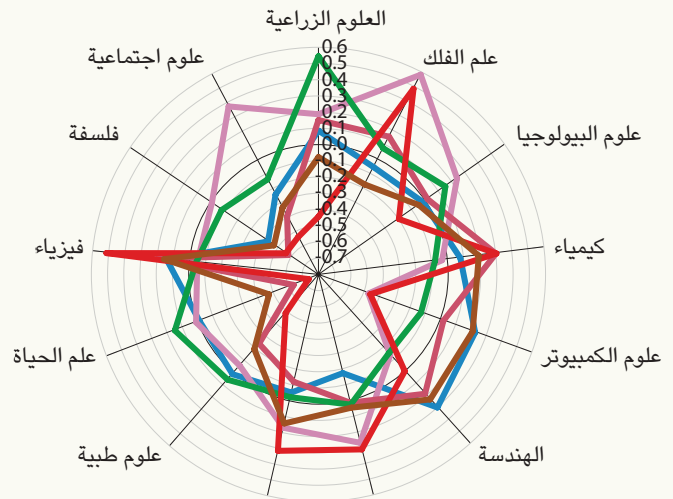
التخصص العلمي في الاقتصاديات الناشئة

روسيا تتصدر الاقتصاديات الكبرى الناشئة في العلوم الأرضية، والفيزياء والرياضيات وتتركز في العلوم الحياتية

تهيمن كوريا والصين والهند في مجال الهندسة والكيمياء

تتخصص البرازيل في العلوم الزراعية، وتتخصص جنوب أفريقيا في الفلك

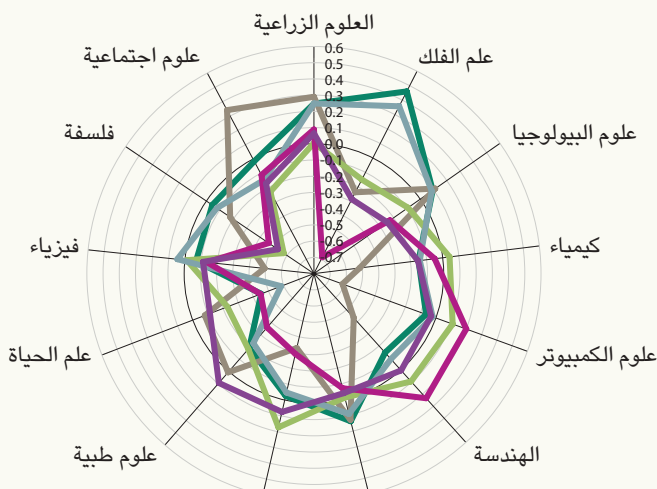
روسيا الفيدرالية
جنوب أفريقيا
البرازيل
كوريا
الصين
الهند



التخصص العلمي في الاقتصاديات الناشئة الأخرى، الوطنية والإقليمية

تمثل دول جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا وأمريكا اللاتينية كثافة متماثلة في مجال العلوم الزراعية والأرضية

وتركز البلدان العربية أكثر على الرياضيات وتضع أقل تركيز على علم النفس



المكسيك
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
ماليزيا
أمريكا اللاتينية
تركيا
الدول العربية
ناقص (البرازيل)
ناقص (صحراء أفريقيا)

المصدر: UNU-MERIT، استناداً إلى شبكة العلوم (طومسون رويترز): معالجة البيانات من قبل مترىكس العلوم

الجدول 1.5: براءات الاختراع المقدمة إلى USPTO 2008 و 2013

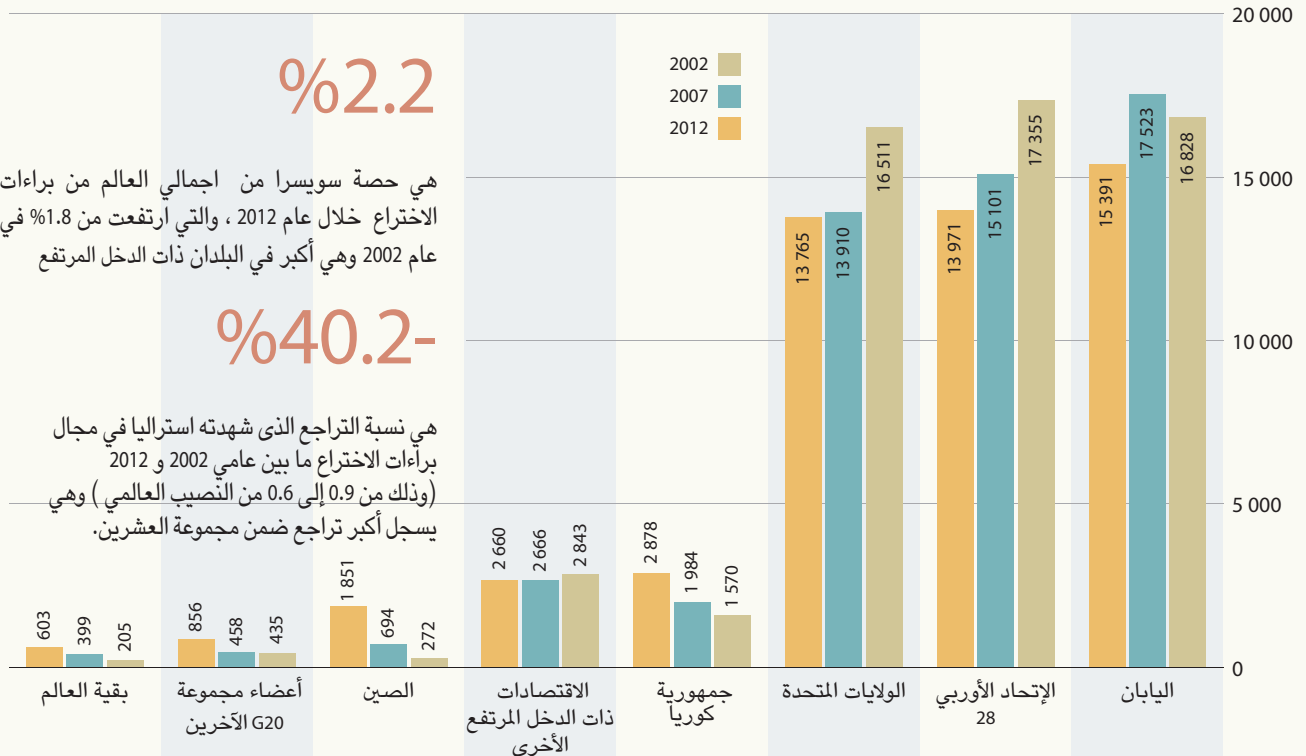
حسب المنطقة أو البلد الاختراع

براءات الاختراع، الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية USPTO				
مجموع حصة العالمي (%)		المجموع		
2013	2008	2013	2008	
100.0	100.0	277 832	157 768	العالم
93.0	94.6	258 411	149 290	الاقتصادات ذات الدخل المرتفع
3.4	1.7	9 529	2 640	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط العليا
1.3	0.6	3 586	973	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط
0.0	0.0	59	15	الاقتصادات ذات الدخل المنخفض
52.5	52.8	145 741	83 339	القارة الأمريكية
52.2	52.7	145 114	83 097	أمريكا الشمالية
0.3	0.2	829	342	أمريكا اللاتينية
0.0	0.0	61	21	منطقة البحر الكاريبي
17.5	16.3	48 737	25 780	أوروبا
16.3	15.3	45 401	24 121	الاتحاد الأوروبي
0.0	0.0	21	4	جنوب شرق أوروبا
1.4	1.2	3 772	1 831	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
0.3	0.2	773	362	أوروبا الأخرى
0.1	0.1	303	137	أفريقيا
0.1	0.1	233	119	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
0.0	0.0	70	18	الدول العربية في أفريقيا
30.2	29.6	83 904	46 773	آسيا
0.0	0.0	8	3	آسيا الوسطى
0.2	0.1	426	81	الدول العربية في آسيا
1.2	0.9	3 464	1 350	غرب آسيا
1.2	0.5	3 350	855	آسيا الجنوبية
27.6	28.2	76 796	44 515	جنوب شرق آسيا
0.8	1.0	2 245	1 565	أوقيانوسيا
تجمعات أخرى				
0.0	0.0	23	7	أقل البلدان نموا
0.2	0.1	492	99	الدول العربية كافة
92.5	94.2	257 066	148 658	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
93.9	94.2	260 904	148 608	المجموعة العشرين G20
بلدان مختارة				
0.0	0.0	114	45	الأرجنتين
0.1	0.1	341	142	البرازيل
2.8	2.5	7 761	3 936	كندا
2.7	1.1	7 568	1 757	الصين
0.0	0.0	52	10	مصر
2.6	2.3	7 287	3 683	فرنسا
6.3	6.3	17 586	9 901	ألمانيا
1.2	0.5	3 317	848	الهند
0.0	0.0	43	3	إيران
1.2	0.8	3 405	1 337	إسرائيل
19.0	21.7	52 835	34 198	اليابان
0.1	0.1	288	200	ماليزيا
0.1	0.1	217	90	المكسيك
5.3	4.9	14 839	7 677	جمهورية كوريا
0.2	0.2	591	281	الفيدرالية الروسية
0.1	0.1	190	102	جنوب أفريقيا
0.0	0.0	113	35	تركيا
2.7	2.4	7 476	3 828	المملكة المتحدة
50.1	50.7	139 139	79 968	الولايات المتحدة الأمريكية

ملاحظة: مجموع الأرقام والنسب المئوية لمختلف المناطق يتجاوز المجموع بسبب براءات الاختراع مع المخترعين المتعددين من مختلف المناطق وكانوا قد ساهموا بشكل كامل بكل من هذه المناطق / الأقاليم.
المصدر: بيانات من الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية PATSTAT (USPTO)، قاعدة بيانات جمعتها لليونسكو وكتبها متركيس للعلوم، حزيران / يونيو 2015.

شكل 1.6 : الاتجاهات المتعلقة ببراءات الاختراع على مستوى العالم خلال السنوات 2002، و2007، و2012

عدد براءات الاختراع (الثلاثي التكاملي) 2002 و2007 و2012



2.2%

هي حصة سويسرا من إجمالي العالم من براءات الاختراع خلال عام 2012، والتي ارتفعت من 1.8% في عام 2002 وهي أكبر في البلدان ذات الدخل المرتفع

40.2%-

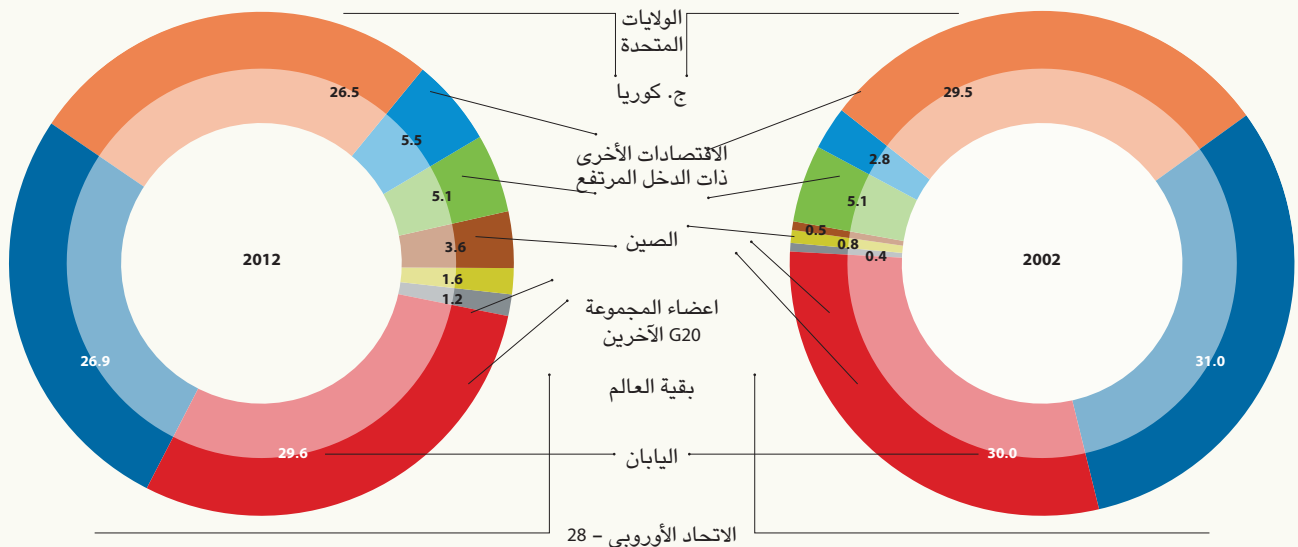
هي نسبة التراجع الذي شهدته استراليا في مجال براءات الاختراع ما بين عامي 2002 و2012 (وذلك من 0.9 إلى 0.6 من النصيب العالمي) وهي يسجل أكبر تراجع ضمن مجموعة العشرين.

أظهر كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر انكماش في حصتهم العالمية من براءات الاختراع ما بين عامي 2002 و2012

أما حصة كوريا من براءات الاختراع فقد تضاعفت تقريبا إلى 5.5% ما بين عامي 2002 و2012

وتزايدت حصة الصين من براءات الاختراع من 0.5% إلى 3.6%، كما ضاعفت بقية دول مجموعة العشرين حصتها العالمية بمعدل 1.6%

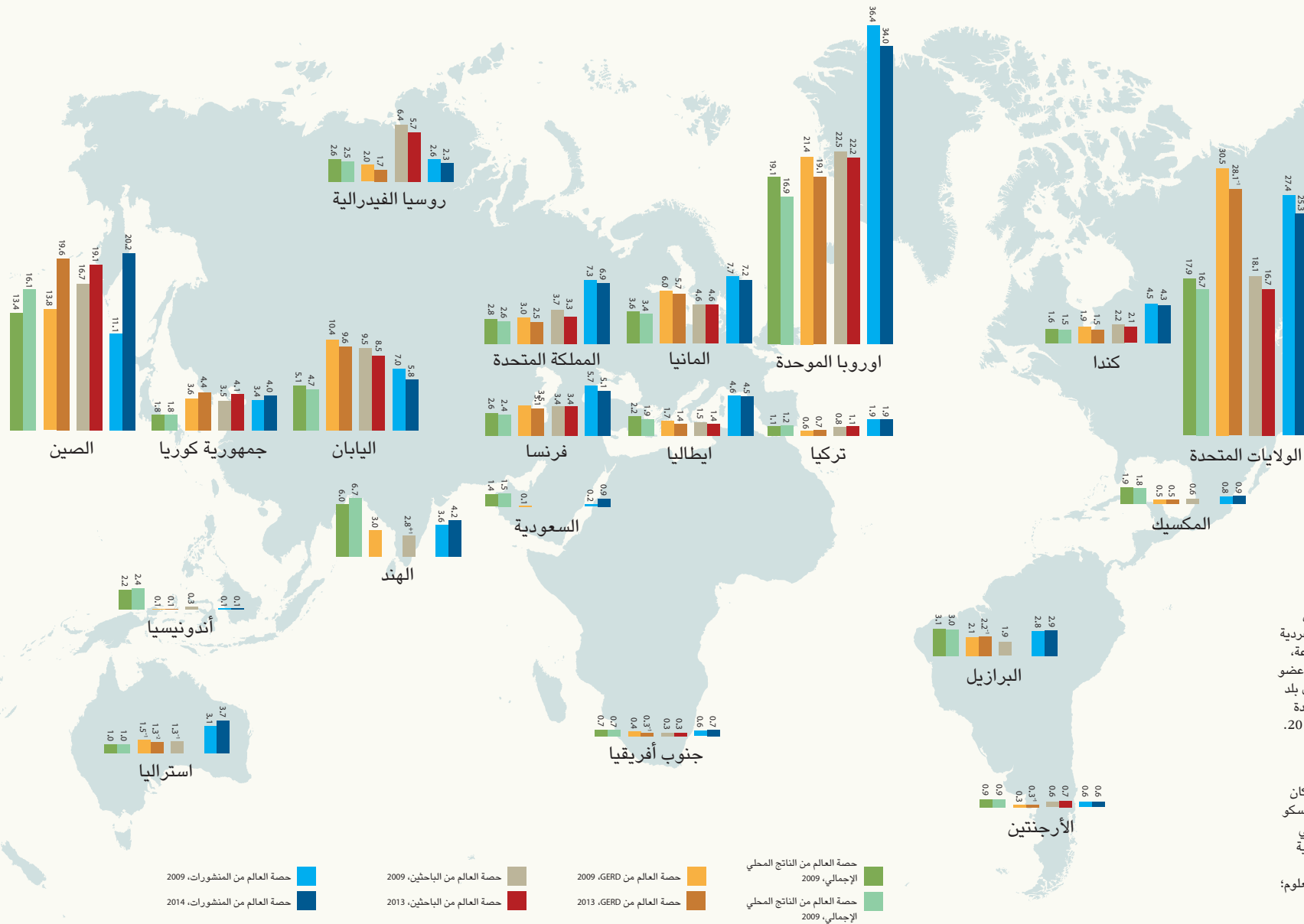
الحصة العالمية من براءات الاختراع (الثلاثي التكاملي) 2002 و2012



ملاحظة: معرفة براءات الاختراع للبلدان في قاعدة البيانات 2002، 2007، و2012. براءات الاختراع هي سلسلة من البراءات المقابلة قدمت الى المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع (EPO)، والولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية (USPTO) ومكتب البراءات الياباني (JPO) لنفس الاختراع، من قبل نفس الطلب أو مخترع.

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء على أساس قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية على شبكة الإنترنت (OECD.Stat)، آب/أغسطس 2015

الشكل 1.7: الحصة العالمية من الناتج المحلي الإجمالي، الباحثون والمنشورات لمجموعة العشرين G20 عام 2009 و 2013 (%)



العالم يبحث عن استراتيجية نمو فعالة

دول الـ OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، ولكن كندا تهبط في التصنيف العالمي للتعليم العالي. كما ظهرت نقطة ضعف أخرى: برنامج عمل يركز حصرياً تقريباً على استخدام العلم لتقوية التجارة، وفي كثير من الأحيان على حساب علوم "الصالح العام" ويتزامن مع ذلك تخفيض عدد الهيئات والادارات العلمية الحكومية.

وقد حددت مراجعة حكومية جرت حديثاً انفصال محتمل بين نقاط القوة الكندية في مجال العلوم والتكنولوجيا من جهة والقدرة التنافسية الاقتصادية والصناعية في مجال البحث والتطوير من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن البحث والتطوير الصناعي لا يزال ضعيفاً، إلا أن هناك أربع صناعات أظهرت قوة ملحوظة: ألا وهي منتجات الفضاء وتصنيع قطع الغيار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخلاص النفط والغاز وصناعة المستحضرات الدوائية.

ما بين عامي 2010 و2013، تراجعت نسبة المساهمة في الانفاق على البحث والتطوير أمام نسبة إجمالي الناتج المحلي بكندا إلى أدنى مستوياتها خلال عقد (عشر سنوات) إلى (1.63%). وانخفضت بشكل متوازي حصة التمويل في البحث والتطوير من 51.2% إلى 46.4% في عام 2006. شهدت الصناعات الدوائية والكيميائية والمعادن الأولية والمصنعة تآكلاً في الانفاق على البحث والتطوير العلمي. ونتيجة لذلك فإن عدد الموظفين العاملين في مجال البحث العلمي والتطوير الصناعي تراوح إلى 23.5% بين عام 2008 و2012.

ومنذ عام 2010، حدثت تطورات ملحوظة اشتملت التركيز على البحث والمعرفة وتعزيز الدعم للجامعات والتطبيقات المتنامية لعلم الجينوم من خلال مشروع جينوم كندا وخطة العمل لرأس المال المخاطر (2013) والشراكة الكندية مع برنامج يوريكا بالاتحاد الأوروبي واستراتيجية التعليم الدولي لجذب المزيد من الطلاب الأجانب إلى سواحل كندا ومضاعفة فرص الشراكات العالمية.

في الولايات المتحدة الأمريكية (الفصل 5)، كان الناتج المحلي الإجمالي في ازدياد ملحوظ منذ عام 2010. ومع ذلك، فإن التعافي من فترة الركود 2008 وحتى 2009 ما زال هشاً. على الرغم من الانخفاض في مستوى البطالة فالأجور تعاني من الركود. هناك ما يدل على أن حزمة الحوافز الاقتصادية لعام 2009 والمعروفة رسمياً باسم قانون التعافي وإعادة الاستثمار الأمريكي قد خففت من فقدان الوظائف الفوري للعاملين في العلم والتكنولوجيا حيث تم توجيه حصة كبيرة من حزمة الحوافز إلى البحث والتطوير.

منذ عام 2010 انخفضت الاستثمارات الفيدرالية في البحث والتطوير في أعقاب فترة الركود. وعلى الرغم من ذلك حافظت الصناعة بشكل كبير على التزامها تجاه البحث والتطوير وخاصة في تنمية القطاعات ذات الفرص العالية. ونتيجة لذلك فإن الانفاق الإجمالي على البحث والتطوير تراجع قليلاً وتحول ميزان الانفاق إلى المصادر الصناعية منذ 2010. زادت الآن المساهمة في الانفاق على البحث والتطوير ويبدو استثمار قطاع الأعمال في مجال الابتكار في تسارع.

شهدت معظم الاحدى عشر (11 وكالة) التي تمول الجزء الأكبر من البحث والتطوير كساداً في الميزانية للبحث والتطوير خلال الخمس

بينما تركز الكثير من السياسات رفيعة المستوى على دعم وتشجيع الاستثمار في مجالات البحث والتطوير تؤكد دراسة الابتكار على الأهمية المستقبلية للشركات للحصول على معرفة خارجية أو للبحث عن الابتكارات غير التكنولوجية (الفصل 2). الدراسة تؤكد ضعف التعاون بين الشركات من جانب وبين الجامعات والمعامل الحكومية من جانب آخر. هذه الاتجاهات المثيرة للقلق تم تسليط الضوء عليها في العديد من فصول هذا التقرير، بما فيها تلك المتعلقة بالبرازيل (الفصل 8) وحوض البحر الاسود (الفصل 12) وروسيا الاتحادية (الفصل 13) والدول العربية (الفصل 17) والهند (الفصل 22).

مصطلح براءات الاختراع الثلاثية يعني أن الابتكار تم تسجيله كبراءة من نفس المبتكر بالاشتراك مع مكاتب براءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان؛ وتعطى براءات الاختراع الثلاثية مؤشراً لاستعداد الدولة للسعي وراء التكنولوجيا القائمة على المنافسة على مستوى العالم. وفي هذا الشأن تعتبر الهيمنة الشاملة للاقتصاديات ذات الدخل المرتفع لافئة للنظر (الجدول 1.5 والشكل 1.6). فالجمهورية الكورية والصين هما الدولتان الوحيدتان اللتان قامتا بتوجيه ضربة جادة للهيمنة على هذه الثلاثية لهذا المؤشر. بالرغم من زيادة المساهمة العالمية للدول الغير تابعة لدول مجموعة العشرين إلى ثلاثة أضعاف وذلك في خلال عشر سنوات حتى عام 2012، إلا أن هذه الزيادة تظل زهيدة بنسبة 1.2%. بالمثل فإن الجدول 1.5 يوضح الكثافة الكبيرة لتطبيق براءات الاختراع في شمال أمريكا آسيا وأوروبا وبقية دول العام وصل رصيدها بالكاد إلى 2% من الرصيد العالمي.

تناقش الامم المتحدة حالياً كيفية تفعيل بنك التكنولوجيا المقترح للبلدان النامية الاخيرة. الغرض من بنك التكنولوجيا هو تعزيز قدرة هذه الدول للوصول إلى تكنولوجيات متطورة في مكان آخر وزيادة قدراتهم على تسجيل براءات الاختراع. وفي شهر أيلول / سبتمبر 2015، اعتمدت الأمم المتحدة آلية تسهيل التكنولوجيا لأغراض التكنولوجيات السليمة بيئياً في قمة التنمية المستدامة التي جرت في مدينة نيويورك / الولايات المتحدة الأمريكية. وإن هذه الآلية سوف تسهم في تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة (جدول أعمال 2030) والذي اتعمد في نفس الشهر.

إلقاء نظرة في البلدان والمناطق

إن تقرير اليونسكو للعلوم يغطي هذه المرة بلداً أكثر من أي وقت مضى. وهذا يعكس القبول المتزايد في جميع أنحاء العالم للعلم والتكنولوجيا والابتكار كمحرك للتنمية. الجزء التالي يلخص أكثر الاتجاهات الملحوظة والتطورات الناشئة من الفصل 4 وحتى 27.

تمكنت **كندا (الفصل 4)** من تفادي أسوأ الصدمات الناتجة عن الأزمات المالية في الولايات المتحدة عام 2008، ويرجع الفضل في ذلك إلى قوة الصناعة المصرفية وقوة قطاعي الطاقة والموارد الطبيعية ولكن هذا الوضع يتغير حالياً مع تراجع أسعار النفط العالمية منذ عام 2014.

وهناك نقطتي ضعف أبرزهما تقرير اليونسكو للعلوم ومازالتا واضحتان وهما: فتور الالتزام تجاه الابتكار من جانب القطاع الخاص وعدم وجود برنامج عمل وطني قوي للمواهب والتدريب في مجالات العلوم والهندسة. ولا يزال البحث الأكاديمي قوي نسبياً، بمعدلات نشر أبحاث تفوق متوسط

أحدى التحديات الكبيرة للمنطقة هي تنمية ثقافة البحث العلمي. فحتى جزر ترينيداد وتوباغو الثرية تنفق فقط 0.05% من نسبة إجمالي الناتج المحلي على البحث والتطوير (2012). ففي معظم الدول يعوق نقص المعلومات صناعة سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار القائمة على البراهين. فالتمويل المتوفر لمراكز التميز البحثية في الاوساط الاكاديمية والتجارية يدين للأفراد الفعالين أكثر من أي إطار سياسي معين.

الخطة الاستراتيجية للجماعة الكاريبية (2019-2025) هي الأولى في المنطقة. فهذه الوثيقة التخطيطية تؤيد رعاية الابتكار والابداع وزيادة الاعمال ومحو الأمية الرقمية والشمولية. تسعى بلدان السوق المشتركة بمنطقة الكاريبي للحصول على الكثير من برنامج إقليمي للعلم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق تقليل الازدواجية وتعزيز أوجه التآزر في مجال البحث العلمي. هناك بالفعل بعض الأسس للبناء وتتضمن جامعة اقليمية لجزر الهند الغربية ومؤسسة الكاريبي للعلوم.

تباطأت التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية (الفصل 7)
بعد عقد من ازدهار، خاصة مصدري السلع في المنطقة، لكن يبقى الإنتاج ذو التكنولوجيا العالية والتصدير هامشياً بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية.

ورغم ذلك، هناك سياسة عامة متنامية تهدف للتركيز على الابتكار وسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. تقوم المنطقة أيضاً بجهود لفهم وتعزيز دور نظم المعرفة الفطرية من أجل التنمية. ومع ذلك لا توجد دولة في أمريكا اللاتينية (الفصل 8)، باستثناء البرازيل، لديها كثافة البحث والتطوير بالمقارنة بديناميكية اقتصاديات السوق الناشئة. ولتقليل هذه الفجوة تحتاج الدول للبدء في زيادة عدد الباحثين. وبالتالي فمن المشجع أن هذا الاستثمار في التعليم العالي أخذ في الارتفاع، وبالتالي يؤدي لزيادة الانتاج العلمي والتعاون العلمي الدولي.

الأداء المتواضع لأمريكا اللاتينية في تسجيل براءات الاختراع يكشف انعدام الحماسة للتنافس القائم على التكنولوجيا. هناك اتجاه نحو تسجيل المزيد من براءات الاختراع في القطاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية مثل التعدين والزراعة ولكن من خلال المعاهد البحثية الحكومية.

ومن أجل تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية على نحو أكثر فاعلية اتخذت بعض دول أمريكا اللاتينية تدابير لدعم القطاعات الاستراتيجية مثل الزراعة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التركيز على البيوتكنولوجيا والنانوتكنولوجيا، وعلى سبيل المثال دول: الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والمكسيك والاوروغواي. وتستهدف دول أخرى بالمنطقة العلم وتمويل البحوث لزيادة الابتكار الذاتي مثل بنما والباراغواي والبيرو، أو تستهدف الترويج لاستراتيجيات ذات قاعدة عريضة لتعزيز القدرة التنافسية كما في جمهورية الدومينيكان والسلفادور وغواتيمالا.

تعتبر تقنيات تعزيز التنمية المستدامة من الأولويات في أمريكا اللاتينية، وخاصة في مجال الطاقة المتجددة، لكن المنطقة في حاجة لعمل الكثير لغلق الفجوة مع الاسواق الحيوية الناشئة في

سنوات الاخيرة. شهدت وزارة الدفاع تراجعاً حاداً الأمر الذي يعكس خمود جهود الحرب في افغانستان والعراق والحاجة الأقل للتكنولوجيا الحربية. ويرجع ضعف ميزانية البحث والتطوير إلى الدمج بين الميزانيات الحكومية المنخفضة والمخصصة لأبحاث معينة والميزانية التي تم خفضها بايعاز من الكونجرس في عام 2013 والتي خفضت إلى واحد ترليون (مائة مليار) دولار أمريكي ضمن التخفيضات التلقائية في الميزانية الحكومية لخفض العجز.

إن حالة الكساد التي أصابت أنشطة البحث والتطوير الفيدرالية لها أكبر الأثر على البحوث الأساسية وعلوم المصلحة العامة في مجالات علوم الحياة والطاقة والمناخ والتي تصادف أن تكون المجالات ذات الأولوية في القسم التنفيذي في الحكومة. ومن أجل تبني التحديات الكبرى التي أعلنها الرئيس أوباما عام 2013، في المجالات ذات الأولوية رغم الجمود السياسي تشجع السلطة التنفيذية إقامة شراكات حكومية ثلاثية الأطراف وغير هادفة للربح في مجال الصناعة. احدى المعالم الرئيسية التي بنيت على هذا النموذج التعاوني هو مبادرة BRAIN، شراكة التصنيع المتقدمة وقانون العمل الأمريكي بشأن التعهد بالمناخ والتي حصلت على 140 مليار دولار أمريكي التزاماً من الشركاء الصناعيين عام 2015.

وفي حين ازدهر البحث والتطوير المرتبط بالأعمال (القطاع الخاص) إلا أن القيود التي فرضت على الميزانية أدت إلى تراجع كبير في ميزانية البحوث بالجامعات. واستجابت الجامعات بالبحث عن مصادر جديدة للتمويل من قطاع الصناعة والاعتماد بشكل كبير على عقود مؤقتة أو عمال مساعدين. ويؤثر هذا الوضع على الروح المعنوية للعلماء وشباب الباحثين وأوعز للبعض بتغيير مسارهم الوظيفي أو الهجرة. وبالتوازي فإن معدل عودة الطلاب المهاجرين الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة أخذ في الازدياد كلما تحسنت مستويات التنمية في بلادهم الاصلية.

بلدان السوق المشتركة بالكاريبي (CARICOM) (الفصل 6) تضررت بلدان السوق المشتركة بمنطقة الكاريبي جراء التباطؤ الاقتصادي الذي حدث عام 2008 بالدول المتقدمة والتي تعتمد عليها كثيراً في التجارة. فبعد وفائها بالتزامات الديون لم يتبق للدولة سوى القليل للانفاق على التنمية الاجتماعية الاقتصادية. فالعديد من الدول تعتمد كثيراً على مكاسبها التي تتبخر سريعاً من السياحة والتحويلات.

تتعرض المنطقة دائماً للكوارث الطبيعية. دعت الحاجة للطاقة المعتمدة على الوقود الحجري المكلف من أجل البنية التحتية بالإضافة للتعرض الحاد لتغير المناخ، دعت إلى التركيز على الطاقة المتجددة للبحث العلمي في المستقبل. مركز تخطيط الجمعية الكاريبية لتغير المناخ (2021-2011) للحد من تغير المناخ والتنمية هو خطوة رئيسية في هذا الاتجاه.

الصحة هي احدى الأولويات، لذا فالمنطقة تضم العديد من مراكز التميز في هذا المجال. واحدى هذه المراكز جامعة سان جورج حيث تنتج 94% من الأوراق البحثية المنشورة والمحكمة لجزر غرينادا. وبفضل النمو الهائل في انتاج جامعة سان جورج في السنوات الاخيرة تفوقت جزر غرينادا الآن على جامايكا وجزر ترينيداد وتوباغو في حجم الأبحاث المفهرسة دولياً.

العالم يبحث عن استراتيجيات نمو فعالة

التصنيع المرتكز على التكنولوجيا، الخطوة الأولى هي غرس مزيد من الاستقرار في صنع سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ومنع انتشار الاستراتيجيات والمبادرات.

واجهت **البرازيل (الفصل 8)** كساداً اقتصادياً منذ 2011 أثر على قدرتها على المضي قدماً في النمو الشامل اجتماعياً. ولقد ازداد الكساد بسبب أسواق السلع الدولية الضعيفة إلى جانب الآثار الضارة للسياسات الاقتصادية التي تم وضعها لاستهلاك الوقود. في أوائل 2015 دخلت البرازيل منطقة الركود للمرة الأولى منذ 6 سنوات. انخفضت انتاجية العمل، بالرغم من سلسلة السياسات المتخذة لإحيائها. وبما أن مستويات الانتاجية تعتبر مؤشراً لمعدل الاستيعاب وتوليد الابتكار، فهذا الاتجاه يوضح أن البرازيل لم تنجح في تسخير الابتكار في النمو الاقتصادي. تعتبر التجربة البرازيلية قريبة من تجربة روسيا الاتحادية وجنوب أفريقيا، حيث تقلصت انتاجية العمل منذ 1980 على عكس الصين والهند.

تزايدت كثافة البحث والتطوير في البرازيل في كلا القطاعين الحكومي وشركات الاعمال لكن معدل إجمالي الناتج المحلي معدل بالمقارنة بمعدل المساهمة في الانفاق على البحث والتطوير فشل في الوصول لهدف الحكومة وهو 1.50% بحلول 2010 (1.15% في 2012) والشركات لا توجد لها فرصة للمساهمة بنسبة 0.90% في إجمالي الناتج المحلي بحلول 2014 (0.52% في 2012). لغت الشركات العامة والخاصة بالفعل هبوطاً في نشاط الابتكار منذ 2008. ومن بين الأهداف التي حددتها خطة البرازيل الكبرى لمدة أربع سنوات: التقدم الملموس وزيادة الوصول إلى انترنت ثابت على نطاق واسع. وقد انحسرت حصة البرازيل من صادرات العالم بالفعل (أنظر أيضاً جدول 1.6).

ولقد أثمرت جهود الحكومة للتغلب على الجمود في نظام البحث العلمي العام عن طريق إنشاء نوعية من الهيئات البحثية المستقلة (منظمات اجتماعية) لتمهيد الطريق للمعاهد البحثية لاستخدام أساليب الادارة الحديثة توثيق العلاقات مع الصناعة، أثمرت هذه الجهود بعض قصص النجاح في مجال الرياضات التطبيقية أو التنمية المستدامة. بيد أن التميز العلمي لا يزال يتركز في المؤسسات التي تقع في الجنوب بالأساس.

تضخم حجم النشر في البرازيل في السنوات الاخيرة ولكن تسجيل براءات الاختراع من قبل البرازيليين في الأسواق العالمية الرئيسية لا يزال منخفضاً. إن نقل التكنولوجيا من المؤسسات البحثية الحكومية للقطاع الخاص يظل مكوناً رئيسياً للابتكار في مجالات تتراوح بين الطب لصناعة الخزف والزراعة والتعقيب عن النفط في أعماق البحار. تم إنشاء مختبرين وطنيين عام 2008 لتعزيز التطوير في مجال تكنولوجيا النانو. فالجامعات الآن لديها القدرة على تطوير مواد نانوية من أجل انتاج الأدوية، بما أن شركات الأدوية المحلية ليس لديها القدرة الذاتية للبحث والتطوير، فالجامعات لابد أن تعاون مع شركات الأدوية لطرح منتجات جديدة في الأسواق.

منذ عام 2008 وقع **الاتحاد الاوروبي (الفصل 9)** فريسة لأزمة ديون ممتدة، وارتفعت معدلات البطالة وخاصة بين الشباب. وعليه يسعى

الجدول 1.6: النسبة المئوية من المواطنين مستخدمي الإنترنت

2014	2008	2013 و 2008
37.97	23.13	العالم
78.20	64.22	الاقتصادات ذات الدخل المرتفع
44.80	23.27	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط العلياً
21.20	7.84	الاقتصادات ذات الدخل المتوسط
7.13	2.39	الاقتصادات ذات الدخل المنخفض
60.45	44.15	القارة الأمريكية
84.36	74.26	امريكا الشمالية
47.59	27.09	امريكا اللاتينية
30.65	16.14	منطقة البحر الكاريبي
67.95	50.82	أوروبا
75.50	64.19	الاتحاد الأوروبي
57.42	34.55	جنوب شرق أوروبا
90.08	83.71	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
53.67	25.90	أوروبا الأخرى
20.78	8.18	أفريقيا
16.71	5.88	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
37.65	17.33	الدول العربية في أفريقيا
31.18	15.99	آسيا
35.04	9.53	آسيا الوسطى
38.59	19.38	الدول العربية في آسيا
37.84	14.37	غرب اسيا
13.74	4.42	آسيا الجنوبية
43.58	24.63	جنوب شرق اسيا
64.38	54.50	أوقيانوسيا
تجمعات أخرى		
7.00	2.51	أقل البلدان نمواً
38.03	18.14	الدول العربية كافة
75.39	63.91	OECD
44.75	28.82	المجموعة G20
بلدان مختارة		
59.90	28.11	الأرجنتين
51.60	33.83	البرازيل
85.80	76.70	كندا
45.80	22.60	الصين
49.56	18.01	مصر
81.92	70.68	فرنسا
83.96	78.00	ألمانيا
15.10	4.38	الهند
31.40	10.24	إيران
70.80	59.39	إسرائيل
86.25	75.40	اليابان
66.97	55.80	ماليزيا
43.46	21.71	المكسيك
84.77	81.00	جمهورية كوريا
61.40	26.83	الفيدرالية الروسية
48.90	8.43	جنوب افريقيا
46.25	34.37	تركيا
89.84	78.39	المملكة المتحدة
84.20	74.00	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: بيانات عن مستخدمي الإنترنت: قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات / مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يونيو 2015، وتقديرات معهد اليونسكو للإحصاء. لشؤون السكان وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان (2013) التوقعات السكانية العالمية: تنقيح 2012

الاتحاد الأوروبي جاهد لدعم سيطرته اقتصادياً، أكبر مشروع عالمي متقدم للوحدة الاقتصادية والسياسية بين الدول ذات السيادة في طريقة للبحث عن استراتيجية نمو ناجحة.

برنامج أوروبا 2020، هو استراتيجية لمدة 10 سنوات أقرتها أوروبا عام 2010 للنمو السريع والمستدام والشامل، هذا البرنامج يسعى جاهداً كي يمكن الاتحاد الأوروبي من إعادة تحقيق أهداف استراتيجية لشبونة السابقة التي لم تتحقق عن طريق رفع الاستثمار في البحث والتطوير الذي وصل إلى (1.92% من إجمالي الناتج المحلي عام 2013)، وعن طريق استكمال السوق الداخلية (خاصة في الخدمات) وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تم إطلاق برامج أخرى منذ عام 2010، تتضمن اتحاد الابتكار. وفي شهر تموز / يوليو 2015، أضافت لجنة (جنكر) صندوق التمويل الأوروبي للاستثمار الاستراتيجي لينضم لترسانة سياسة النمو بالاتحاد الأوروبي، بميزانية حكومية صغيرة تبلغ (21 مليار يورو) سترتفع بمقدار 14 مرة في الاستثمارات الخاصة لتصل إلى (294 مليار يورو).

لا تزال أوروبا عماد التميز والتعاون الدولي في مجال العلوم الأساسية. تم تأسيس أول صندوق تمويل للبحوث لكافة أوروبا عام 2008: مجلس البحوث الأوروبي (ERC). خلال عامي 2008 و2013 تم إدراج المقالات التي ألفها ثلث الحاصلين على منح مجلس البحوث الأوروبي في نسبة الـ 1% من قائمة الأعلى استشهاداً على مستوى العالم. ومن المتوقع أن يعزز برنامج أفق 2020 للبحث والابتكار والذي تم منحه أكبر ميزانية حتى الآن من برامج الاتحاد الأوروبي (80 مليار يورو) الإنتاج العلمي للاتحاد الأوروبي لأبعد من ذلك.

وعلى الرغم من أن كثافة أنشطة البحث والتطوير في الدول العشر التي انضمت للاتحاد الأوروبي عام 2004 لا تزال أقل من الدول الاقدم في الاتحاد، إلا أن الفجوة تضيق.

وهذا مما لا يمكن أن يقال على بلغاريا وكرواتيا وسلوفينيا الذين ساهموا في إنفاق الاتحاد الأوروبي المحلي الإجمالي على البحث والتطوير خلال عام 2013 بشكل أقل من عام 2007.

تشجع العديد من الدول الاعضاء الصناعات كثيفة التكنولوجيا، أو تسعى لإعطاء الشركات الصغيرة والمتوسطة فرصاً أكثر للحصول على التمويل، مثل فرنسا وألمانيا. ومن الحقائق التي تدعو للاهتمام حقيقة انخفاض الأداء الابتكاري لـ 13 دولة من أصل 28. ويعود ذلك إلى انخفاض الشركات التي تدعو للابتكار بالإضافة إلى الشراكة العلمية المنخفضة بين القطاعين العام والخاص وقلة توافر رأس المال المخاطر.

إن اقتصاديات دول **جنوب شرق أوروبا (الفصل 10)** في مراحل مختلفة لتكامل الاتحاد الأوروبي الذي لا يزال هدفاً مشتركاً حتى الآن، حتى وإن كانت الدول تمر بمراحل مختلفة: فعلى الرغم من أن سلوفينيا أصبحت جزءاً من منطقة اليورو منذ 2007، فإن اتفاقية الاستقرار والمشاركة بين البوسنة الهرسك والاتحاد الأوروبي دخلت حيز التنفيذ فقط في شهر حزيران / يونيو 2015. وفي تموز / يوليو 2014 أعلنت جميع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المنطقة قرارهم بالانضمام إلى برنامج أفق 2020.

غالباً ما تعتبر سلوفينيا رائدة في المنطقة حيث أن نسبة إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير إلى إجمالي الناتج المحلي في ارتفاع من 1.63% إلى 2.59% خلال عامي 2008 و2013، حتى وإن كان ذلك ضمن إجمالي الناتج المحلي المتقلص. كما تعد سلوفينيا الدولة الوحيدة في دول جنوب شرق أوروبا التي تقوم بها المشروعات التجارية بتمويل أغلبية أنشطة البحث والتطوير. وعلى الرغم من ركود أنشطة البحث والتطوير في معظم الدول الأخرى إلا أن كثافتها قد زادت في البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وصربيا منذ عام 2012، والذي كان قريباً من 1% في صربيا (0.91) والتي كانت أفضل في الإحصائيات حول الابتكار. ومع ذلك حتى الدول الصناعية مثل كرواتيا وصربيا يعانون من ضعف روابط الجامعات و الصناعة. فالنمو القوي في عدد حاملي الدكتوراه ساعد على نمو كثافة الباحثين في معظم الدول.

ففي عام 2013، تبنت الحكومات استراتيجية جنوب شرق أوروبا 2020 والتي تعكس سميتها في الاتحاد الأوروبي، حيث تتعهد الحكومات بزيادة أنشطة البحث والتطوير وتعزيز حجم القوى العاملة ذات المهارات العالية. ويكمل الاستراتيجية السابقة استراتيجية غرب البلقان للبحوث والتنمية الإقليمية من أجل الابتكار (2013) والتي من شأنها تعزيز نقل التكنولوجيا من منظمات البحوث بالقطاع العام إلى القطاع الخاص وزيادة سبل التعاون مع الصناعة؛ كما تدعو الاستراتيجية إلى التخصص الذكي في المجالات ذات الفرص المرتفعة مثل الابتكار الأخضر والطاقة. كما تشمل على مكون دعا إليه معهد اليونسكو لإحصاء وهو رفع إحصاءات المنطقة إلى معايير الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2018.

تشمل **رابطة التجارة الأوروبية الحرة (الفصل 11)** أربع دول غنية تتكامل بقوة مع الاتحاد الأوروبي ولكنها تختلف عنه. فاتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية والتي تم توقيعها قبل عقدين من الزمن تعطي كل من ايسلاند وليشتنشتاين والنرويج الشراكة الكاملة المشتركة في برامج بحث الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من قوة شراكة سويسرا التقليدية، فإنها تقتصر في الآونة الأخيرة على ترتيبات مؤقتة تحد من مشاركتها في البرامج الرئيسية مثل العلوم الممتازة انتظاراً لحل النزاع مع الاتحاد الأوروبي بشأن الآثار المترتبة على استفتاء شهر شباط / فبراير 2014 من أجل حرية حركة الباحثين بالاتحاد الأوروبي في سويسرا.

تحل سويسرا في الثلاث مراكز الأولى في مجال الابتكار في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث تمتلك قطاعاً خاصاً شديد الاهتمام بالبحوث، على الرغم من انخفاض نسبة مشاركة الشركات السويسرية في الاستثمار في الابتكار مؤخراً. فسويسرا تدين نجاحها جزئياً إلى قدرتها على جذب المواهب الدولية إلى القطاع الخاص والجامعي.

في النرويج وبمعدل 1.7 في (2013)، لا تزال معدل نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير إلى نسبة إجمالي الناتج المحلي للنرويج أقل من معدل الاتحاد الأوروبي ومستوى ايسلاند (1.9 خلال عام 2013) وسويسرا (3.0 في 2012). فصحة النرويج من السكان البالغين ذوي المؤهلات الجامعية و / أو المشاركين في قطاع العلم والتكنولوجيا والابتكار هو واحد من أعلى المعدلات في أوروبا. وعلى العكس من سويسرا، تنازل النرويج من أجل جذب المواهب الدولية ونقل المعرفة

العالم يبحث عن استراتيجية نمو فعالة

تتعلم من الدول الاخرى على البحر الاسود الأهمية الشديدة للتركيز المبكر على التحصيل العلمي من أجل بناء تفوق تكنولوجي. وفي المقابل يستطيع لجيران تركيا تعلم أن القوى العاملة المتعلمة تعليماً عالياً والبحث والتطوير وحدهما لا يقودان إلى الابتكار، بل أنت أيضاً بحاجة إلى بيئة اقتصادية ملائمة للأعمال التجارية والأسواق التنافسية.

وقد تباطأ النمو الاقتصادي في **الاتحاد الروسي (الفصل 13)** منذ بداية أزمة الكساد العالمي عام 2008 ومنذ أن كانت البلاد في حالة ركود منذ الربع الثالث لعام 2014 في أعقاب الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية وفرض عقوبات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في رد الفعل على الأحداث في أوكرانيا.

أخفقت الإصلاحات التي تم تنفيذها منذ عام 2012 كجزء من استراتيجية للنمو معتمدة على الابتكار في التغلب على الهيكلية الضعيفة التي تعيق النمو في الاتحاد الروسي والتي تتضمن تنافسية محدودة وعقبات ثابتة ضد المشروعات. تشمل هذه الإصلاحات محاولة لجذب الباحثين إلى «الصحارى البحثية» عن طريق رفع الأجور وتقديم الحوافز للشركات المملوكة للدولة للتشجيع على الابتكار. فاعتمادات الحكومة للبحث والتطوير خلال عام 2013 تعكس توجه أكبر إلى احتياجات الصناعة من قبل خمس سنوات مضت، وذلك على حساب البحوث الأساسية الذي تراجع من 26% إلى 17%. وعلى الرغم من جهود الحكومة فإن المساهمة المالية للصناعة في إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في روسيا تراجع من 33% إلى 28% ما بين عام 2000 وحتى 2013، رغم أن الصناعة تقوم بتقديم 60% من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير. وبصفة عامة فإن نسبة صغيرة من الاستثمار الصناعي تتوجه إلى الحصول على تكنولوجيات حديثة، ولا تزال المشاريع الناشئة القائمة على التكنولوجيا غير شائعة. فالاستثمار المتواضع حتى الآن في مجال التكنولوجيات المستدامة يمكن أن يفسر إلى حد كبير بفتور الاهتمام من قطاع الأعمال في النمو الأخضر. واحد فقط من كل أربعة (26%) من مشروعات الابتكار تنتج ابتكارات في المجال البيئي. وتأمل الحكومة في الكثير من مركز سكولكوفو (Skolkovo) للابتكار، وهو مجمع أعمال فائق التكنولوجيا يجري بنائه بالقرب من موسكو بهدف جذب الشركات المبتكرة وتغذية المشروعات الناشئة لخمس مجالات ذات أولوية: كفاءة الطاقة وتوفير الطاقة والتكنولوجيات النووية وتكنولوجيا الفضاء والطب الحيوي وتكنولوجيا الكمبيوتر والبرامجيات. وقد تم اعتماد قانون عام 2010 يمنح المقيمين مزايا ضريبية سخية لمدة عشر سنوات، كما ينص على إنشاء صندوق سكولكوفو لدعم تطوير إحدى الجامعات. ويعد معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (الولايات المتحدة الأمريكية) واحداً من أكبر شركاء المركز.

ويوضح انخفاض براءات الاختراع الخاصة بقطاع الأعمال ضعف أوجه التعاون بين جهود حكومة عازمة نسبياً على تشجيع البحوث المتعلقة بالاقتصاد وبين قطاع أعمال غير مركز على الابتكار. على سبيل المثال، فمنذ أن أعطت الحكومة تكنولوجيا النانو الأولوية كمنطقة نمو خلال عام 2007، نما الإنتاج والصادرات ولكن كانت كثافة براءات الاختراع من البحوث ذات الصلة منخفضة جداً.

وقد أظهر الإنتاج العلمي نمواً متواضعاً ولكنه يحدث تأثيراً منخفضاً نسبياً. فقد كانت مبادرة الحكومة الأخيرة لإعادة تنظيم البحوث الجامعية

العلمية إلى منتجات مبتكرة، ولديها أيضاً نسبة صغيرة من شركات التكنولوجيا الفائقة التي تقوم بعمليات البحث والتطوير. ويعكس هذا الاتجاه ضعف الحوافز للمنافسة في دولة غنية بالنفط.

وقد تضررت ايسلاند بشدة جراء أزمة الكساد الاقتصادي العالمي عام 2008 وانخفضت لديها أنشطة البحث والتطوير من 2.6% إلى 1.9% خلال عامي 2007 و2013. وعلى الرغم من مشكلة هجرة العقول المفكرة إلا أن ايسلاند لديها سجل ممتاز للنشر العلمي نظراً لجيل شباب العلماء كثير التنقل. فقد قضى معظمهم جزءاً من حياتهم العلمية خارج البلاد نصف رسالتات الدكتوراة تم الحصول عليها من الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من صغر حجم دولة ليشتنشتاين إلا أن بعض شركاتها التنافسية على الصعيد الدولي في مجال الماكينات والبناء والتكنولوجيا الطبية تجرى مستويات عالية من البحث والتطوير.

أما دول حوض **البحر الأسود (الفصل 12)** ذات الاقتصاد المتوسط، والتي نادراً ما ينظر إليها كأقليم، تواجه تحديات مماثلة في البحث والتكنولوجيا والابتكار. وعلى الرغم من أن لديها مسارات مختلفة، فمعظم دول البحر الأسود تلتقي من حيث التحصيل العلمي، وبالنسبة للدول الأكبر (بيلاروسيا، تركيا، أوكرانيا) تلتقي من حيث مستوى التصنيع. وتشعر السبع دول بجذب الاتحاد الأوروبي في مجال التعاون العلمي الدولي.

تعترف دول البحر الأسود السبع في الوثائق الاستراتيجية بأهمية الابتكار المبني على أسس علمية من أجل النمو المنتج طويل المدى، والتي من ضمنها أذربيجان حيث كافح البحث والتطوير من أجل مواكبة النمو المعتمد على النفط خلال العقد الأول من الألفية الثانية. وفي دول مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي بيلاروسيا وأوكرانيا وهي تاريخياً أكثر اعتماداً على الصناعة، لم يعد معدل الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير عالياً كما كان خلال الثمانينيات، ولكنه ظل مساوياً لمعدل (0.7-0.8%) من إجمالي الناتج المحلي) مع اقتصاديات متوسطة الدخل أقل طموحاً.

ومن جهة أخرى فقد تسبب عدم الاستقرار خلال المرحلة الانتقالية من الحقبة السوفيتية وإهمال التمويل في الدول الأقل سكاناً مثل (أرمينيا وجورجيا ومولدوفا) في قطع الروابط بين الصناعة الحديثة والعلم بالإضافة إلى البنية التحتية العلمية التي عفا عليها الزمن. وعلى الرغم من ذلك تتمتع هذه الدول بأصول قابلة للاستغلال مثل أرمينيا التي يمكن أن تنبأها بالتفوق العلمي في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وتعاني الدول الست من الحقبة السوفياتية من ثغرات خطيرة فيما يتعلق بتوافر أو بمقارنة البيانات حول أنشطة البحث والتطوير والعاملين، وجزئياً يرجع ذلك إلى أن هذا العامل من انتقالها إلى الاقتصاديات المتقدمة لا يزال غير مكتمل.

قادمة من نقطة بداية أقل، تتجاوز تركيا دول البحر الأسود الأخرى في العديد من المعايير الكمية لمدخلات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ويعزى النجاح الظاهر على مدى العقد الماضي في التحول الاجتماعي والاقتصادي إلى إنتاج التكنولوجيا المتوسطة. وتستطيع تركيا أن تظل

الأوراق العلمية المقدمة من المنطقة مشارك بها مؤلف أجنبي، إلا أن أبرز الشركاء يأتون من خارج آسيا الوسطى.

في **إيران (الفصل 15)**، أبطأت العقوبات الدولية النمو الصناعي والاقتصادي، حدث من الاستثمار الأجنبي وصادرات النفط والغاز، وتسببت في انخفاض قيمة العملة الوطنية والتضخم الشديد. ومن الواضح أن العقوبات قد سرعت الانتقال من الاقتصاد القائم على الموارد إلى اقتصاد المعرفة، وذلك عن طريق تحدى صناع السياسات للنظر لأبعد من الصناعات الاستخراجية والنظر إلى الموارد البشرية لخلق الثروة التي تتضمن مجموعة كبيرة من الشباب خريجي الجامعات. فخلال عامي 2006 و 2011 وصل عدد الشركات العاملة في أنشطة البحث والتطوير إلى أكثر من الضعف. وعلى الرغم من ذلك، جاء ثلث الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير من قطاع الأعمال خلال عام 2008، والذي يقدر بـ (0,08% من إجمالي الناتج المحلي) ولا تزال هذه المساهمة أصغر من اللازم لتعزيز الابتكار بشكل فعال. في 2010، ارتفع الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير لم يتعدى 0,31% من إجمالي الناتج المحلي. وقد يساعد تخفيف العقوبات عقب إبرام الاتفاق النووي في شهر تموز/ يوليو 2015 الحكومة على الوصول إلى هدفها لرفع الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير إلى 3% من إجمالي الناتج المحلي.

وحيث شددت العقوبات الاقتصادية الخناق، سعت الحكومة لتعزيز الابتكار الذاتي. تم تأسيس صندوق الابتكار والازدهار عام 2010 لدعم الاستثمار في البحث والتطوير للمؤسسات القائمة على المعرفة ولتسويق نتائج الأبحاث، بالإضافة إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على اكتساب التكنولوجيا. فخلال عامي 2012 وأواخر 2014، اعترمت إيران تخصيص 4600 مليار ريال إيراني (أي حوالي 1714 مليون دولار أمريكي) إلى الشركات القائمة على المعرفة.

وعلى الرغم من العقوبات التي أدت إلى التحول في الشركاء التجاريين لإيران من الغرب إلى الشرق، إلا أن التعاون العلمي ظل موجهاً إلى الغرب بصورة كبيرة. فخلال عامي 2008 و 2014 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا وماليزيا أبرز الشركاء الأجانب للتأليف العلمي المشترك (أنظر الفصل 26).

على مدى العقد الماضي، تم إنشاء العديد من مراكز الأبحاث و143 شركة في مجال تكنولوجيا النانو. وبحلول عام 2014، حلت إيران في المرتبة السابعة على مستوى العالم في حجم الأوراق العلمية المتعلقة بتكنولوجيا النانو، حتى وإن كان لا يزال يتم منح عدد قليل من براءات الاختراع للمخترعين.

تمتلك **إسرائيل (الفصل 16)** أكبر قطاع أعمال معتمد على البحث على مستوى العالم، بالإضافة إلى كونها من أكثر دول العالم كثافة للاستثمارات الاقتصادية لرأس المال. حققت البلاد إنجازات التفوق النوعي في عدد من التكنولوجيات في الإلكترونيات والكترونيات الطيران والأنظمة ذات الصلة، مدفوعة من البداية بفوائد صناعة الدفاع. فتطوير مثل هذه الأنظمة منح التفوق النوعي للصناعات الإسرائيلية فائقة التكنولوجيا في قطاعات البرمجيات، والاتصالات

عن طريق إنشاء الوكالة الفيدرالية لمنظمات البحث لتولي دور تمويل وإدارة معاهد البحث والذي كانت تقوم به الأكاديمية الروسية للعلوم مثيرة للجدل. وقامت الحكومة الروسية في عام 2013 بإنشاء مؤسسة العلوم الروسية لتوسيع مدى آليات تمويل تنافسية للأبحاث.

وبمعدل تدريجي تنتقل دول **آسيا الوسطى (الفصل 14)** من نظام الدولة المسيطرة إلى نظام اقتصاد السوق. فعلى الرغم من النمو اللافت للصادرات والواردات خلال طفرة السلع في العقد الماضي إلا أن هذه الدول تبقى عرضة للصدمات الاقتصادية نظراً لاعتمادها على صادرات المواد الخام، دائرة محدودة من الشركاء التجاريين والقدرات التصنيعية الضئيلة.

وقامت كل الدول ما عدا أوزبكستان بخفض عدد مؤسساتها البحثية ما بين عام 2009 و 2013 إلى النصف. فهذه المراكز التي تم إنشاؤها خلال الحقبة السوفيتية عفا عليها الزمن وخاصة مع تطور التكنولوجيات الجديدة وتغير الأولويات الوطنية. وكجزء من حملة تحديث البنية التحتية يقوم كل من كازاخستان وتركمانستان ببناء مجمعات للتكنولوجيا مع تجميع المؤسسات القائمة لإنشاء مراكز بحوث متكاملة. باستثناء قيرغيزستان، ومعزراً بالنمو الاقتصادي القوي في دول المنطقة، تشجع استراتيجيات التنمية الوطنية الصناعات الجديدة ذات التقنية العالية، وتجمع الموارد وتوجه الاقتصاد نحو أسواق التصدير.

لتشجيع الكفاءة في مجال الاستراتيجيات الاقتصادية تم إنشاء ثلاث جامعات بآسيا الوسطى خلال الأعوام الأخيرة: جامعة نزارباييف في كازاخستان وجامعة إينها بأوزبكستان متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجامعة النفط والغاز في تركمانستان. هذه الدول ليست فقط عازمة على زيادة الكفاءة للقطاعات الاستخراجية التقليدية ولكن ترغب أيضاً في زيادة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التقنيات الحديثة لتطوير قطاع الأعمال والتعليم والبحث.

ويعيق هذا الطموح الاستثمار المنخفض المزمّن في مجالات البحث والتطوير. فخلال العقد الماضي كانت نسبة الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير إلى إجمالي الناتج المحلي في المنطقة يتراوح بين 0.3-0.2%. إلا أن أوزبكستان كسرت هذا الاتجاه خلال عام 2013 وارتفع معدل البحث والتطوير إلى 0.41%. وبالنسبة لكازاخستان فهي الدولة الوحيدة التي تساهم شركات الأعمال والقطاع الخاص غير الهادف للربح بشكل كبير في مجالات البحث والتطوير، غير أن معدل كثافة البحث والتطوير منخفض بشكل عام: فقط 0.17% خلال عام 2013. ومع ذلك ارتفع إنفاقها على الخدمات العلمية والتكنولوجية بقوة مما يشير إلى الطلب المتزايد على منتجات البحث والتطوير. كما يوضح هذا الاتجاه تفضيل الشركات شراء الحلول التكنولوجية المتأصلة في الآلات والمعدات المستوردة. تبنت الحكومة سياسة تحديث الشركات عن طريق نقل التكنولوجيا وتطوير الأعمال، على أن يكون التركيز على تطوير تمويل المشروعات بما في ذلك المشروعات المشتركة.

خلال الفترة من 2005 إلى 2014، زادت حصة كازاخستان من نشر الأوراق العلمية من المنطقة من 35% إلى 56%. وعلى الرغم من أن ثلثي

العالم يبحث عن استراتيجيات نمو فعالة

المنخفضة (خاصة من النساء) ومعدلات البطالة المرتفعة (خاصة بين الشباب) تفاقمت في أكثر الدول منذ 2008. وتسببت الاضطرابات السياسية خلال السنوات الأخيرة والارتفاع المصاحب لذلك من الجماعات الإرهابية الانتهازية إلى قيام العديد من الحكومات بتحويل الموارد الإضافية إلى الإنفاق العسكري.

يعد الانتقال الديمقراطي في تونس واحداً من قصص نجاح الربيع العربي. فقد جلب الحرية الأكاديمية التي من شأنها أن تكون أكبر نعمة للبحث التونسي كما ينبغي أن تجعل من الأسهل للجامعات تطوير العلاقات مع الصناعة. ويوجد بتونس بالفعل عدة مناطق تكنولوجية.

لا تزال كثافة البحث والتطوير منخفضة في الدول العربية خاصة في الاقتصاديات النفطية حيث أن إجمالي الناتج المحلي المرتفع يجعل ذلك صعباً. فنسبة الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير إلى إجمالي الناتج المحلي في المغرب وتونس (حوالي 0.7%) هي قريبة من المتوسط بالنسبة للاقتصادات متوسطة الدخل العليا. وعلاوة على ذلك، ارتفع هذا المعدل منذ بداية الربيع العربي في أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان، مصر: من 0.43% (2009) إلى 0.68% من إجمالي الناتج المحلي (2013)؛ وقد إختارت الحكومة أن تشارك مصر في المسير نحو التحول إلى إقتصاد المعرفة وذلك بغرض تنويع مصادر الدخل.

فالحكومات التي تعتمد على الصادرات النفطية (دول الخليج والجزائر) وعلى الواردات النفطية (المغرب وتونس) تقوم بتعزيز تطوير اقتصاديات المعرفة. وهناك مجموعة واسعة من المبادرات الحديثة لتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وغالباً في مجال الطاقة. ومن أمثلة ذلك إحياء مشروع مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا وإنشاء مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة لتشغيل الأقمار الصناعية لرصد كوكب الأرض. وافتتحت المملكة المغربية أكبر مزرعة رياح في أفريقيا عام 2014 وتعمل على تطوير ما قد يتحول إلى أكبر مزرعة للطاقة الشمسية بأفريقيا. وفي عام 2015 أعلنت المملكة العربية السعودية برنامجها لتطوير الطاقة الشمسية.

شهدت كل من قطر والمملكة العربية السعودية نمواً استثنائياً في حجم النشر العلمي على مدار العقد الماضي. فهناك جامعتين بالمملكة العربية السعودية تعدان الآن ضمن أفضل 500 جامعة على مستوى العالم. وتخطط المملكة الآن للحد من الاعتماد على العمالة الأجنبية من خلال تطوير التعليم الفني والمهني بما في ذلك الفتيات.

شهد **غرب أفريقيا (الفصل 18)** نمواً اقتصادياً قوياً خلال السنوات الأخيرة رغم أزمة وباء الإيبولا وغيرها من الأزمات. ومع ذلك يغطي هذا النمو ضعفاً هيكلياً: فأعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) لا تزال تعتمد على الإيرادات من السلع وفشلت حتى الآن في تنويع اقتصادها. فالعقبة الرئيسية هي نقص العمالة الماهرة بما في ذلك التقنيين. فثلاث دول فقط من دول غرب أفريقيا خصصوا 1% من إجمالي الناتج المحلي للتعليم العالي (غانا ومالي والسنغال) بالإضافة للأمية التي لا تزال عائقاً رئيسياً وذلك لتوسيع نطاق التدريب المهني.

فقد دعت خطة العمل الموحدة لأفريقيا حول العلوم والتكنولوجيا (2005-2014) إلى إنشاء شبكة إقليمية لمراكز التميز وانتقال للعلماء على

والانترنت. في عام 2012 استحوذ قطاع التكنولوجيا الفائقة على 46% من صادرات إسرائيل.

وقد أدى هذا النجاح، الممزوج بشعور حاد من الضعف في بلد معزولة بصورة كبيرة عن جيرانها المباشرين، إلى البحث والتأمل. على سبيل المثال، هناك مناقشة حول كيفية تعزيز إسرائيل لتفوقها التكنولوجي في المجالات غير الدفاعية التي تعد محركات النمو في المستقبل. تتضمن هذه المجالات التكنولوجية الحيوية والصناعات الدوائية وتكنولوجيا النانو وعلوم المواد. ونظراً لتأصل التفوق في هذه المجالات في معامل البحوث الأساسية في الجامعات، فإن نظام البحوث اللامركزي لجامعة إسرائيل في حاجة إلى إدارة عملية الانتقال الضرورية إلى مجالات النمو الجديدة؛ ولكن هل هي مجهزة للقيام بذلك؟ وفي ظل غياب سياسة وطنية للجامعات، فإنه من غير الواضح كيف سيتمكنون من توفير المعرفة والمهارات والموارد البشرية اللازمة لهذه الصناعات الجديدة القائمة على العلم.

وهناك شيخوخة واضحة للعلماء والمهندسين في بعض المجالات بما في ذلك العلوم الفيزيائية والهندسة العملية. وسيكون النقص في أعضاء هيئة التدريس المحترفين عائقاً كبيراً لنظام الابتكار الوطني، حيث أن الطلب المتزايد على المهندسين والفنيين المحترفين بدأ في تجاوز المعروض. وتتوقع الخطة السادسة للتعليم العالي لعام (2015-2011) أن يتم توظيف 1600 عضواً من كبار هيئة التدريس، وسيشغل حوالي نصفهم مناصب جديدة (زيادة صافية قدرها أكثر من 15%). كما تتوقع الخطة استثماراً يصل إلى 300 مليون شيكل (أى حوالي 76 مليون دولار أمريكي) على مدى ست أعوام من التطوير وتجديد البنية التحتية والتسهيلات البحثية. ويرى البعض أن الخطة لا تولي اهتماماً كافياً لتمويل الجامعات التي كانت تعتمد في الماضي بشكل كبير على التبرعات الخيرية اليهودية من الخارج.

لا يزال الهيكل الاقتصادي الثنائي مشكلة كبرى وملحة في إسرائيل، مع صغر قطاع التكنولوجيا الفائقة والتي تعد بمثابة قاطرة للاقتصاد ويتعايش مع قطاعي الصناعة والخدمات التقليدية الأكبر في الحجم ولكن الأقل في الكفاءة مع مستويات إنتاجية منخفضة. فالهيكل الاقتصادي الثنائي أدى إلى أن القوة العاملة التي تتقاضى أجراً جيداً تعيش في "قلب" البلد والقوى العاملة التي تتقاضى أجر زهيداً تعيش على الهامش. ويحتاجون صناعات القرار في إسرائيل للتفكير في كيفية معالجة هذه المسائل المنهجية في ظل غياب هيئة يندرج تحتها سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك دون التضحية بمرونة النظم التعليمية والبحثية اللامركزية التي خدمت البلاد بشكل جيد حتى الآن.

فمعظم **الدول العربية (الفصل 17)** تركز أكثر من 1% من إجمالي الناتج المحلي للتعليم العالي مع ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم العالي الإجمالية لكلا الجنسين في العديد منها. وبشكل عام وعلى الرغم من ذلك، فشلت هذه الدول في خلق فرص اقتصادية على نطاق كاف لاستيعاب العدد المتزايد من الشباب.

مع استثناء الدول المصدرة للنفط وفيرة رأس المال لم تشهد الاقتصاديات العربية التوسع السريع المستدام. فإن معدلات المشاركة الاقتصادية

نطاق أوسع عبر القارة. في عام 2012 حدد اتحاد غرب أفريقيا للإقتصاد والنقد 14 مركز تميز لتمويلهم لعامين قادمين. والبنك الدولي أطلق مشروع مماثل خلال عام 2014 لكن في شكل قروض.

رؤية 2020 (2011) لدول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا قدم خارطة طريق لتحسين إدارة الحكم وتسريع التكامل الاقتصادي والنقدي وتعزيز الشراكات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص. فسياسة المجموعة حول العلم والتكنولوجيا (2011) هي جزء لا يتجزأ من رؤية 2020 التي تتبنى طموحات خطة العمل القارية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

وحتى الآن فقط البحوث له تأثير ضعيف في غرب أفريقيا، نظراً لعدم وجود استراتيجيات وطنية للبحث والابتكار وانخفاض الاستثمار في البحث والتطوير والمشاركة الضعيفة للقطاع الخاص والتعاون الضئيل بين باحثي دول غرب أفريقيا. ولا تزال الحكومة إلى حد بعيد أكبر مساهم في الإنفاق على البحث والتطوير. فناتج دول غرب أفريقيا لا يزال منخفضاً حيث تنشر غامبيا والرأس الأخضر 50 مقالة علمية أو أكثر لكل مليون نسمة.

تشهد **أفريقيا الوسطى والشرقية (الفصل 19)** اهتماماً ملحوظاً بالعلم والتكنولوجيا والابتكار منذ عام 2009. فأكثر هذه الدول تبني وثائق خططها طويلة الأجل "رؤيتها" على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية. فوثائق الخطط هذه تعكس الرؤية المشتركة للمستقبل التي تتشاركها مع أفريقيا الجنوبية وغرب أفريقيا: كدولة مزدهرة متوسط الدخل (أو أعلى) تتميز بإدارة حاكمة جيدة مع نمو وتنمية مستدامة.

فالحكومات تبحث عن مستثمرين أكثر من مانحين وتضع الخطط من أجل دعم الشركات المحلية؛ فالتمويل الذي تقدمه رواندا من أجل تعزيز الإقتصاد الأخضر يوفر دعم تنافسي لنجاح المتقدمين من القطاع العام والخاص، وفي كينيا تم دعم وادي الصناعة والتكنولوجيا من خلال مشروع مع جامعة حكومية. وأول حاضنة تكنولوجية في كينيا نجحت نجاحاً مذهلاً في مساعدة الشركات المبتدئة والأسواق القابضة في مجال تكنولوجيا المعلومات على وجه الخصوص. الكثير من الحكومات تستثمر الآن في هذا القطاع الحيوي بما في ذلك الكاميرون ورواندا وأوغندا.

بدأ يبرز ارتفاع معدل الإنفاق على البحث والتطوير في معظم الدول ذات مراكز الابتكار. فكينيا الآن من أعلى الدول كثافة في البحث والتطوير في أفريقيا (0.79% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2010)، تليها إثيوبيا (0.61% في عام 2013)، الغابون (0.58% في عام 2009) ثم أوغندا (0.48% في عام 2010). تميل الحكومة لأن تكون المصدر الرئيسي للإنفاق على البحث والتطوير لكن قطاع الأعمال يساهم بنسبة 29% في الغابون في عام 2009 و14% في أوغندا في عام 2010. ما لا يقل عن 40% من تمويل البحث والتطوير في كينيا وأوغندا وتنزانيا يعتبر من المصادر الأجنبية.

شاركت دول شرق ووسط أفريقيا في خطة العمل الموحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا (2014-2015 CPA) واحتضنت خليفتها استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا (2024-STISA). عانى

تنفيذ خطة العمل الموحدة من الفشل في إنشاء صندوق دعم العلم والتكنولوجيا الإفريقي لضمان دوام التمويل، فكثير من شبكات مراكز التميز في مجال العلوم الحيوية رغم ذلك قد تم إنشائها، متضمنة مركز بحوث لشرق أفريقيا في كينيا وشبكتان تكميلتان وشبكة تميز الابتكار الحيوي والسلامة الإحيائية الإفريقية. كما تم إنشاء خمس معاهد إفريقية لعلوم الرياضيات في الكاميرون وغانا والسنغال وجنوب أفريقيا وتنزانيا. فمنذ عام 2011 يقوم المرصد الإفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار (ثمرة أخرى من ثمرات خطة العمل الموحدة) بالمساعدة في تحديث البيانات الإفريقية.

يمثل العلم والتكنولوجيا والابتكار لمجموعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا عاملاً رئيسياً للتكامل الاقتصادي. على سبيل المثال بروتوكول السوق المشتركة لمجموعة شرق أفريقيا (2010) وضع شرطاً لبحث السوق والتنمية التكنولوجية والتهيئة التكنولوجية للمجتمع من أجل دعم الإنتاج المستدام للبضائع والخدمات وتعزيز القدرة التنافسية الدولية. وقد عهدت مجموعة شرق أفريقيا لمجلس جامعة شرق أفريقيا مهمة تطوير منطقة التعليم العالي المشتركة بحلول عام 2015.

تتميز **جنوب أفريقيا (الفصل 20)** بالرغبة المشتركة في تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة. ففي أماكن أخرى في شبه القارة. يعتمد اقتصاد المجموعة الإنمائية للجنوب الإفريقي على الموارد الطبيعية بشدة. التراجع في تمويل دول المجموعة للحكومة لدعم البحث والتطوير في مجال الزراعة يعتبر مدعاة للقلق.

هناك تفاوت كبير بين كثافة البحث والتطوير من معدل منخفض يبلغ 0.01% فة ليسوتو إلى معدل مرتفع يبلغ 1.06% في ملاوي التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتطوير قطاعها الخاص. فجنوب أفريقيا جذبت نحو 45% من الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى المجموعة عام 2013 لترسيخ مكانتها كمستثمر رائد في المنطقة؛ فخلال عامي 2008 و2013 تضاعفت تدفقاتها من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج حتى وصلت إلى 506 بليون دولار أمريكي، عن طريق الاستثمار في مجال الاتصالات والتعدين والبيع بالتجزئة لمعظم دول الجوار.

تقلصت نسبة المساهمة في الإنفاق على البحث والتطوير إلى نسبة إجمالي الناتج المحلي في جنوب أفريقيا بين عامي 2008 و2012 من 0.89% إلى 0.73% تقريباً، نظراً لتقلص معدل تمويل القطاع الخاص الذي لا يمكن موازنته بالارتفاع المصاحب في معدل الإنفاق العام على البحث والتطوير. فجنوب أفريقيا تنتج حوالي ربع إجمالي الناتج المحلي في أفريقيا ولديها منظومة ابتكار صلبة للغاية؛ حيث ساهمت بنسبة تصل إلى 96% من براءات الاختراع الخاصة بالمجموعة الانمائية للجنوب الإفريقي خلال عامي 2008 و2013.

تظل سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار مرتبطة بأجهزة الدولة في معظم دول المجموعة الانمائية للجنوب الإفريقي، مع مشاركة محدودة من القطاع الخاص. فالوثائق الخاصة بسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار نادراً ما تكون مصحوبة بخطة متكاملة أو ميزانيات محددة.

العالم يبحث عن استراتيجية نمو فعالة

ومن البلاد التي يجب الانتباه لها نيبال التي قامت بتحسين عدة مؤشرات خلال سنوات قليلة: ارتفعت جهودها في البحث والتطوير عام 2008 من 0.5% إلى 0.30% من إجمالي الناتج المحلي، ولديها الآن عدد من الفنين لكل نسمة أكثر من باكستان أو سريلانكا، وهي تتحرك لملاحقة سريلانكا في كثافة عدد الباحثين. احتياجات إعادة إعمار نيبال بعد الزلزال المأساوي في عام 2015 ربما تجبر الحكومة على إعادة النظر في بعض من أولويات الاستثمار.

ولتحقيق طموحاتها في اقتصاديات المعرفة، تحتاج كثير من دول جنوب آسيا إلى زيادة الاهتمام بالتعليم الثانوي والإعتماد على التمويل المناسب وتحديد أولويات الآليات. فالحوافز الضريبية للإبتكار وبيئة اقتصادية أكثر ملائمة للأعمال التجارية يمكن أن تساعد في جعل الشراكات بين القطاع العام والخاص دافعاً للتنمية الاقتصادية.

في **الهند (الفصل 22)**، ينخفض النمو الإقتصادي لحوالي 5% سنوياً منذ أزمة عام 2008، فهناك قلق من أن ذلك المعدل في النمو لا يوفر وظائف كافية. مما أدى برئيس وزراء مودي إلى المطالبة بنموذج اقتصادي جديد يقوم على التصنيع الموجه للتصدير، مما يتعارض مع النموذج الحالي تجاه الخدمات بمعدل 57% من إجمالي الناتج المحلي.

وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي إلا أن كل مؤشرات نتائج البحث والتطوير قد حققت تقدماً سريعاً في السنوات الأخيرة، سواء في حصة صادرات التكنولوجيا الفائقة بين الصادرات الهندية أو في عدد الأبحاث العلمية المنشورة. فقطاع شركات الأعمال أصبح حيواً بشكل متزايد: حيث بلغ معدل الأداء قرابة 36% من البحث والتطوير في عام 2011، مقارنة بنسبة 29% عام 2005. فالمؤشر الوحيد الذي تعرض للركود هو مقياس جهد البحث والتطوير في الهند: بلغ 0.82% من إجمالي الناتج المحلي عام 2011. فالحكومة تخطط لرفع المساهمة في الإنفاق على البحث والتطوير إلى 2% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2007 ولكن تم تغيير الموعد المستهدف إلى 2018.

يتركز الإبتكار في تسع قطاعات صناعية مع أكثر من نصف نفقات أعمال البحث والتطوير المتعلقة بثلاث صناعات: الأدوية والسيارات وبرمجيات الكمبيوتر. فالشركات الابتكارية مقيدة بستة فقط من تسعة وعشرين ولاية بالهند. وعلى الرغم من أن الهند بها أحد أكثر الأنظمة الضريبية السخية للبحث والتطوير في العالم، إلا أن هذا النظام فشل في نشر ثقافة الابتكار من خلال الشركات والصناعات.

تشهد الهند نمواً قوياً في تسجيل براءات الإختراع، وبلغ المعدل ست من أصل عشر في مجال تكنولوجيا المعلومات وواحد من أصل عشر في مجال الصناعات الدوائية خلال عام 2012. معظم البراءات في مجال الصناعات الدوائية سجلت من قبل شركات محلية، بينما تميل الشركات الأجنبية إلى تسجيل معظم البراءات في مجال تكنولوجيا المعلومات. السبب في ذلك أن الشركات الهندية تقليدية حققت نجاحاً أقل في تصنيع المنتجات التي تتطلب مهارات هندسية أكثر من الصناعات القائمة على العلم.

ومعظم براءات الاختراع الممنوحة للهند تخص اختراعات عالية التقنية. فمن أجل الحفاظ على هذه القدرات تقوم الحكومة بالاستثمار في

إن نقص الموارد البشرية والمادية يعوق التقدم نحو أهداف سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. هناك معوقات أخرى لتطور نظم الابتكار الوطنية وتتضمن: قطاع تصنيع غير متطور، قليل من حوافز الاستثمار للقطاع الخاص في مجال البحث والتطوير، نقص حاد في المهارات العلمية والتكنولوجية على جميع المستويات، الهجرة المستمرة للعقول المفكرة، فقر في تعليم العلوم في المدارس بسبب الحاجة إلى مدرسين مؤهلين ومناهج مناسبة، عدم وجود حماية قانونية لحقوق الملكية الفكرية وعدم التعاون في العلم والتكنولوجيا.

تظل التجارة البينية الأفريقية منخفضة بشدة، وتصل إلى 12% من إجمالي التجارة الأفريقية تقريباً. فالتكامل الإقليمي مرتفع على قائمة الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مثل المجموعة الانمائية للجنوب الإفريقي والكوميسا ومجموعة شرق آسيا، التي أطلقت رسمياً منطقة تجارة حرة في شهر حزيران/ يونيو 2015. فمعدل تطوير البرامج الإقليمية للعلم والتكنولوجيا والابتكار مرتفعة أيضاً على قائمة أولوياتها. فأكبر عقبات التكامل الإقليمي التي تواجه الجميع هي على الأرجح مقاومة الحكومات الفردية للتخلي عن أي سيادة وطنية.

في **جنوب آسيا (الفصل 21)** يعتبر عدم الاستقرار السياسي عائقاً أمام التنمية ولكن حل هذه أزمات المنطقة بما في ذلك عودة السلام إلى سريلانكا والتحول الديمقراطي في أفغانستان يعطي أملاً في المستقبل. فسريلانكا تستثمر بقوة في تطوير البنية التحتية والتعليم في أفغانستان على جميع المستويات.

نمت كل الاقتصاديات خلال العقد السابق، فقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في سريلانكا بسرعة (باستثناء الهند أنظر الفصل 22). مع ذلك تظل جنوب آسيا واحدة من أدنى المناطق في العالم من حيث التكامل الإقتصادي، فالتجارة البينية لا تتعدى 5% من الإجمالي.

فرغم أن دول جنوب آسيا قد أطلقت حملة قوية لتعميم التعليم الابتدائي خلال عام 2015، إلا أن هذا الجهد قد التهمه الاستثمار في التعليم العالي (بالضبط 0.2-0.8% من إجمالي الناتج المحلي). فمعظم الدول وضعت سياسات وبرامج لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس وقطاعات البحث العلمي والاقتصاد لكن هذه الجهود واجهت عوائق من امدادات الكهرباء الغير مستقرة في المناطق الريفية على وجه الخصوص، وعدم توافر بنية تحتية للانترنت على نطاق واسع. فتكنولوجيا الهاتف المحمول تستخدم على نطاق واسع في المنطقة ولكن لا تزال غير مستغلة لتبادل المعلومات والمعرفة، وكذلك لتطوير الخدمات التجارية والمالية.

مجهودات باكستان في البحث والتطوير تراجعت من 0.63% إلى 0.29% من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2007 و2013، بينما ظلت سريلانكا على انخفاض معدل إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ 0.16%، فباكستان تعزز رفع استثماراتها في البحث والتطوير إلى 1% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2018 وسريلانكا إلى 1.5% بحلول عام 2016. والتحدي سيكون وضع آليات فعالة لتحقيق هذه الأهداف. وأفغانستان تفوقت في تحقيق هدفها بمضاعفة الالتحاق بالجامعة خلال عامي 2011 و 2014.

الصناعية القادرة على عمل شراكات إستراتيجية مع شركات أجنبية متعددة الجنسيات. وقد نتج عن ذلك إستحواذ شركة إنتل على 20% من أسهم «المجموعة المتحدة تسينجوا» وهي شركة تملكها الدولة، وذلك في شهر أيلول / سبتمبر 2014.

ويؤكد «الواقع الجديد» من النمو الاقتصادي الأبطأ على إحتياج الصين العاجل إلى تحويل نموذجها في التطور الإقتصادي من الاعتماد المكثف على مواردها من العمالة والإستثمار والطاقة ليكون ذلك التطور أكثر اعتماداً على التكنولوجيا والابتكار. وهناك عدد من السياسات التي توجه المسير في هذا الإتجاه، مثل الخطة الخمسية الثانية عشر (2011 – 2015) وخاصة المطالبة بتطوير تكنولوجيايات المدن الذكية.

وقد تمكنت الصين بالفعل من تحقيق العديد من الأهداف الكمية التي وضعتها في خطتها متوسطة وطويلة الأمد لتنمية العلوم والتكنولوجيا (2006 – 2020)، كما أنها على الطريق لتحقيق نسبة إنفاق 3% من إجمالي الناتج القومي على البحث والتطوير وذلك بحلول 2020. وهذه الخطة تخضع حالياً لعملية تقييم منتصف المدة، والنتائج قد تحدد إلى أي مدى ستستمر الدولة في إبقاء عناصر سياستها التنموية المفتوحة التي تتخذ مسار من القاعدة إلى القمة والتي قد خدمت الصين بصورة جيدة خلال العقود الثلاث الماضية. وأحد المخاطر من وضع إستراتيجية أكثر تسييساً وأكثر تدخلاً أن مثل تلك الاستراتيجية قد تهرب رأس المال الأجنبي وتقلل من إستفادة الصين من العقول الخارجية والتي تسارعت في الفترة الأخيرة؛ حيث أنه من بين الطلاب الذين سافروا للدراسة بالخارج منذ عام 1990 فإن نصف هؤلاء الطلاب (حوالي 1.4 مليون طالب) قد عادوا إلى الصين منذ 2010.

أما **اليابان (الفصل 24)** فإنها تسعى وراء تطبيق سياسات مالية وإقتصادية شديدة النشاط لإخراج نفسها من الركود الاقتصادي الذي أصابها منذ التسعينات. وقد أصبحت هذه الحزمة من السياسات الإصلاحية تعرف بإسم «ابنوميكس» في إشارة إلى رئيس الوزراء. والسهم الثالث من هذه الحزمة في مجال السياسات الداعمة للنمو لا زالت لم توتّي ثمارها.

وتظل اليابان على الرغم من ذلك واحدة من أكثر الاقتصاديات كثافة في البحث والتطوير في العالم (3.5% من إجمالي الناتج القومي في 2013). ولعل من أبرز الاتجاهات في الانفاق الصناعي على البحث والتطوير في السنوات الأخيرة هو التقليص الحاد في الانفاق على تكنولوجيا الإعلام والاتصال. أما غالبية الصناعات الأخرى فقد حافظت بدرجة أو أخرى على نفس مستويات الانفاق على البحث والتطوير فيما بين 2008–2013. ويتمثل التحدي أمام الصناعة اليابانية في مزج نقاط قوتها التقليدية مع رؤية مستقبلية.

وتواجه اليابان عدد من التحديات، فارتفاع متوسطات أعمار السكان مع انخفاض اهتمام الشباب في مستقبل أكاديمي وانخفاض عدد البحوث العلمية كل ذلك يعكس الحاجة إلى إصلاحات ممتدة لنظام الابتكار القومي.

وبالنسبة للقطاع الأكاديمي، فإن إصلاح الجامعات يمثل تحدياً منذ سنوات. فقد إنخفض التمويل العادي للجامعات الوطنية وذلك بصورة

مجالات جديدة مثل تصميم الطائرات وتكنولوجيا النانو ومصادر الطاقة الخضراء. تستخدم الحكومة الهندية قدرات الدولة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تضيق الفجوة بين المناطق الحضرية و الريفية وإنشاء مراكز للتميز في مجال العلوم الزراعية لعكس الانخفاض المقلق في غلة بعض المحاصيل الغذائية الأساسية. فالحند تتطور أيضاً لتصبح محوراً للابتكار الرخيص، مع وجود سوق محلي نام لإختراعات الفقراء، مثل أجهزة طبية منخفضة التكلفة أو أحدث سيارة صغيرة (تاتا)، والنانو تويست.

وقد أصبح توظيف العلماء والمهندسين مزعجاً ومثيراً للقلق لصانعي السياسات لأعوام وكذلك لأصحاب العمل المحتملين. واتخذت الحكومة عدة تدابير لتحسين نوعية التعليم العالي البحث الأكاديمي. والآن تزايد كثافة الباحثين في القطاع الخاص، وهو ما يؤكد النمو الهائل في أعداد طلاب الهندسة. ومع ذلك فإن الحكومة لا زالت في حاجة إلى أن تستثمر بصورة أكبر في البحوث بالجامعات حيث تقوم الجامعات بتنفيذ نحو 4% فقط من أنشطة البحث والتطوير حالياً، ومع تكثيف الاستثمار يمكن أن تتمكن الجامعات من أداء دورها كمولدات للمعارف الجديدة وأن توفر التعليم عالي الجودة.

وفي **الصين (الفصل 23)** فإن العلماء والمهندسين قد حققوا بعض الانجازات الهائلة منذ 2011. وتتنوع هذه الانجازات في مجالات متعددة من إكتشافات جذرية في فيزياء المادة الكثيفة ووضع مسبار على سطح القمر في عام 2013 وعمل أول طائرة ركاب صينية كبيرة. والصين على الطريق لأن تصبح أكبر بلد في نشر البحوث العلمية بحلول عام 2016. في ذات الوقت، فإن سبعة من كل عشرة (أو 69%) من براءات الاختراع التي سجلها مكتب براءات الاختراع الصيني في عام 2013 تم إعطاؤها لمخترعين محليين.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك درجة من عدم الرضا في القيادة السياسية على عوائد الاستثمار الحكومي حتى الآن في البحث والتطوير. فعلى الرغم من ضخ حجم هائل من التمويل يصل إلى 2.09% من إجمالي الناتج القومي في 2014، والباحث المدربون بشكل أفضل من ذي قبل، والمعدات المتقدمة، فعلى الرغم من كل ذلك فإن العلماء الصينيين لم يقدموا بعد نقلات نوعية حادة. فعدد قليل من نتائج البحوث قد تم تحويله إلى منتجات مبتكرة ومنافسة وتواجه الصين عجزاً قدره 10 مليار دولار في عام 2009 في ميزان مدفوعات الملكية الفكرية. والعديد من المشاريع الصينية لازالت تعتمد على مصادر أجنبية لتكنولوجياتها الأساسية. ويتم إنفاق 4.7% فقط من قيمة مخصصات الانفاق المحلي على البحث والتطوير على البحوث الأساسية بينما 84.6% من قيمة تلك المخصصات يتم صرفها على التنمية التجريبية (إرتفاعاً من نسبة 73.7% في 2004).

وقد أجبرت تلك المشاكل الصين على تأجيل طموحاتها بشأن التحرك في مسار التنمية المبنية على الابتكار بينما تعمل القيادة على الدفع بأجندة إصلاحات شاملة لمواجهة نقاط الضعف التي تم ملاحظتها. وعلى سبيل المثال، فإن الأكاديمية الصينية للعلوم وقعت تحت ضغوط لزيادة جودة البحث الأكاديمي والتعاون بصورة أكبر مع الأطراف الابتكارية الأخرى. ولتقوية عملية نقل التكنولوجيا فقد تم تشكيل مجموعة خبراء تحت قيادة نائب رئيس مجلس الوزراء السيد / ما كاي وذلك لتحديد الشركات

العالم يبحث عن استراتيجية نمو فعالة

وضع ما في مخيلاتهم موضع التجريب وتعيد إحياء وتشجيع البحوث العملية والتعليم المبني على الخبرة.

إن عملية تغيير المجتمع لجعله أكثر تركيزاً على ريادة الأعمال والابتكار ستستلزم تغيير الهيكل الاقتصادي والذي وحتى الآن قد اعتمد على التكتلات الكبيرة لدفع عملية النمو وعائدات التصدير. ولا تزال هذه التكتلات تمثل ثلاثة أرباع استثمارات القطاع الخاص في البحوث والتنمية في عام 2012. وسيتمثل التحدي أمام الدولة في أن تنتج الباءات/الحاضنات اللازمة للمشروعات الريادية في مجالات التقنية المتقدمة ودعم ثقافة الابتكار في عمل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر. وسيكون هناك تحدى آخر يتمثل في تحويل المناطق إلى نقاط تركز للصناعات الابتكارية وذلك من خلال توفير البنية التحتية المالية والإدارية السليمة لتحسين استقلالية تلك المناطق. ويمثل المركز الإبداعي للاقتصاد الابتكاري الجديد في دايجيون حاضنة أعمال.

وبالتوازي مع ذلك تقوم الحكومة بإنشاء "الحزام الدولي للأنشطة الاستثمارية العلمية" في دايجيون والهدف من ذلك هو تصحيح الانطباع بأن الجمهورية الكورية قد نجحت في التحول من بلد زراعي فقير إلى عملاق صناعي من خلال التقليد فقط بدون تطوير قدراتها الذاتية في العلوم الأساسية، وقد تم افتتاح المعهد القومي للعلوم الأساسية في 2011 وجرى العمل على تشييد مسارع عينات كثيفة لدعم البحوث الأساسية وتوفير الروابط مع عالم الأعمال.

أما **ماليزيا (الفصل 26)** فقد استعادت التوازن من الأزمة المالية العالمية وسجلت متوسط إجمالي ناتج محلي سنوي مقداره 5.8% خلال الأعوام من 2010-2014. وقد اقترن ذلك مع نمو صادراتها عالية التقنية مما ساعد في دعم جهود الحكومة لتمويل الابتكار ومن أمثلة ذلك توفير منح للبحوث والتطوير للجامعات والشركات، وقد ساهم ذلك في رفع نسبة الإنفاق المحلي على البحوث والتطوير مقارنة بإجمالي الناتج القومي من 1.06% عام 2011 إلى نسبة 1.13% عام 2012 وقد انعكست الزيادة في تمويل أنشطة البحوث والتطوير في صورة زيادة في براءات الاختراع والأبحاث العملية المنشورة وأعداد من الطلاب الأجانب.

وكانت ماليزيا في عام 2005 قد اتخذت هدفاً أن تكون سادس أكبر وجهة عالمية يقصدها طلاب الجامعات الدوليون للدراسة وذلك بحلول عام 2020، وخلال الفترة من 2007 إلى 2012 زاد عدد الطلاب الدوليون الدارسون في ماليزيا بمقدار الضعف تقريباً حيث وصل إلى أكثر من 56.000 طالب وطالبة، ومن المستهدف أن يصل العدد إلى 200.000 بحلول عام 2020. وتجذب ماليزيا الكثير من الطلاب من المنطقة المحيطة بها ولكنها أيضاً أصبحت من بين العشر دول المفضلة كوجهة للدراسة للطلاب العرب وذلك في 2012.

وقد ساهمت عدد من الكيانات في زيادة مشاركة قطاع الأعمال في عمليات البحوث والتنمية لقطاعات إستراتيجية. وأحد أبرز الأمثلة هو المجلس الماليزي لزيت النخيل. وفي عام 2012 قامت مجموعة من الشركات متعددة الجنسية بعمل كيان خاص بهم لإجراء "البحوث التعاونية في الهندسة والعلوم والتكنولوجيا" والمعروف باختصار باسم CREST وهذه الشراكة ثلاثية الأطراف بين قطاعات الصناعة والتعليم والقطاع الحكومي ببذل جهود حثيثة للوفاء بحاجة الصناعات

منتظمة لأكثر من عقد من الزمان بمعدل حوالي 1% سنوياً. وبالتوازي مع ذلك فإن كم من المنح التنافسية وتمويلات المشاريع قد زاد. وبشكل خاص، فقد حدث زيادة كبيرة حديثاً في المنح متعددة الأغراض ذات الحجم الكبير والتي لا تستهدف الباحثين الأفراد ولكن الجامعات نفسها. وهذه المنح لا تمول البحث الجامعي بشكل خاص (ولا التعليم)، وهي تعطي الفرصة للجامعات لتنفيذ إصلاحات في النظام: مثل مراجعة المناهج أو ترقية الباحثات من النساء وعولمة التعليم والبحث. وقد صاحب الانخفاض في التمويل زيادة في الطلب على الأنشطة الأكاديمية مع انخفاض الوقت المتاح للبحث. وهو ما أدى إلى انخفاض عدد الأبحاث وهو اتجاه قد تنفرد به اليابان من بين الدول.

لقد كان لكارثة فوكوشيما (والتي وقعت في مارس 2011) أبلغ الأثر على العلم والبحث العلمي. فلم تزعزع هذه الكارثة ثقة عموم الناس في التكنولوجيا النووية وحسب ولكن زعزعت ثقتهم في العلم والتكنولوجيا بصورة عامة. وقد حاولت الحكومة من جانبها إستعادة ثقة الشعب. فتم تنظيم مناقشات وحوارات ولأول مرة يتم الاعتراف بأهمية الإستفادة من النصائح العلمية عند/في إتخاذ القرارات. ومنذ كارثة فوكوشيما قررت الحكومة تنشيط عمليات تطوير وإستخدام الطاقة المتجددة.

وجاءت الخطة الأساسية الرابعة للعلوم والتكنولوجيا، والتي تم إصدارها في 2011 بعد أشهر قليلة من كارثة فوكوشيما، مغايرة تماماً للخطط السابقة لها. فلم تحدد تلك الخطة المجالات ذات الأولوية للبحوث والتطوير بل وضعت ثلاث مجالات رئيسية لمواجهة: التعافي من آثار كارثة فوكوشيما وإعادة الإعمار، الابتكار الأخضر (يصون البيئة)، والابتكارات الحياتية (المرتبطة بتسهيل معيشة/ حياة الناس).

أما **الجمهورية الكورية (الفصل 25)** فتعد هي الأمة الوحيدة التي نجحت في تحويل نفسها من متلقي رئيسي للمساعدات الأجنبية إلى إحدى الدول المانحة الرئيسية ونجحت في تحقيق ذلك في غضون جيلين فقط. واليوم تبحث الجمهورية الكورية عن نموذج تنموي جديد. فالحكومة تعي تماماً أن النمو المذهل الذي تحقق في الماضي لم يعد مستداماً. والمنافسة مع الصين واليابان تعترضهم فالصادرات في انخفاض كما أن الطلب العالمي على النمو الأخضر قد غير الموازين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سرعة إرتفاع معدلات الشيخوخة السكانية مع انخفاض معدلات المواليد تهدد الافاق الاقتصادية للجمهورية الكورية على المدى البعيد.

وتنتهج حكومة بارك سياسة سابقتها في تقليل الانبعاثات الكربونية والنمو الأخضر وقد أضافت إلى هذا المزيج الاقتصاد الابتكاري. وقد تم تخصيص الأموال اللازمة لدعم ظهور/ تنمية اقتصاد ابتكاري خلال خمس سنوات حتى 2018.

وقد أصبحت الحكومة مقتنعة بأن تنمية القدرات القومية للإبداع والابتكار يتطلب تغذية الابتكار والابداع بين الشباب. فقامت الوزارات بإتخاذ إجراءات مشتركة لتقليل مستوى التركيز على الخلفية الأكاديمية وتشجيع ثقافة جديدة يظهر من خلالها الناس إحترامهم وتشجيعهم للأشخاص المبدعين. وأحد أمثلة هذه الإجراءات هي مشروع «دا فنشي» والذي يتم تجريبه في عدد من المدارس الابتدائية والإعدادية المختارة ويهدف إلى تطوير/ تنمية نوع جديد من الفصول الدراسية التي تشجع الطلاب على

الكهربية والالكترونية من الأبحاث في ماليزيا حيث تستخدم / توظف ما يقرب من خمسة آلاف (5000) من علماء البحوث والمهندسين.

وعلى الرغم من النجاح الكبير للحكومة في تقوية البحث والتطوير، إلا أن هناك عدد من المسائل التي قللت من قدرة ماليزيا على دعم التقنيات المتقدمة. أولاً: يحتاج التعاون بين الجهات الرئيسية المؤثرة في تشجيع الابتكار إلى مزيد من التقوية. ثانياً هناك حاجة ملحة لتطوير تعليم العلوم والرياضيات حيث أن نتائج الطلاب الماليزيين في سن 15 سنة تكون أقل من نظرائهم في التقييمات التي ينظمها برنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كل ثلاث سنوات لتقييم الطلاب الدوليين. ثالثاً: نسبة الباحثين لعدد السكان والتي وعلى الرغم من ارتفاعها بصورة منتظمة ولكنها تظل أقل بصورة واضحة عن المطلوب لاقتصاد أسويديناميكي مثل الاقتصاد الماليزي: حيث كانت النسبة 1780 باحث لكل مليون نسمة في 2012. وما تزال ماليزيا مستوردة للتكنولوجيا/ التقنية، حيث أن حصيلتها من الخدمات والتراخيص التقنية لا تزال سالبة.

دول جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ والبحار المجاورة (الفصل 27) قد نجحت في تخطي الأزمة المالية العالمية لعام 2008،

حيث استطاعت العديد من الدول تجنب حالة الركود ومن المتوقع أن يؤدي تشكيل التكتل الاقتصادي لاتحاد شعوب جنوب شرق آسيا والمتوقع إشتهاره أواخر عام 2015 إلى دعم النمو الاقتصادي في المنطقة وأن يحفز التنقل عبر الحدود للبحاث وأن يكون هناك مزيد من التخصص. وفي ذات الوقت فإن الإصلاحات الديمقراطية في ميانمار أدت إلى تخفيف العقوبات عليها بما يعطي أملاً في نموها خاصة في ضوء دعم الحكومة للصناعات التصديرية.

وقد أتمت منظمة التعاون الاقتصادي بين دول آسيا والمحيط الهادئ دراسة في عام 2014 عن المهارات التي يوجد بها نقص/عجز في المنطقة، وذلك بهدف عمل نظام للمتابعة لمواجهة الاحتياجات التدريبية. ومن جانبها فإن منظمة الأسيان (اتحاد شعوب جنوب شرق آسيا) في خطتها التنفيذية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لسنوات 2016—2020 تؤكد على الدمج الاجتماعي والتنمية المستدامة بما في ذلك موضوعات التكنولوجيا الخضراء، والطاقة، والموارد المائية والابتكارات الحياتية (التي تسهل الحياة) وعلى الجانب الآخر فإن أولويات الحكومة الأسترالية بدأت في التحول بعيداً عن استراتيجيات الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات الكربونية.

وهناك تزايد في التعاون المشترك بين دول المنطقة والذي يظهر في الاتجاه إلى عمل بحوث علمية دولية مشتركة وبالنسبة للدول الأقل تقدماً فإن البحوث المشتركة تمثل حوالي 90 إلى 100% من المخرجات، وسيكون التحدي بالنسبة لهم في توجيه التعاون العلمي الدولي في الاتجاهات التي تحددها سياسات العلوم والتكنولوجية القومية.

وهناك نسبة مرتفعة نسبياً من البحوث والتطوير يقوم بها قطاع الاعمال في أربع دول وهي سنغافورة وأستراليا والفلبين وماليزيا (الفصل 27) . وبالنسبة للدولتين الأخيرتين فإن الفضل في ذلك يعود في الأرجح للتواجد القوي للشركات متعددة الجنسيات في هاتين الدولتين ولكن

بالنسبة للابتكار فإن الأداء منخفض بصورة عامة في المنطقة والتي تصدر حوالي 6.5% من البحوث العالمية (2013) ولكن حصتها من براءات الاختراع تمثل حوالي 1.4% (2012)، بالإضافة إلى ذلك فإن 95% من هذه البراءات قد حصلت عليها 4 دول فقط وهي أستراليا وسنغافورة وماليزيا ونيوزيلندا. والتحدي أمام اقتصاديات دول مثل فيتنام وكامبوديا سيكون في الاستفادة من المعرفة والمهارة الموجودة بالشركات الأجنبية الكبيرة التي يستضيفونها، ونقل تلك المعارف والمهارات للوصول إلى نفس تلك الاحترافية لدى الشركات المحلية والموردين.

وقد زادت العديد من دول المنطقة من جهود البحوث والتطوير بما في ذلك قطاع الأعمال وذلك منذ عام 2008، وفي بعض الحالات فإن إنفاق قطاع الأعمال على البحوث والتطوير يتركز بصورة كبيرة في قطاع الموارد الطبيعية، مثل التعدين في أستراليا. والتحدى بالنسبة للعديد من الدول سيتمثل في تعميق وتنويع مشاركة قطاع الأعمال في نطاق أوسع من القطاعات الصناعية وخاصة مع بدء سلسلة من الانخفاض في أسعار المواد الخام مما يجعل هناك حاجة ملحة لتطوير سياسات نمو مبنية على الابتكار.

الخلاصة

تطور الالتزام العام بتطوير العلوم والأبحاث

يغطي تقرير اليونسكو لعام 2016 عدد من الدول والمناطق أكثر من أي تقرير سابق مما يعكس تزايد القبول عالمياً وبخاصة في غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للابتكار العلمي والتكنولوجي كقاطرة للتنمية، في ذات الوقت، فإن البيانات الإحصائية للمؤشرات الرئيسية تظل غير مكتملة وخاصة في غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهناك وعي متزايد لوجود حاجة لبيانات يعتمد عليها لمتابعة أنظمة البحث العلمي والابتكار القومية، واستخدامها في تطوير السياسات ذات الصلة. وقد أتاح ذلك المجال لظهور المبادرة الإفريقية لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا والتي أفرزت محطة رصد مقرها غينيا الاستوائية. وقد بدأت عدد من الاقتصادات العربية في إنشاء مرصد للعلوم والتكنولوجيا ومن بين تلك الدول مصر والأردن ولبنان وفلسطين وتونس .

وهناك ملاحظة صادمة أخرى يكشفها تقرير اليونسكو للعلوم لعام 2016 وهي انخفاض الالتزام العام بالبحوث والتطوير في العديد من الدول المتقدمة ومنها (كندا، وبريطانيا والولايات المتحدة الخ). وذلك بعكس الايمان المتنامي بأهمية الاستثمار العام في البحوث والتنمية لخلق المعرفة وتطبيق واستخدام التكنولوجيا/ التقنية في الدول ذات الاقتصاديات المنخفضة والناشئة. وقد أصبح الابتكار العلمي والتكنولوجي مدمجاً منذ بعض الوقت في العديد من الاقتصاديات الناشئة بما في ذلك البرازيل والصين وجمهورية كوريا. وما نراه اليوم هو قيام العديد من الدول متوسطة ومنخفضة الدخل بالالتزام بهذه الفلسفة، مع قيام العديد منها بتضمين العلوم والتكنولوجيا والابتكار في "رؤيتهم Vision- " أو وثائقهم التخطيطية الأخرى. وبالطبع فإن هذه الدول قد استفادت من معدلات نمو أكثر ارتفاعاً بكثير عن معدلات نمو دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الأعوام الماضية، وبالتالي لا يمكن الحكم الآن على ما إذا كانت هذه الدول ستظل هذا الالتزام في السنوات التي يقل فيها معدل النمو أو يتحول إلى نمو سلبي وستكون كلا

العالم يبحث عن استراتيجيات نمو فعالة

الدولية. وقد حذت أستراليا نفس النهج عندما دمجت وكالتي التنمية الدولية الاستراتيجية في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة مع زيادة الاتجاه للنظر للمنح المقدمة للدول النامية من منظور تجاري.

وفيما يبدو فإن الازدهار الاقتصادي في الفترة من 2002 إلى 2007 قد ساعدت في " تعويم كل القوارب " فوق موجه من الرخاء وهو ما ساعد على أن يكون تركيز السياسات والموارد على الابتكار في العديد من الدول الناشئة والنامية. وقد شهدت تلك الفترة انتشاراً كبيراً في السياسات الداعمة للابتكارات العلمية والتكنولوجية ووثائق التخطيط بعيد المدى ووضع أهداف طموحه حول العالم. ومنذ الأزمة العالمية في 2008 و 2009 فإن تباطؤ النمو الاقتصادي واتجاه الدول لضغط الموازنات العامة قد أدى إلى تعقيد عملية وضع وتنفيذ سياسات ناجحة للبحث العلمي والابتكار. والضغوط التي تمت على البحوث العلمية ذات الاهتمام العام في أستراليا وكندا والولايات المتحدة توضح عواقب ضغط / خفض الموازنات العامة للبحوث والتطوير. وفي الجانب الآخر في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل يكمن التحدي في ضمان وجود موارد لتمويل السياسات وأن يتم متابعة وتقييم تطبيق تلك السياسات وأن الجهات المعنية بتطبيق السياسات تنسق الجهود فيما بينها وأنها يمكن مساءلتها.

وبعض الدول أما أنها تتمتع منذ أمد بأنظمة تعليم عالي قوية نسبياً تتيح لها قاعدة واسعة من العلماء والمهندسين أو انها قد قطعت مؤخراً خطوات واسعة في هذا الاتجاه وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد لديهم تركيز كبير على البحوث والتطوير والابتكار في قطاع الأعمال لأسباب قد تتفاوت ما بين التخصص القطاعي لاقتصادياتهم وبين حالة من الضعف أو التدهور في بيئة الأعمال. وتتنوع البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة وتشمل كندا والبرازيل والهند وإيران والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وأوكرانيا .

وقد حققت بلدان أخرى خطوات عظيمة على طريق الإصلاح الاقتصادي وتحديث الصناعة والتنافسية الدولية ولكن لا زالوا في حاجة إلى أن يستكملوا جهودهم لدفع عمليات البحث والتطوير التي يقوم بها القطاع العام ببذل مزيد من الجهد في مجالات التعليم العالي والبحوث في العلوم الأساسية، وذلك حتى يتمكنوا من الوصول بجهود البحث والتطوير الموجه لدعم الأعمال إلى ما هو أبعد من مرحلة التجريب لمرحلة الابتكار الحقيقي . كما أن هناك العديد من الدول التي تجد نفسها في مواجهة ذلك التحدي بما في ذلك الصين وماليزيا وتركيا — أما التحدي بالنسبة لدول أخرى فسيتمثل في توجيه التنافسية الصناعية المبنية على الإستثمارات الأجنبية المباشرة كما في حالة ماليزيا. وبالنسبة لدول أخرى سيكون التحدي في تقوية التعاون الصحي بين المكونات المختلفة لنظام البحث العام ولعل الإصلاحات الجارية في أكاديميات العلوم في الصين والاتحاد الروسي وتركيا يوضح ما قد يحدث من إضطراب حينما تكون إستقلالية أكاديميات البحوث قيد البحث.

العلوم والتعليم المفتوحان داخل حدود مغلقة؟

وهناك اتجاه جدير بالانتباه وهو الارتفاع الحاد في أعداد الباحثين والذي وصل عددهم إلى 7.8 مليون باحث على مستوى العالم، مع وجود 4.1 مليون طالب دولي.

من البرازيل والاتحاد الروسي حالاً اختبار حيث دخلت الدولتان حالة من الركود بعد انتهاء فترة من الازدهار في المواد الخام.

وعلى كل حال، وكما يوضح الفصل الثاني فإن هناك تقارب في الالتزام العام بالاستثمار في البحوث والتنمية وذلك بين الدول المتقدمة والدول الناشئة وذات الدخل المتوسط. وكما يوضح الفصل الثاني فإن الفجوة تتقارب بين الدول المتقدمة من جانب والدول ذات الدخل المتوسط والناشئة من جانب آخر ويظهر ذلك في الالتزام العام بالاستثمار في البحوث والتنمية، وبينما يتم إجراء معظم أنشطة البحوث والتنمية (وتسجيل براءات الاختراعات) في الدول مرتفعة الدخل، فإن الابتكار يحدث في مختلف الدول على تفاوت مستويات دخلها. وهناك العديد من الابتكارات التي تحدث بدون أنشطة بحوث وتنمية على الإطلاق، ففي غالبية الدول التي شملها مسح معهد الإحصاء التابع لليونسكو في 2013 فإن الابتكار غير المرتبط بالبحوث والتنمية قد شمل أكثر من 50% من الشركات. ويجب أن يأخذ صناع السياسات هذه الظاهرة في الحسبان وبالتالي لا يركزون فقط على تصميم حوافز للشركات للانخراط / لتنفيذ أنشطة بحوث وتنمية. كما أنهم يحتاجون إلى تسهيل الابتكار غير المرتبط بالبحوث وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا حيث أن الحصول على الآلات والمعدات والبرمجيات هي عادة أهم الأنشطة المرتبطة بالابتكار.

انتشار الابتكار على الرغم من الحاجة لتطوير السياسات

إن صياغة سياسة قومية ناجحة للعلوم والابتكار تبقى مهمة في غاية الصعوبة ولتحقيق كامل الاستفادة من التطور الاقتصادي المؤسسي / المبني على البحث العلمي والابتكار يجب التحرك في الاتجاه السليم في عدد من مجالات السياسات بالتوازي / في ذات التوقيت بما في ذلك تحرك السياسات المؤثرة في التعليم والعلوم الأساسية والتنمية التكنولوجية وما يستلزمه ذلك من ادماج التقنيات المستدامة " الخضراء " والبحوث والتطوير للأعمال والإطار الاقتصادي.

وهناك العديد من الاشكاليات التي أصبحت شائعة لدى العديد من الدول مثل مسألة التوازن بين البحوث المحلية وتلك الدولية أو بين العلوم الأساسية والتطبيقية، أو بين توليد معرفة جديدة أو معرفة قابلة للتسويق أو السعي وراء علم جيد وعام في مقابل السعي وراء علم يخدم التجارة.

والتوجهات المعاصرة نحو مزيد من التوجيه لسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار لخدمة التطور الصناعي والتجاري لها عواقبها الدولية. وقد تنبأ تقرير اليونسكو للعلوم في 2010 بأن الدبلوماسية الدولية ستأخذ شكل الدبلوماسية العلمية. وقد تحققت هذه النبوءة، كما يتضح من دراسات الحالة من نيوزيلندا (الجدول 27.1) وسويسرا (الجدول 11.3) إلا أنه في بعض الحالات تأخذ الأمور منح غير متوقعة. حيث تميل بعض الحكومات إلى الربط بين الشراكات البحثية والدبلوماسية العلمية من جانب مع التجارة والفرص التجارية. وهو ما يظهر جلياً في حالة كندا حيث شبكة الابتكار يتم إدارتها والإشراف عليها من خلال مفوضية الخدمات التجارية بوزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية وهي الوزارة التي تم تكوينها في عام 2013 من خلال دمج وكالة التعاون الدولي الكندية مع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة

المشروعات المحلية للإبتكار حيث أنهم لم يعودوا مضطرين للتنافس مع المنتجات الدولية.

للحوكمة أثر جيد على العلوم

إن الحوكمة (أو الإدارة الرشيدة) تصاحب كل خطوة تقدم للأمام في كل مرحلة من مراحل النمو المدفوع بالابتكار. فغياب الفساد في النظام الجامعي يعد مطلباً أساسياً لضمان أن خريجي تلك المؤسسات هم فعلاً مؤهلون للتخرج. وعلى الطرف المضاد من دائرة الابتكار، فإن وجود بيئة عمل عالية الفساد تكون خافز سلبي قوي تضاد ظهور منافسة مدفوعة بالابتكار. وعلى سبيل المثال، فإن الشركات سيكون لديها حافز ضعيف للإستثمار في البحوث والتنمية إذا لم يطمئنوا إلى إمكانية الاعتماد على النظام القضائي للدفاع عن ملكيتهم الفكرية. كما أنه في البيئات الفقيرة في معايير الحوكمة ترتفع احتمالات وقوع حالات الاحتيال العلمي.

ويوضح تقرير اليونسكو للعلوم لسنة 2016 العديد من الأمثلة لدول تولدت لديها القناعة بضرورة تحسين الإدارة الرشيدة (الحوكمة) لتقوية البحث العلمي والابتكار. وبصراحة يحتذى بها، إن لجنة التنسيق للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية بإوزبكستان قد حددت «دعم تطبيق القانون» كأحد ثمانية أولويات للدولة لدعم البحث العلمي والتنمية حتى عام 2020 (كما في الفصل 14).

كما أن إستراتيجية 2020 لجنوب شرق أوروبا حددت «خدمات عامة فعالة والعدالة ومكافحة الفساد» كأحد خمسة أعمدة تقوم عليها إستراتيجية النماء الجديدة للمنطقة. وفي مولدوفا المجاورة فإن 13% من برنامج الحكومة للبحوث والتنمية في 2012 كان مخصصاً لـ «تقوية دولة القانون والاستفادة من الإرث الثقافي في الإندماج الأوروبي». كما أن الفصل الذي يتناول الدول العربية يؤكد بصورة كبيرة على الحاجة إلى تحسين تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة والشفافية وتطبيق دولة القانون ومكافحة الفساد للإستفادة بدرجة أعظم من الاستثمارات الحادثة في العلوم والتكنولوجيا وذلك تزامناً مع «تحسين عوائد الابتكار والريادة وتنمية مناخ صحي للأعمال ذات الربحية. ويأتي أخيراً – في غير تقليل للقيمة والأهمية- الفصول التي تتناول أمريكا اللاتينية ودول جنوب أفريقيا، وتوضح تلك الفصول الارتباط الوثيق بين فعالية الحكومة والإنتاجية العلمية.

تأثر العلوم بظاهرة «لجنة الثراء من الموارد الطبيعية

على الرغم من أنه يمكن للدولة أن تراكم قدر معتبر من الثروة من خلال إستخلاص الموارد الطبيعية إلا أنه نادراً ما يكون النمو الاقتصادي المستدام مدفوعاً بالاعتماد على الموارد الطبيعية وحدها. وهناك العديد من الدول التي على ما يبدو قد فشلت في إستغلال الفرص التي يتيحها النمو المدفوع بالموارد لتقوية أسس إقتصاداتها. ويمكن أن نستنتج من ذلك أن النمو المرتفع المرتكز على إستخلاص الثروات الطبيعية يمثل حافز سلبي لقطاع الأعمال للتركيز على الابتكار والتنمية المستدامة وذلك في الدول الغنية في مواردها الطبيعية.

وإنهاء الإزدهار السليبي مؤخراً مع إنخفاض أسعار البترول عالمياً منذ 2014 يوضح مدى هشاشة النظم القومية للإبتكار في عدد متنوع من

هذا يشكل ارتفاع بـ 21% منذ عام 2007. وقد تضاعف عدد الباحثين على مستوى العالم منذ بداية الألفية، وهو ما ضاعف أيضاً (إلى حد الانفجار) من البحوث العلمية المنشورة. ومع محدودية عدد النشرات/المجلات العلمية ذات التأثير العالي، فقد زادت حدة المنافسة بين العلماء والباحثين للنشر في هذه النشرات، كما زادت حدة المنافسة بين العلماء للإنضمام إلى المؤسسات والجامعات ذات الشهرة العالمية. وفي نفس الوقت فإن هذه المؤسسات تتنافس فيما بينها لجذب أصحاب أفضل المواهب بين الباحثين.

وقد جلبت الانترنت معها «العلم المفتوح» وهو ما مهد الطريق إلى التعاون الدولي في البحوث «على الانترنت»، الى جانب إتاحة وسهولة الوصول إلى الإصدارات والبيانات المرتبطة بها. في نفس الوقت فقد صاحب ذلك حركة عالمية في إتجاه التعليم المفتوح مع زيادة أعداد وتطور البرامج التعليمية التي تقدمها الجامعات إلى الطلاب بصورة مباشرة على الانترنت (online) مثل برنامجي (MOOCS) والتي توفرهما إتحاد الجامعة العالمية الجديدة. وبإختصار فإن عولمة أنظمة البحوث الأكاديمية والتعليم العالي تتم بصورة سريعة، مع ما لذلك من آثار كبيرة على الأساليب التقليدية في تنظيمها وتمويلها. ونفس الامر يحدث مع القطاع الخاص، والذي لديه إمكانية أن يلعب دوراً أكبر بكثير من الجامعات في نشر «توازن الموارد» في العلوم والتكنولوجيا (التقنية) حول العالم – (الفصل 2). وقد أصبح لازماً بصورة متزايدة أن تتشكل الفرق البحثية والابتكارية من خليط دولي من الباحثين. وكما يقال فإن وادي السيليكون تم تأسيسه على الـ IC وليس ذلك إشارة إلى الدوائر المتكاملة ولكن إشارة إلى إسهامات كل من الهنود والصينيين Indians and Chinese في نجاح هذا المركز الإبداعي.

ومن نقاط الضعف أو مما يعكر الصفو، أن تدفق المعرفة عبر الحدود، سواء في صورة إنتقال باحثون أو تعاون علمي في صورة بحوث نظرية أو تعاون في تطبيقات إبتكارية وتمويل البحوث.. كل ذلك يعتمد على عوامل قد لا ترتبط بالبحث العلمي. فروح التجارة هذه الأيام أصبحت تميز جزء كبير من صناعة سياسات البحوث العلمية والتقنية والابتكارات على المستوى القومي. حيث تحرص كل الحكومات على زيادة صادراتها من المنتجات عالية التقنية ولكن القليل منها على إستعداد لدراسة رفع الحواجز غير المرتبطة بالتعريفات أو الرسوم (مثل: المشتريات الحكومية) والتي قد تعيق أو تحد من وارداتهم. فالكامل يرغب في أن يجتذب مراكز البحوث والتطوير الأجنبية وأن يجتذب أصحاب المهارات والتخصصات المتميزة من باحث ومهندسين وأطباء وخلافه... ولكن القليل لديه الاستعداد لمناقشة الأطر اللازمة لتسهيل التحرك عبر الحدود في كلا الإتجاهين، وقرار الاتحاد الأوروبي بتطبيق نظام لتأشيرات الدخول العلمية بدءاً من عام 2016 لتسهيل تحرك المتخصصين عبر الحدود وذلك في إطار مبادرة «الاتحاد الإبتكاري»، هو مثال لمحاولة لإزالة بعض تلك المعوقات.

وقد أثرت سياسة بدائل الإستيراد بصورة كبيرة على سياسات التنمية في العقود الأخيرة. فالיום، هناك جدل متنامي حول مزايا السياسات الهادفة لحماية الصناعات المحلية/القومية. وكاتبا الفصل الخاص بالبرازيل (الفصل 8) – على سبيل المثال – يجادلون وجهة النظر المضادة من كون سياسات إحلال الواردات قد أضعفت أو أزالَت دافعية

العالم يبحث عن استراتيجية نمو فعالة

النماء الأخضر في إطار سعي الدول إلى تحقيق/ تطبيق «أهداف التنمية المستدامة» الجديدة.

التطلع للمستقبل: أجندة 2030

تبنت الأمم المتحدة أجندة 2030 للتنمية المستدامة وذلك في 25 أيلول/سبتمبر 2015. وهذه المرحلة الطموحة هي نقلة من الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) إلى مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة المتكاملة (2015-2030). وتتميز الأجندة الجديدة بكونها عالمية وبالتالي تنطبق على البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وتضم الأجندة ما لا يقل عن 17 هدفاً و169 غاية. وسيتم قياس التقدم في تحقيق هذه الأهداف خلال الخمسة عشر سنة القادمة على أدلة، ولذلك ستم وضع سلسلة من المؤشرات بحلول آذار/مارس 2016 لمساعدة البلدان في رصد ومتابعة مدى تقدمهم في تحقيق الأهداف. وتوازن الأهداف العامة ما بين الركائز الثلاث الأساسية للتنمية المستدامة: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مع تبنيها أيضاً للمحاور الأخرى المرتبطة برسالة الأمم المتحدة مثل حقوق الإنسان والسلام والأمن. أما البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار فإنها متداخلة في أجندة 2030 حيث أنها لازمة لتحقيق العديد من تلك الأهداف العامة.

ومع أن حكومات البلدان هي من تبنت أهداف التنمية المستدامة، إلا أنه من الثابت أنه لن يتم تحقيق هذه الأهداف إلا إذا تبنت تحقيقها كل مجموعات الأطراف المعنية. والمجتمع العلمي مشارك بالفعل في ذلك. وكما رأينا من تقرير اليونسكو للعلوم لعام 2016 فإن البحث العلمي قد حول تركيزه إلى إيجاد حلول للمشاكل وذلك للوصول إلى حل للتحديات الملحة للتنمية. وهذا التحول في أولويات البحث تتأكد من حجم تمويلات البحوث المخصصة حالياً للبحث العلمي التطبيقي. وبالتوازي مع ذلك، فإن كل من الحكومات والقطاع الخاص يستثمرون بشكل متزايد في تطوير "التكنولوجيا الخضراء" و "المدن الخضراء". وفي تقرير اليونسكو للعلوم القادم، سنقوم بفحص مدى عمق تأصل هذا التحول الجذري في مجتمعاتنا وإقتصادياتنا سواء على اليابسة أو في البحر. وفي نفس الوقت، يجب ألا ننسى أن "العلوم الأساسية والعلوم التطبيقية هما وجهان لعملة واحدة" كما أوضح المجلس الاستشاري العلمي للأمين العام للأمم المتحدة. فهما "مرتبطتان ويعتمد كل منهما على الآخر وبالتالي يتكاملان في توفير حلول ابتكارية للتحديات التي تواجه الإنسانية على طريق تحقيق التنمية المستدامة". وتوفير إستثمارات كافية سواء للعلوم الأساسية والبحوث التطبيقية والتطوير سيكون ضرورة حتمية لتحقيق أهداف أجندة 2030.

الدول الغنية بالموارد الطبيعية والتي تعاني حالياً لإستبقاء قدرتها على المنافسة ومن أمثلة تلك الدول: كندا (الفصل 4)، وأستراليا (الفصل 27)، والبرازيل (الفصل 8)، والدول العربية المصدرة للنفط (الفصل 17)، وأذربيجان (الفصل 12)، وآسيا الوسطى (الفصل 14)، ودول روسيا الاتحادية (الفصل 13). وهناك عدد آخر من الدول التي كانت تعتمد في توسعها الاقتصادي بشكل تقليدي ومكثف على تصدير المواد الخام ولكنها أخذت في إتخاذ خطوات وجهود حازمة لإعطاء أولوية للتنمية المبنية على المعرفة، وذلك كما يتضح في الفصول التي تتناول إيران (الفصل 15) وماليزيا (الفصل 26).

وفي الظروف العادية، يمكن للدول الغنية بمواردها الطبيعية أن تتحمل رفاهية إستيراد التقنيات التي يحتاجونها طالما إستمر إنتاج المناجم/ الآبار (كما في حال دول الخليج والبرازيل .. الخ). وفي بعض الحالات الاستثنائية عندما تواجه البلاد الغنية بالموارد حظراً على تصدير التكنولوجيا إليها فإنهم يلجأون إلى إستراتيجيات إحلال الواردات. وعلى سبيل المثال، فإنه ومنذ منتصف عام 2014 فإن الاتحاد الروسي (الفصل 13) قد وسع من تطبيقه لبرامج إحلال الواردات وذلك كإستجابة للحظر التجاري المفروض عليها والذي يؤثر على وارداتها من التقنيات الأساسية. والنموذج الإيراني (الفصل 15) يوضح كيف يمكن أن يؤدي حظر تجاري طويل الأمد إلى تحفيز الدولة على الإستثمار في التنمية التكنولوجية المحلية.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الاقتصاديات المعتمدة على بيع البترول قد عبروا عن إهتمامهم بتطوير الطاقة المتجددة وذلك قبل حدوث الانخفاض العالمي في أسعار البترول والذي بدء في منتصف 2014، ومن هذه الدول الجزائر واليابون والامارات المتحدة والمملكة العربية السعودية. وقد لاحظ تقرير اليونسكو للعلوم لعام 2010 وجود تحول محوري في إتجاه النماء الأخضر. ومن الثابت من خلال التقرير الذي بين أيدينا أن هذا التوجه قد تسارع وأصبح أكثر إغراءً لأعداد متزايدة من الدول وذلك على الرغم من أن حجم الانفاق العام على هذا التوجه قد لا يتماشى دائماً مع حجم التطلعات والطموحات.

وغالباً ما يكون التركيز على تطوير إستراتيجيات مواجهة للعمل على حماية الزراعة، تقليل مخاطر الكوارث و/أو تنويع مصادر/ مزيج الطاقة على المستوى القومي وذلك للعمل على ضمان تأمين الاحتياجات من الغذاء والماء والطاقة على المدى البعيد. كما أصبحت الدول أكثر وعياً بأهمية الثروات الطبيعية (رأس المال الطبيعي) وهو ما يتضح في توصيات «إعلان غابورون حول الاستدامة» الصادر في 2012 للدول الأفريقية لتضمين/ دمج قيمة رأس المال/ الثروات الطبيعية في الميزانيات القومية والتخطيط الخاص بالشركات. وفي إقتصاديات الدول مرتفعة الدخل مثل دول الاتحاد الأوروبي والجمهورية الكورية واليابان وغيرها فإنه من الملاحظ أن الالتزام الصارم بالتنمية المستدامة يكون عادة متزامناً مع رغبة تلك الدول في المحافظة على قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية والتي تتجه بصورة متزايدة إلى التقنيات/ التكنولوجيا الخضراء، حيث زادت الإستثمارات العالمية في تقنيات الطاقة المتجددة بنسبة حوالي 16% في عام 2014 مدفوعة بإنخفاض مقداره حوالي 80% في تكلفة تصنيع أنظمة الطاقة الشمسية. ومن المتوقع زيادة التوجه نحو

Luc Soete /لوك سويتتي (مواليد 1950: بلجيكا): رئيس جامعة ماستريخت بهولندا. والمدير السابق لجامعة الامم المتحدة في ماستريخت

Susan Schneegans /سوزان شنييجانز (مواليد 1963: نيوزيلندا) رئيسة تحرير سلسلة تقارير اليونسكو للعلوم.

Deniz Eröcal /دنيز إيروكال (مواليد 1962: تركيا) إستشاري مستقل وباحث مقره باريس (فرنسا) متخصص في العمل على السياسات والاقتصاديات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية المستدامة.

Baskaran Angatheva /باسكاران انجازيفار (مواليد 1959: الهند) هو أستاذ مساعد (زائر) بالجامعة الماليزية كلية الاقتصاد والادارة.

Rajah Rasiah /راجا راسيا (مواليد 1957: ماليزيا) أستاذ الاقتصاد وإدارة التكنولوجيا بكلية الاقتصاد والإدارة بالجامعة الماليزية منذ عام 2005.

تقرير اليونسكو للعلوم

حتى عام 2030

مما كانت عليه في الماضي لشجب الفجوة بين الشمال والجنوب في مجال البحث والابتكار، فهناك عدد أقل من أسس اليوم. وهذه هي واحدة من النتائج الرئيسية لتقرير اليونسكو للعلوم لنحو عام 2030. هناك عدد كبير من البلدان تدمج الآن العلم والتكنولوجيا والابتكار في جدول أعمال التنمية الوطنية، من أجل جعل الاقتصاد أقل اعتماداً على المواد الخام وأكثر من ذلك متجذرة في المعرفة. ومعظم الأبحاث والتطوير التي تحدث في البلدان ذات الدخل المرتفع، ولا سيما الابتكار في جميع أنحاء النطاق الكامل من مستويات الدخل، وفقاً للمسح الأول من شركات تصنيع في 65 دولة، أجراها معهد اليونسكو للإحصاء ولخصها في هذا التقرير.

أما بالنسبة لعدد من البلدان ذات الدخل المنخفض، أصبحت التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية للسنوات: 10-20 المقبلة. ومن بين البلدان ذات الدخل المرتفع، غالباً ما يقرن الالتزام الثابت لتحقيق التنمية المستدامة مع الرغبة في الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق العالمية التي تميل على نحو متزايد نحو التكنولوجيات «الخضراء». تبرز الآن ضمن أولويات البحوث في العديد من البلدان، السعي للحصول على الطاقة النظيفة وترشيد استهلاكها.

وهناك اتجاه آخر، وهو اهتمام واضعي السياسات المتزايد في أنظمة المعرفة المحلية والأصلية في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية، على وجه الخصوص.

لا تزال المساواة بين الجنسين تحدياً للمستقبل. وعلى الرغم من وجود التكافؤ الذي تحقق في التعليم العالي لدى العديد من البلدان، لا تزال المرأة أقلية في وظائف البحوث في جميع أنحاء العالم.

كتب أكثر من 50 خبيراً وهم يغطوا كل بلد أو منطقة يمثلونها، في تقرير اليونسكو للعلوم: نحو 2030، والذي يوفر المزيد من المعلومات على المستوى القطري من أي وقت مضى. أما الاتجاهات والتطورات في مجال العلوم والتكنولوجيا، سياسة الابتكار والحوكمة بين عامي 2009 ومنتصف 2015 الموضحة، فهي توفر معلومات أساسية على اهتمامات وأولويات البلدان التي سوف توجه تنفيذ وقيادة تقييم جدول أعمال 2030 للتنمية في السنوات القادمة.



منشورات
اليونسكو



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة